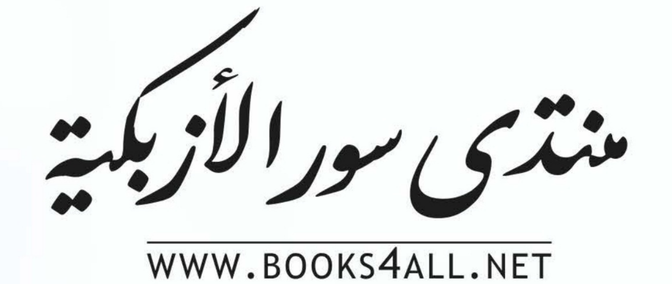
يوسف حلاج أوغلو

تهجير الأرمن

1914 - 1918

(الوثائق والحقيقة)

ترجمة: أورخان محمد علي


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

تهجير الأرمن

1914 - 1918 م

(الوثائق والحقيقة)

تهجير الأرمن 1914-1918 (الوثائق والحقيقة)

تأليف: يوسف حلاج أوغلو
ترجمة: أورخان محمد علي

تصميم الغلاف: خالد حياتلي

إخراج ورسم الخرائط: طارق صبح

الطّبعة الأولى: آذار (2010 م)

شركة قدمس للنشر والتوزيع ش م م
شارع الحمرا، بناء رسامني
ص ب 6435/113
بيروت، لبنان
هاتف: 750054 / 01 فاكس 750053 / 01

التوزيع في سوريا: قدمس للنشر والتوزيع
شارع ميسلون، دار المهندسين 0905
ص ب 6177
الفردوس، دمشق، سورية
هاتف: 2229836 / 011 فاكس: 2324472 / 011

الموزعون ولابتياع نسخ إلكترونية وورقية انظر:
http://www.cadmusbooks.net

عدد كلمات الكتاب: 34318 كلمة تقريباً

يوسف حلاج أوغلو

تهجير الأرمن

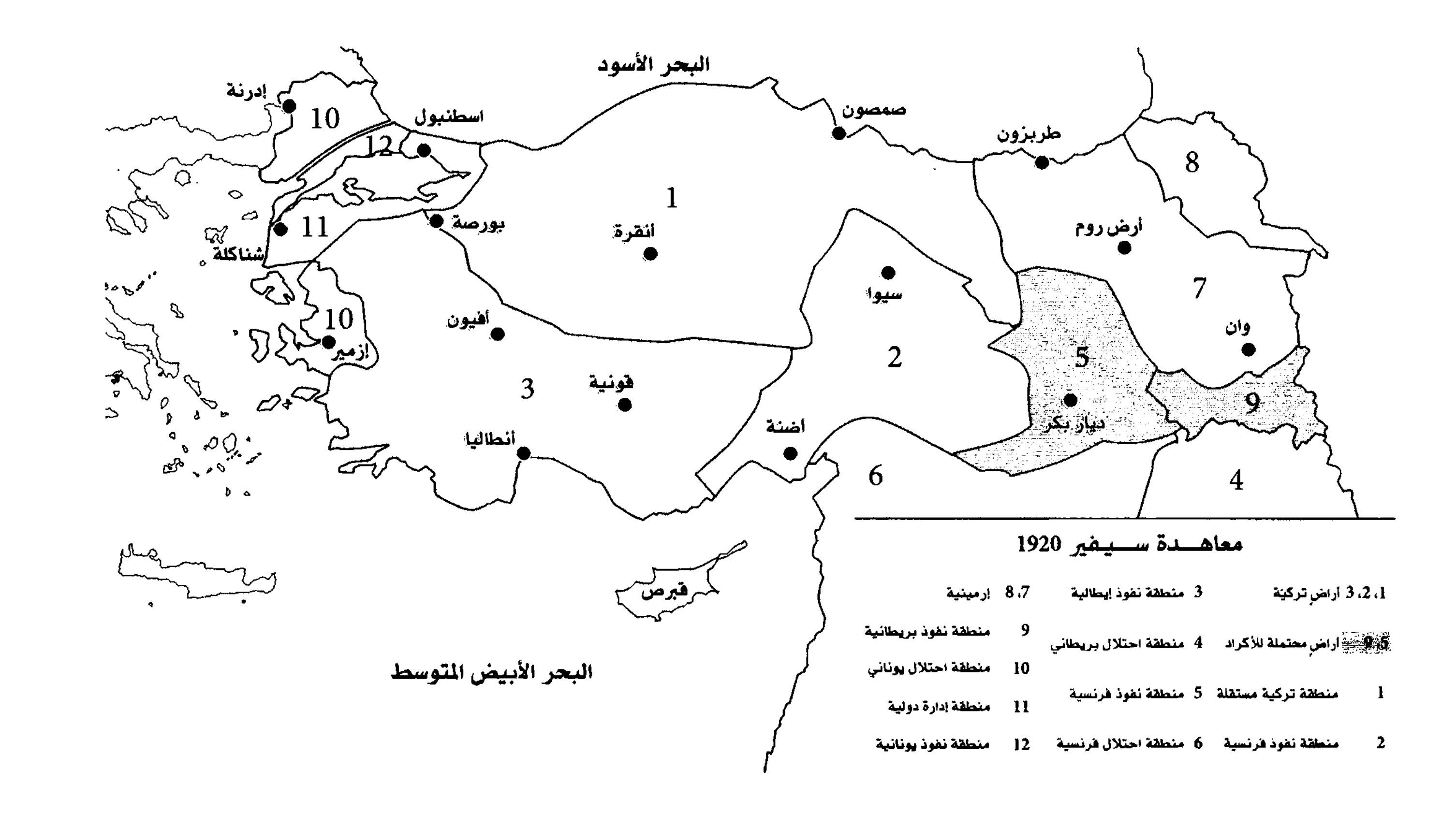
1914-1918

(الوثائق والحقيقة)

ترجمة: أورخان محمد علي

المحتوى

الخرائط


البحر الأسود
إدرنة
اسطنبول
صمصون
طربزون
بورصة
أنقرة
شناكلة
أرض روم
سيوا
أفيون
إزمير
وان
قونية
أضنة
أنطاليا
ديار بكر
قبرص
البحر الأبيض المتوسط
معاهـــدة ســـيفير 1920
1، 2، 3 أراضٍ تركية
5، 9 أراضٍ محتملة للأكراد
1 منطقة تركية مستقلة
2 منطقة نفوذ فرنسية
3 منطقة نفوذ إيطالية
4 منطقة احتلال بريطاني
5 منطقة نفوذ فرنسية
6 منطقة احتلال فرنسية
7، 8 إرمينية
9 منطقة نفوذ بريطانية
10 منطقة احتلال يوناني
11 منطقة إدارة دولية
12 منطقة نفوذ يونانية



الامبراطورية العثمانية
خلال الحرب العالمية الأولى



رومانيا
بكرش
نهر الدانوب
سلستره
روسجق
كوستنجه
قرم
باغجه سراي
سوفيا
بلغاريا
البحر الأسود
فلبه
أدرنة
كوملجنة
تكير طاغ
استانبول
سنوب
قسطموني
صامسون
إزميد
بولي
أطه بازادي
ناللوخان
جاك قيري
جوروم
أماسيا
توقاد
كليبولي
بيغا
بورصة
بيله جك
أنقرة
كسكين
يوزغاد
سيواس
باليكسير
كوتاهيه
اسكي شهر
حايمانه
قير شهير
قره حصار صاحب
الاشهر
إزمير
قيصري
زيتون
آيدين
دكزلي
اسبارطه
بوردور
قونيا
نيغده
سيس
مرعش
مغله
أنتاليه
قره مان
أطنة
عينتاب
مرسين
12 جزيرة
سلفكه
اسكندرون
رودوس
أنطاكيا
كريت
اللاذقية
لفقوشة
قبرص
طرابلس
البحر الأبيض المتوسط
بيروت
دمشق
حيفا
نابلس
القدس
دمياط
الاسكندرية
القاهرة

تقديم الطبعة العربية

غيرت الحرب العالمية الأولى من جغرافية العالم وشكلتها من جديد، والحقيقة أن سبب اندلاعها كان تنافس الدول الكبرى على مكاسب وغنائم في الدول الأضعف. وبات واضحًا في نتائج الحرب الدول التـي ستقتسم هذا العالم، حيث تم في نهايتها تصفية بعض الامبراطوريات ومن ضمنها العثمانية.

بعد ذلك تم تطبيق خطط تقسيم وتوزيع هذه المنطقة من العالم التي كانت قد وضعت في بداية القرن التاسع عشر، وعهدت الإدارات وأنظمة الحكم التـي وضعت في منطقة الشرق الأوسط إلى سيطرة الدول الغربية قبل أن تتمكن شعوب المنطقة من تحصيل حريتها بعد نضال طويل. ولكن الوضع لم يستقر فيها تمامًا بسبب كثرة المشاكل التـي سبق زرعها فيها، فأصبحت الدول في هذه المنطقة، وكلها إسلامية، معرضة دومًا لتدخل الدول الغربية.

ومن ضمن الأسباب التـي قادت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى رغبة الدول الغربية في تمزيق الدولة العثمانية (التـي كانت زعيمة العالم الاسلامي آنذاك وممثلته) واقتسام أراضيها بين روسيا وإنغلترا وفرنسة وإيطاليا واليونان. ولكي يتحقق هذا التمزيق من

دون مصاعب تذكر، فقد حرضت هذه الدول الرعايا غير المسلمين في الدولة العثمانية على تشكيل المنظمات والأحزاب الانفصالية ودفعتهم إلى التمرد. وتمكنت تلك المنظمات والحركات المسلحة في نهاية المطاف من تشكيل دول مثل اليونان ورومانيا وبلغاريا والصرب في إقليم الروملي، وفي الوقت نفسه أبعدت الدولة العثمانية على نحو كبير عن وسط أوربة. ولكن هذا الأمر لم يشبع رغبة الدول الغربية ولا نهمها، إذ كان من الضروري في نظرها طرد المسلمين من اسطنبول، التي كانت مركزًا للمسيحية الشرقية، ومن مدينة القدس التي يقدسها بعض المسيحيين أيضًا؛ أي طرد المسلمين من الأناضول ومن فلسطين. ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الأوربيون الأرمن الذين كانوا يعيشون في الأناضول حتى ذلك الحين بسلام مع المسلمين عبر مئات الأعوام. وفي أعقاب الحرب الروسية-العثمانية عام 1877 / 1878 وبعد توقيع اتفاقية أياستيفانوس أولاً ثم معاهدة برلين ثانيًا، وقع الأرمن تحت حماية الدول الغربية وروسيا. وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى نفذت المنظمات والعصابات الأرمينية عصيانات عديدة في عدة مدن منها ساسون ووان وأضنة، وقامت بعمليات تخريب وتفجيرات واغتيالات وفي مقدمتها محاولة اغتيال السلطان عبد الحميد الثاني أمام جامع يلدز.

وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى تشكلت أكثر من 20 منظمة وحزب وعصابة إرمينية غير قانونية، حيث كان من أهمها حزب (خنجاك) الذي أسس في مدينة جنيف، وحزب (طاشناق سوتيون) في مدينة تفليس. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى انضمت هذه المنظمات والأحزاب الإرمينية إلى فرنسة وإنغلترا وروسيا وحاربوا الدولة العثمانية إلى جانب أعدائها. وبينما كانت الجيوش العثمانية تحارب الجيوش الروسية في قفقاسيا، وتقاتل الجيوش البريطانية في منطقة الموصل-كركوك، وفي فلسطين وسورية، على حين تحارب في جنق قلعة الجيوش الفرنسية والإنغليزية والنيوزيلندية قام الأرمن بإشعال نارالعصيان في 21 مدينة في الأناضول.

كما قاموا بمذابح وحشية وجماعية في مدن وان وجاتاك وبتليس وأرضروم وزيتون، حيث سلموا الأولى إلى القوات الروسية، وعملوا على تخريب خطوط التلغراف لعرقلة الاتصال بين الجيوش العثمانية، وبنسف سكك الحديد لتعطيل إيصال المؤن والذخائر لها.

إثر هذه العمليات والتعاون مع العدو قامت الدولة العثمانية بتهجير الأرمن من وسط الأناضول وشرقيه إلى خارج ساحات المعارك، وبنقل ما يقارب الخمسمئة ألف إرميني إلى مناطق حلب ودير الزور وحماه وحمص. وطبق التهجير على الأرمن الأرثُذُكس، أما الأرمن البروتستانت والكثوليك من غير أعضاء المنظمات والعصابات فلم يشملهم قرار التهجير. كما لم يشمل التهجير الأرمن المقيمين في عدة مدن مثل اسطنبول وقصطموني وإزمير وآيدين وأنطاليا، وتم أيضًا استثناء الشيوخ والمرضى.

وبعد انتهاء الحرب صدر قانون يسمح للمهجرين الأرمن بالعودة إلى أمكنة

سكناهم السابقة وإلى بيوتهم. إلا أن تركيا اضطرت للدخول في حرب الاستقلال التركية ضد الدول المحتلة في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي هزمت فيها الدولة العثمانية واحتلت أراضيها. وهنا أيضًا استمر الأرمن في التعاون مع الدول الغربية الاستعمارية المحتلة للأراضي التركية، ومارسوا دورًا بارزًا في نجاح فرنسة في احتلال مناطق أضنة وعينتاب ومرعش. وبعد توقيع معاهدة أنقرة عام 1921 التي حققت انسحاب فرنسة من هذه المناطق، رَحَل الأرمن المقيمون فيها طوعًا وتوجهوا إلى سورية ولبنان، ثم ازدادت هجرتهم فيما بعد إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى بلدان أخرى في مقدمتها فرنسة.

إن أرمن المهجر هم من قاموا بإثارة أسطورة الإبادة بهدف تقوية الهوية القومية الإرمينية بعدما ضعفت لدى شبابهم. وهذا الكتاب يوضح بالوثائق التاريخية العائدة لتلك الفترة التاريخية عبثية تلك الاتهامات والمزاعم ووهنها.

لقد كان من الضروري، ولاسيما في السنوات الأخيرة التي يحاول العديدون فيها وسم الإسلام بالإرهاب، أن نخاطب العالم العربي الذي نتشارك معهم في الدين، ونوضح للرأي العام العربي الحقائق كما هي، والرواية التي يجري ترويجها وتسويقها.

أود في ختام هذه المقدمة تقديم شكري الجزيل لصديقي الأستاذ أورخان محمد علي الذي ترجم الكتاب وللدكتور زياد منى مدير دار قدمس اللبنانية التي قامت بنشره.

يوسف حلاج أوغلو
أنقرة في 12 / 10 / 2009

المقدمة

لعل المصادر والوثائق المتعلقة بالأحداث الماضية تمارس أهم دور في تشكيل مفهوم التاريخ. فلكي نملك نظرة تاريخية موضوعية علينا أن نُقَوِّمَ تلك المصادر أفضل تقويم. وهكذا يكتسب التاريخ خاصية إلقاء الضوء على المستقبل، إضافة إلى كونه منبع ومصدر التجارب المفيدة للإنسانية. ومن هنا وُلدت النظرة التاريخية العلمية المستندة إلى الوثائق التـي تعكس الأحداث التاريخية كما وقعت وحدثت فعلاً، وتقومها من ناحية الزمان والمكان. ومن هذا المنطلق والمنظور فإن هذه النظرة بعيدة عن الاستناد إلى العواطف القومية والوطنية.

إن الدولة العثمانية التـي تأسست في أوائل القرن الرابع عشر كانت تحكم أراض تمتد ضمن ثلاث قارات، واستمرت أكثر من ستة قرون حتى سقوطها في القرن العشرين. والأرشيف العثمانـي الذي انتقل إلينا غنـي بالوثائق، حيث يحوي أكثر من مئة مليون وثيقة ودفتر، وهو يهم العديد من دول العالم. وهناك الآن الآلاف من الباحثين الأتراك والأجانب الذين يقومون بفرزها وتصنيفها ودراستها. ونظرًا لكون تلك الوثائق والأوراق المتعلقة بالتاريخ القريب تلقي الضوء على الأحداث السياسية الحالية، فقد نشأ اتجاه

لفرزها وتصنيفها أولاً. وهكذا تيسرت لنا إمكانية الرد على العديد من المزاعم البعيدة عن الحقيقة. فقد ظهرت وثائق عديدة متعلقة بالقضية الإرمينية، وهذا الكتاب الذي يستند إلى تلك الوثائق بعيد عن النظرة الإيديولوجية لأنه اتخذ المقاييس العلمية الصرفة هاديًا لكي يقدم نظرة موضوعية لهذا الموضوع.

وقد أضفنا صورًا لبعض تلك الوثائق من الأرشيف العثماني في الصفحات الأخيرة من الكتاب، وهي تشكل صلب بحثنا وبالتالي صلب هذا الكتاب. وفي ظننا أن نشر هذه الوثائق سيزيد من الثقة بالنظرة الموضوعية لهذا المؤلف، لكن مع ذلك فإننا على قناعة بأن الذين يستغلون هذا الموضوع لمصالحهم السياسية، وينظرون إليه من هذه الزاوية لن يقتنعوا. ولكن لا يمكن لأحد أن يغطي على الحقائق التاريخية بأي شكل من الأشكال ويخفيها أو يشوهها، فليس هناك مثال واحد في التاريخ على هذا. والذين يقومون بتشويه التاريخ سيقوم غيرهم بتشويه تاريخهم. ويجب ألاّ ننسى أن الذين يؤيدون اليوم هذه الادعاءات الكاذبة ويساندونها دعمًا لمصالحهم الخاصة ويقبلون أن يكونوا أداة للاستغلال، سيجدون أنفسهم مضطرين لتقديم الحساب عن مآسي الجزائر التي قتل فيها مليون ونصف مليون جزائري، ومآسي الهند، وكذلك الهنادرة الذين تعرضوا في أمريكا الشمالية للإبادة بنسائهم وأطفالهم وشبابهم وشيوخهم.

إن الذين أيدوا الأرمن في بداية القرن العشرين لإقامة إرمينستان الكبرى يتهمون الآن تركيا بالإبادة العنصرية لكي ينتقموا من فشلهم السابق، وهم يؤيدون بشكل واضح الحزب الإرهابي حزب العمال الكردستاني الذي يدعو لإقامة دولة كردية، كما أوضحنا الشيء نفسه للأكراد.

إن الذين سيقرؤون كتابنا ‹تهجير الأرمن› بهذه النظرة، ويتمعنون في الوثائق بموضوعية وحياد، سيعلمون أن الفروق والاختلافات الثقافية تشكل غنى للإنسانية، وسيشعرون بأن الأحكام الجائرة التي أطلقوها إنما هي أحكام ضد الإنسانية وسيجدون فيه آنذاك مصدر قوة للدفاع عن الحق والحقيقة.

يوسف حلاج أوغلو
أنقرة 2004 م

مدخل

الأرمن تحت حكم الإدارة التركية

نشأت العلاقات التركية-الإرمينية في القرن الحادي عشر. وقبل هذا التاريخ نشأت علاقات بين القواد الأتراك الذين خدموا الدولة العباسية وعائلاتهم مع الأرمن[1]. ولكن العلاقات الأهم بينهما كانت قد نشأت بين عامي 1015 و1020 م عندما قام جاغري بك (والد الحاكم السلجوقي آلب أرسلان) بتنظيم رحلة استكشافية إلى شرقي الأناضول. كان الأرمن في تلك السنوات تابعين للامبراطورية البيزنطية. ولكن بعد أن هزمت جيوش السلاجقة تحت قيادة آلب أرسلان الجيوش البيزنطية في معركة ملازكيرت عام 1071 م فقد زادت هجرة الأتراك إلى الأناضول والاستقرار فيها. وفي وقت قصير استقرت قبائل أوغوز التركية في الأناضول التي طرد منها البيزنطيون الذين لم تكن لهم فيها كثافة سكانية، وهكذا انقلبت الأناضول إلى أرض تركية مسلمة.

في هذه الأثناء ترك الأرمن بلدهم للبيزنطيين، وانسحبوا إلى أعماق الأناضول حيث استقروا في منطقة جوقور أوفا التي كانت يطلق عليها اسم قيليقيا وأسسوا هناك

إمارة مرتبطة بالبيزنطيين.

وبفضل تقدم الأتراك في أواسط الأناضول وغربها، استطاع الأرمن، الذين كانوا موجودين في جنوب شرقي الأناضول الانتشار في تلك المنطقة. لذا نرى أن وهرام (الأرمني الأصل الذي عينه البيزنطيون واليًا على مرعش) لم يكتف بحكم طرسوس وأناورزا وأندرن وكوك سون ولبستان، بل استولى أيضًا على بسني وسامساد وحسنى منصور (أدي يامان)، وكذلك سيطر أيضًا على أُرفة عام 1077 وبعدها بسنة على أنطاليا[2]. لقد أظهرت هذه العمليات استمرار ارتباط وهرام بالبيزنطيين، وإضافة إلى هذا فقد أعلن أيضًا ولائه[3] لملك شاه سلطان السلاجقة، وحتى أنه أعلن إسلامه[4]. ولكن دولته هذه تفتت في وقت قصير بعد وفاته.

بعد تفتت هذه الإمارة تشكلت إمارات إرمينية صغيرة، ولعل أهمها تلك التي تشكلت في منطقة جوقور أوفا التي ارتبطت بالدولة السلجوقية في الأناضول. ولكن عندما هزم المغول السلاجقة في معركة كومسه داغ عام 1243 انحاز الأرمن إلى جانب المغول. ولكن تعاظم نفوذ المماليك في منطقة جوقور أوفا شكل تهديدًا جديدًا لإمارة الأرمن. وهذا ما حدث فعلاً عام 1375 حيث قامت الإدارة التركية لمماليك مصر بإلغاء هذه الإمارة عام 1375.

بعد انضمام جوقور أوفا والأناضول إلى الإدارة العثمانية دخل الأرمن تحت رعاية دولة تركية أخرى. وقد لقي الأرمن في ظل الإدارة العثمانية عدلاً وحرية ورعاية للحقوق لم يلقها في ظل البيزنطيين أو في إماراتهم الإرمينية. وفي هذه الفترة حدثت هجرة الأرمن إلى المدن والقصبات. والدليل على هذا هو أن هذه الزيادة لا يمكن تفسيرها بالزيادة السكانية الطبيعية (انظر الجدول رقم 1).

ومع هذا فإن دفاتر الإحصاء التي هيأتها الإدارة العثمانية التي امتدت إلى هذه المناطق دلت على أن أكثرية النفوس كانت من الأتراك[5]. فمثلاً بلغ نفوس سنجق كوزان، أي سنجق سيس الذي كان يضم عام 1536 / 1537 قلاع سيس وفكه وأناورزا ولامبارد وكوبدره وبارس-برد، 16830 نسمة منها 14390 من الأتراك و2440 من الروم والأرمن، أي من غير المسلمين.

وليس ثمة وثيقة تشير إلى أن الأرمن كانوا غير راضين عن إدارة الدولة السلجوقية الكبرى، ولا عن الإدارات التركية الأخرى التي تأسست في الأناضول بعد سقوط دولة السلاجقة، مثل إمارة منكوجك أوغوللاري وصالتوك أوغللاري وآل دانشمند وآرتوك أوغللاري. ولأن أوضاع غير المسلمين كانت مثبتة ومقررة حسب القوانين الإسلامية في الدول والإمارات التركية، فإنه لم يحدث أي تدخل في العقائد الدينية للأرمن، ولا في عقائد الطوائف غير الإسلامية الأخرى الموجودين تحت الإدارة التركية.

الجـــــــــدول 1

السنة	1518		1523		الزيادة
المكان	عدد البيوت	العزاب	عدد البيوت	العزاب	المقدار المئوي
عربكير	112	42	118	153	23,4
جرميك	83	5	135	27	67,0
أركاني	111	21	371	134	245,3
خربوط	320	47	495	165	60,3
أرفة	300	42	334	89	14,07
سيوه رك	130	30	254	3	87,02

تأسيس البطريركية الإرمينية

من الأمور التي يتفق عليها المؤرخون، أن الدولة العثمانية (التي كانت من أصغر الإمارات التركية، والتي نمت وتوسعت بسرعة كبيرة، حتى أصبحت دولة عظمى وعالمية) كانت قد تعاملت مع رعاياها منذ إنشائها بالعدل والتسامح. ومن جملة ذاك التعامل العادل، أن الإدارة العثمانية سمحت للأرمن المرتبطين بالكنيسة الغريغورية، التي تأسست في القرن الخامس، أن يقوموا بتنظيم أنفسهم كجماعة مستقلة بعد أن أصبحت مدينة بورصة عاصمة للدولة العثمانية عام 1326. فقاموا بنقل مراكزهم الروحية من كوتاهيه إلى بورصة[6]. أما السلطان محمد الفاتح فقد أوعز إلى الأسقف الأرمني أوفاكيم المقيم في بورصة باستقدام بعض الأرمن من الأناضول إلى العاصمة الجديدة اسطنبول، وقدم له كنيسة سولومانستر الواقعة في منطقة صاماتيا هدية للأرمن، ثم عينه بطريقًا لهم[7]. وبعد هذا نرى أن بعض الأرمن بدؤوا ينزحون من بعض المدن في الأناضول إلى اسطنبول حيث تم إسكانهم في مناطق مختلفة فيها. أما الباقون في الأناضول فقد عهد إلى معظمهم وظيفة حراسة القلاع. فمثلاً نرى أنهم حرسوا قلاع أناورزا وبارس-برد وكوبدره ولامبارد الموجودة في سنجق سيس (كوزان)[8] وكذلك عهدت حراسة قلعة كولك ذات الأهمية الاستراتيجية والتي كانت تربط جوقور أوفا بأواسط الأناضول إلى الأرمن[9]. وهكذا فقد اكتسب الأرمن، عرفانًا بالجميل للدولة العثمانية التي عاملتهم بكل عدل ورحابة صدر، صفة "الملة الصادقة" نظير خدماتهم التي قدموها.

وإلى جانب الأرمن وجدت مذاهب أخرى وإن كان أعضاؤها أقل عددًا. أما الأرمن فقد دخلوا في المذهب الأرثذكسي الذي كان آنذاك أوسع المذاهب النصرانية انتشارًا وارتبطوا ببطريكية فنر للروم[10].

ونتيجة للدعاية المكثفة التي قام بها الرهبان الكثوليك منذ عام 1781 فقد انتشر هذا المذهب بين الأرمن أيضًا. وعلى الرغم من الضغوط التي قام بها البطريرك الأرمني، الذي شعر بأن تأثيره في جماعته وصلاحياته بدأت تقل، فقد حافظ المذهب الكثوليكي على قوته[11] ما جعل الباب العالي يعترف عام 1831 رسميًا بالكنيسة الكثوليكية الإرمينية. وفي عام 1859 اعترفت الحكومة العثمانية بالكنيسة البروتستانتية بعد أن انتشر ذلك المذهب بين الأرمن بجهود المبشرين البروتستانت[12]. وهكذا انقسم الأرمن إلى أربع كنائس، وبين مذاهب مختلفة.

وعلاوة على قيام الأرمن بممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية فقد منحوا أيضًا صلاحية انتخاب رجال الدين بأنفسهم، فمثلاً استمرت صلاحية تعيين الأرمن أساقفتهم في أنطاكيا ودياربكر وغازي عينتاب وأرضروم وجلدر وقارص ومرعش وطالاس وقره حصار، وأركاني وإزمير وطرسوس وخربوط وقبرص[13].

وبعد دخول الأناضول تحت الإدارة التركية استمر الأرمن في التكلم بلغتهم الإرمينية بكل حرية ومن دون أي عائق، إذ قامت الإدارة العثمانية بتطبيق السياسة نفسها، التي كانت تتبعها مع الجماعات الأخرى، عليهم أيضًا حيث كانوا أحرارًا في استعمال الأسماء الإرمينية، كما مارسوا فعالياتهم الثقافية أيضًا بلغتهم. وقد أُذِنَ لأحد الأساقفة الأرمن عام 1567 واسمه سيواسلي أبكار بإنشاء المطبعة الإرمينية[14] وذلك قبل إنشاء المطبعة التركية بمئة وستين سنة. وكان هذا الأسقف قد تعلم فن الطباعة وأعمال المطبعة وكيفية استعمالها في مدينة البندقية. وعلى عكس الاجراءات التي اتخذها لويس الرابع عشر ملك فرنسة (1643-1715) بإغلاق المطبعة الإرمينية التي أسسها الأرمن في مدينة مرسيليا في فرنسة فقد كانت الصحافة الإرمينية في الدولة العثمانية في توسع دائم[15]. فعلاوة على المطبعة الإرمينية الموجودة في اسطنبول، فقد أنشئت مطبعة إرمينية في إزمير عام 1759، وفي مدينة وان عام 1859، وفي مدينة موش عام 1869، وفي مدينة سيواس عام 1871. وفي عام 1908 بلغ عدد المطابع الإرمينية الموجودة في الدولة 38 مطبعة[16]. وفي عام 1910 كان في اسطنبول وحدها خمس صحف وسبع مجلات باللغة الإرمينية[17].

نفوس الأرمن في الأناضول في القرن السادس عشر

حتى القرن التاسع عشر لم يكن هناك إحصاء للنفوس في الدولة العثمانية بالمعنى المعروف حاليًا. أما المعلومات المتعلقة بالأمر في القرن السادس عشر فكانت مرتبطة بعدد البيوت، وعدد العزاب الذين لا تشملهم الضرائب[18] مثل محصلي الضرائب وخطباء الجوامع والأئمة والعميان والمعلولين والشيوخ. . إلخ. وتوجد هذه المعلومات في دفاتر الطابو التي تعد من أوثق مراجع العهد العثماني. وتضم هذه الدفاتر المكلفين

جميعًا، سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين، لذا فإنه لا يوجد أي شخص غير مسجل. كما أنها تحوي المعلومات عن كل المنتسبين إلى مختلف المذاهب الدينية وأعدادهم من مختلف الطبقات، وتشكل بهذا أهم دليل في هذا الصدد. لأنه إلى جانب المسجد والجامع كانت هناك الكنائس والبيع (معابد اليهود). وكان إلى جانب الأئمة والخطباء الرهبان والقساوسة، وإلى جانب أوقاف المسلمين كانت ثمة أوقاف كنسية . . إلخ. كل ذلك كان موثقًا في تلك الدفاتر. لذا فدفاتر التحرير، أي دفاتر الطابو، التي أعدت لمعرفة المشمولين بالضرائب كانت تلقي ضوءًا على البنية الديمغرافية أيضًا. والنتائج المستخلصة من هذه الدفاتر العائدة للقرن السادس عشر كانت تمثل حجر الأساس لمعرفة طبيعة ديمغرافية النفوس في الأناضول في القرن التاسع عشر. لأن من الطبيعي أن نسب النفوس التي كانت موجودة في القرن السادس عشر قد انعكست على نِسَب النفوس في القرن الأخير. ومع ذلك فإن ما يلفت النظر في دفاتر التحرير (الطابو) تلك ما ورد في القوانين المتعلقة بها، ومن أهمها أنه على الرغم من وجود أعداد كبيرة من المسيحيين في بعض مناطق الأناضول في القرن التاسع عشر فلا نجد أحكامًا حول غير المسلمين. وهذا يدل على عدم وجود المسيحيين في سناجق هذه المناطق في القرن السادس عشر. فمثلاً لا نجد غير المسلمين في قضاء مانيصا في القرن السادس عشر[19] ومن جانب آخر لم تحدث حركة سكانية أو هجرة جماعية كبيرة إلا هجرة كانت على نطاق ضيق وذلك بعد عصيانات الجلالي وما تبعها من فوضى بعد القرن السادس عشر. ومن هذا يتبين مدى أهمية المعلومات المتعلقة بالنفوس والتي تمدنا بها دفاتر الطابو. فالدولة التي تهدف إلى جمع الضرائب لا تهمل طبعًا تسجيل أي جماعة أو فئة. لذا نرى أن كل فئة مسجلة هنا حسب قوميتها ودينها. وفعلاً نرى أنه إلى جانب المسلمين فقد تم تسجيل الروم والأرمن واليهود والسريان كل على حدة. إلا أن الأبحاث والدراسات المستندة إلى دفاتر التحرير أظهرت أنه في أحيان قليلة سُجل اليهود في بعض المناطق ضمن الأرمن، كما ورد ذكر السريان تحت عنوان "إرمينية"[20]. ولكن على الرغم من كل شيء لم تختلط ضمن نفوس المسلمين أي فئة غير مسلمة. فغير المسلمين كانوا يسكنون في أحياء خاصة بهم ويسجلون ضمن جماعات أخرى. لذلك نرى أن الذين درسوا هذا الموضوع اعتمدوا على تلك الدفاتر، ولم يشكوا في مصداقيتها (انظر الجدول 2).

وفي الجدول الآتي نرى عدد نفوس المسلمين وغير المسلمين في عدد من مدن الأناضول وقصباتها في القرن السادس عشر.

الجدول 2

المدن	المسلمون	المسيحيون	الأرمن	اليهود
أضنة[21]	8690	-	501	-

المدن	المسلمون	المسيحيون	الأرمن	اليهود
آدي يمان[22]	6312	-	369	-
آماصيا[23]	7775	1810	-	365
عربكير[23]	6912	1092	602	-
آياص[25]	4074	-	230	-
عينتاب[26]	18126	-	236	-
باراندي[27]	3442	-	-	-
بسني[28]	2223	-	181	-
بيرجيل[29]	13708	2160	925	-
جونكوش[30]	2523	141	593	-
جيشكزك[31]	8851	1803	6520	-
جرميك[32]	3124	-	586	-
ديراهلو[33]	4352	-	-	-
دياربكر[34]	101176	19177	3226	-
دوندارلي[35]	10199	-	-	-
أركاني[36]	4933	-	1972	-
أرزينجان[37]	2069	-	839	-
كليمكاد[38]	3460	-	-	-
كوموش خانة[39]	5027	-	-	-
هاجيلو[40]	4158	-	-	-
خاربوط[41]	8209	4638	2650	
كافورنو[42]	6877	896	258	-
كارا إيسالو[43]	2785	-	716	-
قيصري[44]	27711	6746	2463	-
كازاباد[45]	15254	2014	321	-
كينيك[46]	7869	-	-	-
كيغي[47]	4587	1733	1779	-
كوسون[48]	15850	-	-	-
كوشور[49]	4550	-	-	-
كولب[50]	2097	1655	180	-

المدن	المسلمون	المسيحيون	الأرمن	اليهود
لاديك[51]	23986	1463	-	-
ماردين[52]	46083	12837	9156	664
مارزيفون[53]	6414	-	863	-
موش[54]	6134	-	2281	-
نُصيبين[55]	8601	602	806	-
أرفة[56]	16671	-	1542	-
ساغمان[57]	7023	6555	3132	-
صاري جام[58]	15152	-	-	-
صاور[59]	23093	2986	89	-
سنجار[60]	5892	-	-	257
سيس(كوزان)[61]	19618	1951	1075	-
سيواس[62]	11651	13663	-	-
سيفراك[63]	9768	-	680	-
طرسوس[64]	26875	-	135	-
طوقات[65]	7078	4628	-	-
طوزانلو[66]	3190	789	-	-
أولاش[67]	11590	-	-	-
يلدز[68]	3158	29	-	-
يوركير[69]	12050	-	-	-
المجموع	**580950**	**89436**	**44638**	**1286**

وضمن النفوس المسجلة في الجدول رقم 2 للمسلمين والأرمن واليهود والمسيحيين نرى أن مقدار عدد المسلمين الأتراك يبلغ 81,10% ومقدار عدد نفوس المسيحيين 12,49% ومقدار عدد الأرمن 6,23% ومقدار عدد اليهود 0,18%. وهكذا يكون مجموع مقدار عدد غير المسلمين 18,9% مقابل مقدار 81,10% للمسلمين. والشيء الذي يلفت نظر من يدقق هذه الدفاتر هو ورود أسماء تركية في العديد من الأمكنة التي عدت غير مسلمة مثل قازآباد التابعة لأيالة الروم، ودوراك وأورن وكوجوك خضر وعاشق أوغورلو وأمير وبالي وجوبان وأومور وكوجي وسفر وسلمان وأرسلان[70]. ونصادف الأسماء الآتية في أنقرة: ملك شاه كوكجه، آيدين، قوتلو، أمير شاه، ونقرأ الأسماء الآتية في قيصري: أوغورلو، ياهشي، إيمور دده، بوداك. وفي مدينة أرفة نصادف اسم كوكجه،

وفي مدينة سيفراك أسماء: ياغمور، بوداك، كوتلو شاه، وإينه بك. . إلخ، وهذه الأسماء جميعها تركية[71]. وليس من الممكن مصادفة هذه الأسماء بين غير المسلمين. والشيء الملفت للنظر في هذا الصدد هو أن تلك الأسماء تعود لنصارى الأتراك. ومن جانب آخر يقول "سيمون" البولندي الذي زار الأناضول في بداية القرن السابع عشر إن السريان والروم الساكنين في مدينة خاربوط يتكلمون الأرمنية، لذا فإن تمييز الأرمني من السرياني أو من الرومي شيء صعب[72]. وهذا الأمر يبرهن على أن الإدارة العثمانية منحت حرية دينية لكل العناصر والملل ولأصحاب المذاهب جميعًا من دون أي تمييز.

1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى

1 / 1) سياسات أوربة وروسيا تجاه الشرق الأوسط

لم تكن هناك أي مشكلة بين الأرمن والدولة العثمانية في أطوارها الاولى، ولكن ما إن ضعفت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى بدأت الدول الكبرى بإثارتهم واستغلالهم دينيا وسياسيًا واقتصاديًا من أجل مصالحها. وأصبحت محاولات الإثارة تلك جزءًا من سياسة تلك الدول الاجنبية تجاه الدولة العثمانية. وقد أطلق مصطلح «المسألة الشرقية» على السياسة التي اتبعتها الدول الاوربية تجاه الدولة العثمانية.

وكما هو معلوم، فإن «المسألة الشرقية» كانت في جوهرها محاولة للدول الاوربية لتمزيق الدولة العثمانية وتوزع أراضيها فيما بينها تحت ذريعة الدفاع عن حقوق

مواطنيها المسيحيين القاطنين فيها، وأصبحت السياسة الثابتة لهذه القوى التي كانوا يطلقون عليها اسم «الدول العظمى» المطالبة أولاً بحقوق امتياز للمسيحيين، ثم المطالبة بحكم ذاتي وبالتالي الانفصال. وحسب معاهدة «كوجوك قاينارجا» عام 1774 مع روسيا، أصبحت الأخيرة مسؤولة عن المسيحيين الأُرثُذُكس الذين هم رعايا الدولة العثمانية. وبعد أن قويت الأفكار القومية بعد الثورة الفرنسية عام 1789 وانتشرت، استغلت بعض الدول الأوربية هذه الأفكار واستخدمتها لتقويض الدولة العثمانية، وذلك بنشرها بين أوساط المسيحيين في الدولة العثمانية. وفي سنة 1804 حدث أول تمرد قومي في الدولة العثمانية قام به الصرب، واستطاعوا نتيجة التدخل الروسي إلى جانبهم الحصول على بعض الامتيازات من الباب العالي، فكانوا أول جماعة مسيحية تحصل على الامتيازات. وكان اليونانيون أول شعب مسيحي ينجح في الحصول على الاستقلال عندما وقفت روسيا وإنغلترا وفرنسة إلى جانبهم بعد قيامهم عام 1821 بثورة في جزيرة مورا. وقد تم الاعتراف باستقلال اليونان حسب معاهدة أدرنة عام 1829. كما قامت الدولة العثمانية بتوسيع امتيازات المسيحيين في البلقان حسب معاهدة باريس سنة 1856. ومع أن روسيا خرجت مغلوبة أمام حلفائها السابقين وكذلك في الحرب، إلا أن الدولة العثمانية تعهدت لها بإجراء الإصلاحات اللازمة للمواطنين من غير المسلمين عندها[1]. وحسب معاهدة إياستافانوس الموقعة بعد الحرب الروسية-العثمانية، ثم معاهدة برلين، فقد استقلت الجماعات المسيحية من البلقان والمتمثلة في كل من رومانيا والصرب والجبل الأسود. أما بلغاريا فقد حصلت على امتيازات عديدة، حيث لم تعد مرتبطة بالباب العالي إلا بخيط ضعيف. والخلاصة: لقد أصبح مسيحيو البلقان مستقلين، وحان دور مسيحيي الأناضول.

1 / 1 / 1) تحريض الأرمن

اختارت القوى الإمبريالية الأرمن من بين مسيحيي الأناضول للاستمرار في تقويض الدولة العثمانية فأضافت إلى بنود معاهدتي إياستافانوس وبرلين التي منحت مسيحيي البلقان الاستقلال، بنودًا عن الإصلاحات المطلوب تحقيقها للأرمن في الدولة العثمانية. وهكذا ظهر ولأول مرة في المعاهدات الدولية موضوع الأرمن من جهة، ومن جهة أخرى فقد دخل الموضوع إلى «المسألة الشرقية» أيضًا لأول مرة حيث كانت روسيا وإنغلترا على رأس الدول التي استغلت هذا الموضوع لمصالحها الخاصة بالطبع.

يرجع بداية الاهتمام المتبادل بين روسيا والأرمن إلى بداية القرن الثامن عشر، أي إلى عهد بطرس الأول (ت عام 1725)، حيث نرى أنه استفاد من الأرمن في حروبه مع إيران ودعاهم للإقامة في الأراضي الروسية. وعلى إثر هذه الدعوة قام بعض الأرمن

بالهجرة من إيران إلى روسيا[2]. وفي عام 1816 أنشأ الروس معهد اللغات الشرقية الأرمنـي في موسكو، وكان هذا دليلاً على زيادة اهتمام روسيا بموضوع الأرمن. وبعد أن كسبت روسيا حروبها مع إيران في السنوات 1826-1828 م ووقعت عام 1828 على معاهدة «توركمن جاي»، فقد قامت بتوحيد الزعامة الأرمينية المحلية في روان وتأسيس ولاية إرمينية، وبعد ذلك قامت بتنفيذ الهجرة الأرمنية من إيران[3]. وفي عشرينيات القرن التاسع عشر تزايد الاهتمام الروسي بأرمن الدولة العثمانية حيث نجد أن والي أرضروم غالب باشا قد اقترح على الباب العالي في كتاب رسمي له بتاريخ 11 / مارت / مارس 1820 تهجير الأرمن القاطنين قرب الحدود الروسية إلى أواسط الأناضول، وهذا الكتاب يعد أوضح دليل في هذا الصدد[4]. لذا نرى أنه بعد شهر واحد تقريبًا قام الأرمن خلال الحرب العثمانية-الروسية، بخيانة الدولة العثمانية، واستطاعت روسيا الاستفادة منهم حيث تطوع العديد من الأرمن في الجيش الروسي، وأدى قسم منهم دورًا بارزًا في استسلام مدينة أرضروم له، وقام البعض الآخر بإيذاء المسلمين[5]. وعندما سيطرت روسيا على قفقاسيا في نهاية الحرب طلبت من أرمن الأناضول الهجرة إلى ولاية أرمينستان التـي سبق وأن أنشأتها، وفعلاً قام بعض الأرمن بالهجرة إليها خلافًا لرغبة الدولة العثمانية[6].

1 / 1 / 2) مطالب الأرمن

أما في أثناء الحرب الروسية-العثمانية التـي اندلعت في 24 نيسان / آذار 1877 عملت روسيا على الاستفادة من الأرمن الساكنين في شرقي الأناضول. ومقابل ذلك طالب الأرمن في نهاية الحرب الحصول مكافأة لخدماتهم في الحرب، فقام بطريرك الروم نرسيس ونائبه إزميرليانا بعقد جلسة سرية للمجلس الأرمنـي ترأسها بنفسه. وفي هذه الجلسة وضعت قائمة بمطالب الأرمن لإيصالها إلى القيصر الروسي ألكسندر الثانـي طالبوه بموجبها بما يأتـي:

1) عدم إعادة المنطقة الممتدة حتى نهر الفرات إلى الأتراك، بل تأسيس دولة أرمينستان المرتبطة بروسيا في هذه المنطقة بعد ربطها بمحافظة آرارات.
2) إن لم يتم إلحاق هذه الأراضي بروسيا فإنه يتوجب منح الأرمن كل الامتـيازات التـي سبق أن أعطيت لبلغاريا والبلغار.
3) في حال إخلاء الروس الأراضي التـي احتلوها فعليهم مطالبة الدولة العثمانية بإصلاحات مستندة إلى ضمانات مادية. ويتوجب على الجنود الروس عدم إخلاء هذه الأراضي إلا بعد تطبيق الإصلاحات المطلوبة تطبيقًا كاملاً[7].

1 / 1 / 3) الإصلاحات المطلوبة للأرمن

قام البطريرك الأرمني نرسيس أفندي بزيارة منطقة إياستفانوس حيث كانت تجري محادثات السلام وقابل هناك القائد العام للقوات الروسية الغراندوق نيقولا وقدم إليه مطالب الأرمن. ووفق المادة 16 من معاهدة السلام التي وقعت في 3 مارت / مارس 1878 فإنه كان من الواجب تطبيق الإصلاحات في ولايات شرقي الأناضول حيث يسكن الأرمن، إضافة إلى حماية المسيحيين هناك من الأكراد والجركس[8].

وقد منحت معاهدة إستفانوس روسيا مركزًا قويًا في القفقاس وموقعًا مؤثرًا في شرقي الأناضول والبلقان. ولكن هذا الأمر كان يصطدم مع إنغلترا التي كانت تخشى أن يؤثر ذلك التوسع الروسي في طريق الهند المهم عندها، وأن يضعف قوتها في الشرق الأوسط، لذا سارعت للتدخل في الأمر.

كانت إنغلترا تقف إلى جانب الدولة العثمانية من قبل أيضًا للحيلولة دون وصول روسيا إلى البحار الدافئة. كما كانت تشجع وترشد فعاليات المبشرين البروتستانت في الممالك العثمانية. كانت فعاليات التبشير تلك تؤدي دورًا مهمًا في إيقاظ العاطفة القومية لدى الأرمن. وكان قيام روسيا بالاستيلاء على نقاط استراتيجية مهمة في شرقي الأناضول (مثل مدينة قارص) يهدد أمن الطرق التجارية مع الشرق والتي كانت تشكل لدى إنغلترا أهمية حيوية جدًا. ثم إن إنغلترا كانت تخشى قيام روسيا، استنادًا إلى المادة رقم 16 من المعاهدة، في الأناضول ما قامت به في البلقان من تقسيم.

وعندما رأت إنغلترا أن التوازن الدولي قد اختل في البلقان وفي البحر الأبيض المتوسط فقد قامت بدعوة الدول الأوربية لمشاركتها في عقد معاهدة جديدة تلغي المعاهدة القديمة (معاهدة استفانوس)، واستطاعت أن تقنع روسيا أيضًا بهذا الأمر، وتقرر أن تتم مباحثات هذه المعاهدة في مدينة برلين.

كانت الدولة العثمانية تأمل في مساندة إنغلترا لها في برلين ومساعدتها. وكانت إنغلترا تدرك الشروط الصعبة التي تحيط بالدولة العثمانية، لذا لجأت قبل انعقاد مؤتمر برلين إلى سلوك التهديد، واستطاعت فعلاً أن تأخذ منها جزيرة قبرص ولو على نحو مؤقت. وحسب الاتفاقية التي وقعت في 4 حزيران / يونيو 1878 وصادق عليها السلطان عبد الحميد الثاني في 15 تموز / يوليو 1878، فقد قدمت الدولة العثمانية إصلاحات تم الاتفاق عليها مع إنغلترا للأرمن القاطنين في شرقي الأناضول[9]. وكان قد تم التفاهم على بقاء إنغلترا في جزيرة قبرص حتى زوال التهديد الروسي في شرقي الأناضول. وهكذا ضمنت إنغلترا أمن وسلامة أقصر الطرق المؤدية إلى الهند.

بناءً على ما تقدم نرى أن إنغلترا لم تتحرك في موضوع الإصلاحات للأرمن حبًا بهم؛ وإنما تم ذلك لضمان مصالحها الاستعمارية بعدما حصلت على جزيرة قبرص، ووقعت اتفاقية بهذا الخصوص مع الدولة العثمانية. والحقيقة أن منطقة شرقي الأناضول

والطريق التجاري الذي كان يربط البحر الأسود مع إيران والمار من طرابزون-أرضروم-دوغو بايزيد كان مهمًا جدًا لإنغلترا. فقد كان التجار الأرمن الذين استقروا في منشستر بإنغلترا بدءًا من العام 1840 يسوقون الأقمشة القطنية المصنعة في بريطانيا إلى إيران وتركستان عن هذا الطريق التجاري. بعد العام 1870 بلغ مخزون الأقمشة القطنية كمية تنذر بحدوث أزمة اقتصادية حيث أنه في حال لم يتم صرف ذلك المخزون، ولم يتم العثور على الأسواق التي تستهلكه ومعه الأقمشة الجديدة التي ستنتج، فإن كثيرًا من معامل القماش ستغلق أبوابها وتعلن إفلاسها، ونتيجة لذلك سيزداد جيش العاطلين عن العمل ويشكلون مشكلة كبيرة للدولة البريطانية. وكان هذا الطريق التجاري المنفذ الوحيد لتسويق ذلك المخزون. ولكي تسرع عملية التسويق والصرف قامت إنغلترا بتمويل تجار الأرمن في شرقي الأناضول ومنحهم القروض. ورأت إنغلترا فائدة هذه المساعدة بمقياس كبير. ولكن معاهدة استفانوس جعلت هذا الطريق تحت سيطرة الروس، وكان هذا هو السبب في معارضة إنغلترا للمادتين 19 و20 لتلك المعاهدة، لذا سعت إلى إرجاع هذه الأراضي إلى الدولة العثمانية حسب البند السادس من معاهدة برلين[10].

كما استبدلت المادة 16 من معاهدة استفانوس المتعلقة بالأرمن إلى المادة رقم 61 في معاهدة برلين. وكان على الدولة العثمانية حسب هذه المادة إجراء الإصلاحات في شرقي الأناضول، وتأمين الأمن والسلام، وأن تقوم من حين لآخر بإخبار الدول الأوربية المهتمة بالمسألة الأرمنية بما اتخذته من تدابير وخطوات في هذا الصدد[11].

1 / 1 / 4) تشكيل الجمعيات الإرمينية

المنافسة بين إنغلترا وروسيا تجاه الأرمن جعل منهم قضية دولية. وشجع هذا الأمر الأرمن على التحرك وتشكيل أحزاب وجمعيات أرمنية ثورية داخل الدولة العثمانية وخارجها.

وكان تشكيل الجمعيات الأرمنية أول الأمر قد تم لغايات الخير والبر، ثم تحولت تلك المجموعات إلى بؤر عنف وإرهاب هدفها تشكيل دولة إرمينية (أرمينستان). مثلا كانت هناك جمعية «الصليب الأسود»الأرمنية التي تشكلت في مدينة وان سنة 1878 على غرار جمعية «كوكلاكس كلان» الأمريكية[12]. وبعد سنتين، أي في عام 1880 بدأت الجمعيات الأرمنية التي تشكلت في أرمينستان تحت الإدارة الروسية بإرسال الأسلحة إلى أرمن الأناضول[13]. ثم تشكلت سنة 1881 جمعية «المدافعون عن الوطن الأم / Pashtpan Haireniats» في مدينة أرضروم. كان هدف تلك الجمعية المزعوم الدفاع عن الأرمن وحمايتهم من الاعتداءات، لذا قامت بتوزيع الأسلحة والذخيرة على الأرمن[14]. وفي نهاية عام 1885 تشكل في مدينة وان الحزب الثوري الأرمني الذي كانت غايته إطلاق الثورة

على العثمانيين، ثم تأمين حكم الأرمن لأنفسهم[15]. وفي عام 1887 شكل الماركسيون الأرمن في مدينة جنيف حزب «هنجاق»، وفي سنة 1890 تغير اسم هذا الحزب إلى «حزب هنجاق الثوري». وكان الهدف الأول للحزب تأمين الاستقلال المِلّي والسياسي لأرمن الأناضول، ولكي يصلوا لتحقيق هذا الهدف عن طريق الثورة، فقد اتبعوا سياسة الدعاية والإثارة والإرهاب، وتنظيم الجماعات، والاستفادة من الحركة العمالية، وحركة الفلاحين. أما أساليب الإثارة فكانت ترتيب المظاهرات ضد الحكومة، والامتناع عن دفع الضرائب، والمطالبة بالإصلاحات، وإظهار العداء للحكومة. أما عمليات الإرهاب فكانت موجهة نحو الموظفين الأتراك والأرمن العاملين في الباب العالي، أي في سراي الحكومة العثمانية، والعاملين في سلك الشرطة السرية. كما كان هدفهم إعلان الثورة فور التهاء الدولة العثمانية بأي حرب. إضافة إلى ذلك كان هدفهم، عند تحقيق الاستقلال الذاتي في الأناضول، القيام بتشكيل فيدرالية إرمينية مع أرمن روسيا وأرمن إيران[16]. وفي صيف عام 1890 تشكلت في تيفليس «فيدرالية الثورة الإرمينية / طاشناق ستيون». كان برنامج هذا الحزب المعروف باسمه المختصر طاشناق، والذي أعلن عن قيامه عام 1892 تحقيق أهدافه بطريق الثورة وإعلان العصيان، وتشكيل عصابات مسلحة، وتسليح الشعب، وترتيب الاغتيالات ضد مسؤولي الحكومة و«الخونة» من الأرمن المتعاونين مع الحكومة[17]. ومع أن حزب هنجاق التحق بهذه الفيدرالية الثورية عام 1891، إلا أنه افترق عنها بعد عام واحد نتيجة عدم تفاهمه معها[18].

وقامت التشكيلات الإرمينية خارج الدولة العثمانية بفتح فروع لها في مدن روسيا وإيران وأوربة وأمريكا. أما في داخل الدولة العثمانية فكانت هذه التشكيلات سرية. فقد قام حزب «أرمنا كان» بفتح فروع له في اسطنبول وموش وبتليس[19]. وفتح حزب هنجاق فروعًا له في اسطنبول وبافرا ومارزيفون وآماصيا وطوقات ويوزغاد وعربكير وطرابزون[20]. أما حزب «طاشناق سوتيون» ففتح فروعاً له في اسطنبول وفي مدن شرقي الأناضول. وبعد ظهور هذه التشكيلات تسارعت حركات الإرهاب في الدولة العثمانية ولاسيما بعد 19 آب / أغسطس عام 1878، أي بعد اتفاقية برلين، فقامت إنغلترا بتوجيه إنذار إلى الحكومة العثمانية بوجوب تطبيق المادة رقم 61. فردت الحكومة العثمانية واعتذرت عن عدم تطبيق هذه المادة على الفور كونها تعاني أزمة مالية، وبالتالي فإنها لا تستطيع الإسراع في البدء بالإصلاحات في شرقي الأناضول[21]. في هذه الفترة جاء الحزب الليبرالي إلى الحكم تحت زعامة غلادستون بعد انتخابات سنة 1880 فتغيرت سياسة إنغلترا تجاه مسألة الإصلاحات في شرقي الأناضول. وعندما لاحظت إنغلترا مقاومة الدولة العثمانية للموضوع سلكت طريق الحصول على مساندة الدول الأوربية واتصلت بخمس دول أوربية كل على حدة وأقنعتها بإرسال كتاب تحذير جماعي في 11 حزيران / يونيو 1880 إلى الدولة العثمانية بوجوب عدم تأخير

تلك الإصلاحات[22]. وهكذا اكتسبت مسألة هذه الإصلاحات هوية دولية.

عندما اغتيل القيصر ألكسندر الثاني عام 1881 بدأت روسيا بترك السياسة الفعالة في موضوع الإصرار على إصلاحات شرقي الأناضول، فبقيت إنغلترا وحيدة في موضوع طلب إجراء الإصلاحات. وبعد أن احتلت إنغلترا مصر سنة 1882 غيرت مجددًا من سياستها تجاه المضائق والدولة العثمانية. وعندما أصبحت متحكمة في جبل طارق ومالطا وقبرص ومصر، أضحى طريق الهند تحت سيطرتها الكاملة ما قلل من أهمية المضائق لها. لذا نبذت سياستها السابقة بخصوص وحدة أراضي الدولة العثمانية، واتجهت إلى سياسة أكثر فعالية حول المواضيع المتعلقة بالأرمن. كما أعطت الإذن للجنة الأنغلو-أرمنية / Angle-Armenian committee[23] بممارسة كل نشاطاتها في إنغلترا.

1 / 1 / 5) حوادث العنف الأولى

كان الأرمن القاطنون في الدولة العثمانية يملكون كل حرياتهم الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية والإدارية والثقافية، ولم يكونوا يشكلون أكثرية في أي ولاية من الولايات العثمانية، ولم يكن هناك أي سبب يدعوهم لإعلان التمرد والعصيان، لأنه لم يكن هناك أي ضغط عليهم من قبل الإدارة العثمانية. لذا فإنه على الرغم من هذه الحقائق فإن محاولة إثارة العصيان كانت مغامرة غير محسوبة العواقب. مع هذا لم تتردد إنغلترا وروسيا في إثارة الأرمن تأمينًا لمصالحهما واستغلالهم بإثارتهم ودفعهم للقيام بحوادث العنف ضد الأتراك والأرمن أيضًا، وذلك بهدف إيقاع العداوة بين الطرفين. وقد نجحوا في ذلك حيث وقعت أولى حوادث العنف الكبيرة سنة 1890.

ونتيجة لنشاطات الإثارة والتهيج لجمعية «المدافعون عن الوطن الأم»، الأرمنية في أرضروم وجمعية «هنجاق» في منطقة قاسم باشا في اسطنبول، فقد وقعت حوادث عنف وشغب بين الجماهير التركية والجماهير الأرمنية بعد أَنْ عاشتا معًا بسلام وأمن مئات السنين[24]. في هذه الحوادث قتل 12 شخصًا من كلا الطرفين، وكان لها صدى على نطاق واسع في صحافة أوربة، وفسرت بأنها مذبحة الأرمن. وكانت نتيجة هذه الأخبار الكاذبة أن تشكل جو من تعاطف الرأي العام في أوربة مع الأرمن، ولكن آمال الأخيرين كانت أكبر من مجرد تعاطف الرأي العام الأوربي معهم، إذ كانوا يريدون قيام الدول الأوربية بالضغط على الحكومة العثمانية. وقام ممثلو الدول الأوربية فعلاً بالضغط على الحكومة العثمانية لمنع قيامها من إيقاع العقوبات بحق مسببي تلك الحوادث ما زاد من جرأة الجمعيات والعصابات الأرمنية. من جانب آخر قام السلطان عبد الحميد الثاني بإصدار عفو عام عن الأرمن[25] ولكن فعاليات العصابات الأرمنية استمرت. وما زاد من جرأة تلك العصابات عودة غلادستون إلى كرسي الحكم عام 1892. وفي نهاية ذلك العام قام الأرمن بمحاولة اغتيال والي مدينة وان. وفي العام التالي قام الأرمن

بأعمال شغب ومظاهرات ضد السلطان عبد الحميد الثاني في مدن عديدة منها آماصيا ومرزيفون وأنقرة وجوروم وطوقات ويوزغاد، ورفعوا لافتات معادية للسلطان[26]. وقد استغلت ذاك الأمر جهات عديدة ولاسيما اللجنة الإرمينية-السكسونية في إنغلترا استغلالاً كبيرًا.

وعملت العصابات الإرمينية على لفت أنظار الدول الأوربية إلى قضية الأرمن فقامت عام 1894 بمحاولة فاشلة لاغتيال البطريرك «آشقيان»، وقتلت سائق عربة بريد في مدينة «طوقات» ونهبت العربة، وأثارت أيضًا تمردًا في مدينة سامسون[27].

أدت هذه الحوادث، ولاسيما التمرد في مدينة سامسون إلى حملة صحفية عنيفة في أوربة وفي الرأي العام ضد الأتراك، وذلك بسبب عدد خسائر الأرمن فيها. وفي نتيجة التحقيقات التي أجرتها لجنة تحقيق دولية نشرت تقريرها في 20 تموز / يوليو 1895 حيث ذكرت فيه أن الأرمن لم يكونوا أبرياء[28]. ومع هذا فقد ساعد هذا التمرد على اكتساب القضية الإرمينية صبغة عالمية، ودفع بروسيا وفرنسة إلى ضغط مشترك على الدولة العثمانية لإجراء الإصلاحات. وبينما كانت اللجنة الدولية للتحقيق مستمرة في عملها ساقت إنغلترا موضوع الإصلاحات إلى المسرح السياسي الدولي لتصبح موضوع الساعة. وفي الإنذار الذي وجهته الدول الأوربية الأخرى إلى الدولة العثمانية حددت هذه الدول الولايات التي يجب إجراء الإصلاحات فيها وهي الولايات التي كان يطلق عليها اسم «الولايات الست» وهي أرضروم، بتليس وان، سيواس، مأمورة العزيز ودياربكر. كانت هذه الإصلاحات تعني تحديد وتقليص الصلاحيات الإدارية والعدلية والعسكرية والمالية للحكومة العثمانية في هذه الولايات، وإعطاء امتيازات عديدة للأرمن فيها. وقد وقف السلطان عبد الحميد الثاني ضد هذه الامتيازات لأنها كانت ستتسبب في بلقنة شرقي الأناضول، وقال إن الإصلاحات يجب أن تشمل المواطنين الرعايا جميعًا. على إثر هذه المقاومة التي أبدتها الحكومة العثمانية طالبت إنغلترا روسيا بالضغط على الدولة العثمانية، إلا أنها لم تجد من روسيا أو فرنسة ما كانت تأمله منهما في هذا الصدد[29].

عندما رأى الأرمن، ولاسيما عصابة هنجاق، أن تمرد سامسون لم يؤد إلى تدخل فعلي لأوربة لدى الحكومة العثمانية، قاموا عام 1895 بإثارة القلاقل والاضطرابات في مدن ومناطق عديدة منها اسطنبول، ديفريجي، طرابزون، أكن، آق حصار، أرزينجان، كوموش خانه بتليس، بايبوت، أُرفة، أرضروم، دياربكر، سوَرك، مالاطيا، خاربوط، عربكير، سيواس مرعش، موش، قيصري، يوزغاد وزيتون. وفي هذه القلاقل قاموا بقتل الأتراك وبتقتيل الأرمن الذين رفضوا المشاركة معهم، كما قاموا بإشعال الحرائق في أمكنة عديدة[30].

حملت حوادث اسطنبول الدول الأوربية، وفي مقدمتها إنغلترا، إلى التحرك، وعلى

إثر ضغط هذه الدول قامت الحكومة العثمانية في 20 / 10 / 1895 بإعلان نظام الإصلاحات. وكان السلطان عبد الحميد الثاني موقناً بأن تطبيق هذه الإصلاحات سيؤدي إلى تذمر معظم المسلمين لذا لم يقم بتطبيقها أبدًا[31].

ولكي يستمر اهتمام الدول الأجنبية بقضيتهم، قامت عصابات طاشناق و«هنجاق» بإحداث حركة تمرد وعصيان في مدينة وان عام 1896 حيث قتل في حوادث العصيان هذه 418 مسلمًا و 1715 أرمنيا. ثم قامت عصابة طاشناق بعد مدة قليلة بعملية هجوم على البنك العثماني في اسطنبول في 26 / أغسطس 1896[32]. أعطت حركة العصيان في وان وعملية الهجوم على البنك العثماني لإنغلترا الفرصة التي كانت تنتظرها. فمن جانب قامت بالضغط على السلطان عبد الحميد الثاني لإجراء الإصلاحات، ومن جانب آخر بدأت تسعى لإقصائه عن العرش. أما روسيا فقد ذكرت بأنها تؤيد إجراء الضغط على الحكومة العثمانية، ولكنها لا تؤيد تغيير السلطان. وبينما أيدت إيطاليا والنمسا الإنذار الذي قدمته إنغلترا للحكومة العثمانية لم تؤيد فرنسة ذلك. وأمام هذه التطورات قام السلطان في شهر تشرين الثاني بإعلان فرمان حول الإصلاحات في جميع الولايات وليس في الولايات الست فقط. ثم أعقبه بإعلان عفو عام عن الأرمن في شهر كانون الأول[33].

وفي عام 1896 نشب عصيان في جزيرة كريت، وبعد عام واحد نشبت الحرب مع اليونان، وأعقبتها حوادث عنف واضطرابات في مقدونيا، وقد أدى كل هذا إلى دفع المسألة الإرمينية إلى الصف الثاني من الاهتمام الدولي.

وعلاوة على حركة العصيان في سامسون الذي حرضت عليه عصابة طاشناق – عام 1904 ومحاولة اغتيال السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1905[34]. قامت الجمعيات الإرمينية بالاشتراك في نشاطات جمعية «تركيا الفتاة» التي كانت تقود حركة المعارضة وتسعى لإقصاء السلطان عن العرش، والوصول بواسطتها إلى أهدافهم.

على إثر مظاهرة الباب العالي، وردود فعل الدول الأوربية، قامت جمعية الاتحاد والترقي بالتحرك فنشرت أول بيان لها بقلم أحد مؤسسي الجمعية وهو عبدالله جودت وقامت بلصقه على الجدران، وهكذا أعلنت عن وجودها. وكان البيان يقول بأن على جميع العناصر الموجودة في البلد أن تتكاتف وأن تتشابك أيديها في سبيل هدم هذا النظام الضاغط على أنفاس الأمة، وألا تتفرق هذه العناصر إلى جماعات متفرقة[35]. أما السيد «ميزانجي مراد» الذي انتسب إلى جمعية تركيا الفتاة المعارضة 1895-1897. فقد أكد بأن من أهم شروط حركة التجديد هو تأسيس مشاعر الثقة المتبادلة بين جميع العناصر والقوميات[36].

1 / 1 / 6) الأمير صباح الدين والأرمن

سياسة الضغط على الحكومة العثمانية وإثارتها للأرمن التي اتبعتها الدول الأوربية،

لم يؤد إلى قيام التساند والتعاون بين مختلف القوميات الذي كان السيد عبدالله جودت يأمله وينتظره، ولم تتأسس الثقة المتبادلة بينها مثلما كان السيد ميزانجي مراد يؤكدها ويراها أولوية مهمة للغاية. ومع هذا فقد تعاظمت العلاقات بين الجمعيات الإرمينية خارج الدولة العثمانية وجمعية تركيا الفتاة. لذا نرى أنه في الاجتماع الأول الذي عقدته جمعية الاتحاد والترقي في باريس في 2 شباط / فبراير 1902 اجتمع اثنان من قادة الاتحاد والترقي وهما الأمير صباح الدين وأحمد رضا بك مع أتباعهما مع ممثلي الأرمن. وقد كان من ضمن القرارات التي اتخذت في هذا الاجتماع ضرورة تدخل الدول الأوروبية[37]. كان الأرمن مصممين على استصدار هذا القرار، وانضم الأمير صباح الدين إليهم في هذا الأمر. ولكن أحمد رضا ومعظم أعضاء الاتحاد والترقي عارضوه حيث رأوا أنه سيؤدي إلى تمزيق أوصال البلد. وفي نهاية المؤتمر التف أنصار التدخل الأجنبي حول الأمير صباح الدين، والتف أنصار عدم التدخل الأجنبي حول السيد أحمد رضا.

بدا البرنامج السياسي للأمير صباح الدين جذابًا للأرمن لأنه كان يتضمن الدعوة إلى لامركزية الإدارة. وكان هذا البرنامج السياسي يقترح تقسيم المملكة العثمانية إلى مناطق إدارية مختلفة يشمل الأمور الإدارية والمالية والعدلية. كان هذا البرنامج يفتح الطريق إلى حكم ذاتي أول الأمر، ثم إلى الاستقلال الكامل فيما بعد، لذا أيد معظم الأرمن برنامج الأمير صباح الدين. وفي هذه الفترة التي قويت فيها العلاقات بين جمعية الاتحاد والترقي والجمعيات الجديدة التي زادت أعدادها في داخل الدولة وخارجها، دعت جمعية طاشناق الإرمينية إلى عقد مؤتمر آخر يتم الاتفاق فيه حول برنامج معين وحول التدابير والاجراءات التي يجب اتخاذها. قبل كل من السيد أحمد رضا والأمير صباح الدين هذا المقترح، فانعقد هذا المؤتمر الثاني للاتحاد والترقي في 27 / 12 / 1907 في باريس، وفيه سلك الأرمن أسلوب المهادنة وتظاهروا بقبولهم الوحدة السياسية والمدنية للدولة العثمانية، والتخلي عن عمليات الإرهاب، إضافة إلى التجاوب مع الخدمة العسكرية. في هذا المؤتمر تم التخلي أيضًا عن فكرة دعوة الدول الأجنبية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، واتفقوا على إقامة أصول المشروطية والشورى، وأن هذا لا يمكن أن يتم إلا بالثورة[38].

1 / 1 / 7) أحداث أضنة ومحاولات إقامة أرمينستان

بعد المؤتمر الثاني لجمعية تركيا الفتاة، وأمام تصاعد حركات المعارضة وتعاظمها قام السلطان عبد الحميد في 23 تموز / يوليو 1908 بإعلان المشروطية مرة ثانية. واستقبلت جميع العناصر والقوميات في المملكة هذا الإعلان بالفرح. ولكن توازن القوى الدولية، ورغبة الأرمن في الاستفادة من هذا أدى إلى عدم دوام هذا الاتفاق والتفاهم

طويلاً. فإنغلترا كانت قد أعلنت لروسيا منذ سنة 1897 بأنها مستعدة وموافقة على تقسيم الدولة العثمانية، وأنها توافق على إعطاء المضائق حصة لروسيا منها. من جهة أخرى هادنوا في موضوع الشرق الأقصى، وقبلوا تقسيم المنطقة (ومنها إيران عام 1907) إلى مناطق نفوذ بينهما، كما تفاهمت الدولتان على قيام كل دولة بالاعتراف بمصالح الدولة الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، وتحت حجة «الإصلاحات للأرمن»، اتخذتا أيضًا قرارًا بالتدخل معًا في شؤون الدولة العثمانية. واستفاد الأرمن من هذا التفاهم، ومن ذاك القرار فقاموا -استنادًا إلى مساندة الدول الغربية الكبرى- بتشكيل العديد من الجمعيات في داخل الدولة العثمانية وفي خارجها وزادوا من نشاطهم الإرهابي. وكان قيام الاتحاديين بحجة الحفاظ على المشروطية بالتفاهم مع تلك الجمعيات الإرهابية الخارجة على القانون، كجمعية طاشناق، بجعل منها جمعيات قانونية. وأصبحت هذه التنازلات التي أعطيت للأرمن بحجة «الحفاظ على اتحاد العناصر والقوميات» تعمل لصالح الأرمن. وعندما قامت حكومة المشروطية برفع القرار السابق الذي كان السلطان عبد الحميد الثاني قد أصدره حول منع إدخال الأسلحة تيسر للأرمن التسلح على نطاق واسع وسريع. وفي اليوم الثاني من حادثة 31 مارت / مارس التي وقعت في اسطنبول قام الأرمن في أضنة بمذبحة ضد المسلمين (14 نيسان / آذار 1909)[39]. وكما كان يحدث على الدوام فقد انتقلت هذه الحادثة إلى أوربة تحت عنوان «المسلمون يقتلون الأرمن». فزع الاتحاديون من هذا الأمر فأرسلوا جمال باشا واليًا على أضنة، فقام جمال باشا بتشكيل محكمة عسكرية، ولكي ترضى عنه الدول الأوربية لم يتعرض للعصابات الإرمينية، بل قام بإصدار حكم الإعدام بحق 47 مسلمًا وأرمني واحد فقط[40].

ساقت أحداث أضنة القضية الإرمينية إلى الواجهة الدولية مرة أخرى، وعلى الرغم من محاولة الاتحاديين التفاهم قام الأرمن في أثناء حرب البلقان، أي عندما كانت الدولة العثمانية في أحرج أوقاتها، بإقحام الدول الأجنبية في هذا الأمر. لذا اضطرت الحكومة العثمانية للاتصال بإنغلترا في 22 نيسان / آذار 1913 مظهرة استعدادها للقيام ببعض الإصلاحات والتنظيم في مناطق شرقي الأناضول، وطلبت منها إرسال بعض الضباط والمفتشين الإنغليز. قبل تسليم ردها، وعمدت إنغلترا إلى استشارة روسيا التي أبدت موافقتها على الإصلاحات بشروطها هي، وفي الوقت ذاته أعلنت أن رفض ذلك سيؤدي إلى اندلاع القلاقل والاضطرابات في هذه المنطقة، مقدمة لاحتلالها[41].

بعد هذا التطور قبلت إنغلترا إرسال الضباط والمفتشين الذين طلبتهم الحكومة العثمانية منها. ولكن روسيا عارضت بشدة إرسال ضباط إنغليز إلى الولايات العثمانية القريبة من حدودها في قفقاسيا. وحدثت مناقشات سياسية حامية وطويلة حول هذا الموضوع. وأخيرًا اضطرت إنغلترا للتصريح بأنها لن ترسل حاليًا الضباط المطلوبين. ولكن الحكومة العثمانية أصرت على طلبها، فقامت إنغلترا في شهر تشرين الثاني

بتعيين الضابط العميد هاوكر، الذي كان يخدم في الجيش العثماني، رئيساً لهيئة التفتيش للجندرمة في الولايات الشرقية والشمالية للأناضول. ولم تعترض روسيا على هذا لأن وضع هذا الضابط كان وضعاً مؤقتاً. والحقيقة فإن روسيا كانت تريد في قيام سفراء كل من روسيا وفرنسة وإنغلترا المعتمدين في اسطنبول، إضافة إلى سفيرها بالذات، بالتشاور فيما بينهم حول قضية الإصلاحات. أما ألمانيا التي دخلت في استثمارات كبيرة في الدولة العثمانية فكانت تؤيد بقاء الدولة العثمانية، وكانت تخشى قيام هذه الدول الثلاث باقتسام أراضي الدولة العثمانية، لذا كانت تريد قيام كل الدول الأوربية والدولة العثمانية أيضًا بالتشاور في موضوع الإصلاحات. ومع هذا قام سفراء هذه الدول الثلاث في اسطنبول بتشكيل لجنة فرعية قامت بوضع برنامج جديد للإصلاح مستفيدة من برنامج إصلاح عام 1895، وحسب هذا البرنامج الجديد (الذي أطلق عليه اسم «المشروع الروسي») تنضم أرضروم ووان و بتليس ودياربكر» و»خاربوط» وقسم من سيواس معاً تحت اسم «الولاية الإرمينية»»، ويقوم السلطان وبموافقة من الدول الكبرى بتعيين والٍ عام مسيحي عليها لمدة خمس سنوات، أو يتم تعيين وال عام وهذا هو المرجح، على أن تمنحه صلاحيات إدارية ومدنية وقضائية واسعة، وتكون المراسلات الرسمية في الولاية باللغتين التركية والإرمينية. وفي حالة تطبيق هذا البرنامج كان تشكيل «أرمينستان» في شرقي الأناضول نتيجة حتمية، وهو الأمر الذي حاول السلطان السابق عبد الحميد الثاني طوال حكمه جاهدًا الحيلولة دونه[42].

قامت الحكومة العثمانية وبتأييد من ألمانيا برفض هذا المشروع. لكن بعدما علمت روسيا أن أقوى رفض للمشروع جاء من ألمانيا أوعزت إلى سفيرها في اسطنبول القيام ببحث طرق التفاهم معها. وفعلاً انتهت المفاوضات بين السفيرين الروسي والألماني في اسطنبول إلى اتفاق في 22 أيلول 1913. وحسب هذه الاتفاقية وجب تقسيم الولايات الموحدة وفق المشروع الروسي تحت حكم والٍ عام إلى قسمين: يضم الأول أرضروم، وطرابزون وسيواس، ويضم الثاني وان، وخربوط، ودياربكر، ويعين على كل منهما مفتش عام أجنبي لمدة خمس سنوات، وجب استشارة الدول الكبرى لتعيين مفتشين جددين. كما نصت الاتفاقية على قيام سفراء الدول الأجنبية وقناصلها بمراقبة سير عمليات الإصلاح. وعهد للدولة العثمانية بوضع أسس الإصلاحات تلك، ولكن بالتنسيق مع الدول الكبرى[43]. كان هذا المشروع، الذي لم يكن يختلف كثيرًا عن المشروع الروسي، يعطي صلاحيات واسعة للمفتشين العامين. ونظرًا لقيام روسيا بإعطاء بعض المكاسب الأخرى لألمانيا، فإن الأخيرة لم تعد تنظر إلى الأولى كدولة تريد تمزيق الدولة العثمانية، ومع أنها كانت تتظاهر بتأييد وجهة نظر الحكومة العثمانية إلا أنها كانت تومئ لروسيا بإمكانية إجراء تغييرات عديدة أخرى في المشروع. وهكذا وجدت الدولة العثمانية نفسها وحيدة في المسألة الأرمينية في مواجهة كافة الدول، بما فيها ألمانيا التي كانت تثق

بها وتأمل في كسب تأييدها.

أدركت الحكومة العثمانية مدى خطأ فكرة الاستعانة بألمانيا وإنغلترا لتأييد مشروعها الإصلاحي لشرقي الأناضول وفي جميع أرجاء المملكة، والذي كانت قد وضعته بنفسها في نيسان / آذار، فهذا المشروع المعد من قبلها أثار شكوك روسيا وخاصة في الأمكنة القريبة من حدودها مع قفقاسيا. ولم تكن إنغلترا أو ألمانيا على استعداد للمخاطرة بخلاف مع روسيا من أجل الدولة العثمانية، بل إنهما شاركتا في هدف تمزيقها وتقاسم ميراثها، وبدأتا بممارسة الضغوط عليها. ولما كانت روسيا واثقة من ولاء الدولة الإرمينية عند قيامها ومطمئنة لها، فقد ضاعفت من تهديداتها ومحاولاتها إثارة الأرمن في شرقي الأناضول ودفعهم إلى الثورة تحت مختلف الذرائع الإنسانية والدينية، إضافة إلى الذريعة السياسية المرتكزة على ضرورة محافظتها على مصالحها كونها جارة للدولة العثمانية.

في 28 تشرين أول / أكتوبر 1913 بعثت الحكومة العثمانية بمذكرة إلى السفارتين الروسية والألمانية أبلغت فيها حكومتـي البلدين برغبتها في إجراء الإصلاحات في عموم الدولة، وأنها أعدت القوانين والأنظمة المتعلقة بها جميعها، إلا أن تنفيذها تأخر بسبب حرب البلقان، وأعربت أيضًا عن ثقتها بمساعدة الدول الكبرى لها، وطلبت إليها بإرسال المختصين الذين سبق أن طلبتهم، مقابل الطلب منها عدم الإخلال بسلطات السلطان وصلاحياته، وعدم المساس بسيادة الدولة واستقلالها.

من جهة أخرى اجتمع الصدر الأعظم سعيد حلمي باشا مع سفير ألمانيا في أسطنبول السيد ونكفهام، وقدم له مقترحات جديدة ذاكرًا له بأن حكومته مستعدة لتعيين مفتش عام تركي لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية للبلد، وأنه يستطيع أن يعين الأشخاص المناسبين الذين يقبلون هذه المهمة، وأن الإدارة الحقيقية ستكون بيد الفنيين الأوربيين والمساعدين الأوربيين الذين سيتم تعيينهم إلى جانب كل مفتش عام. لذا فإن النجاح في هذا الصدد سيكون مرتبطاً بالإصلاحيين الأوربيين، حيث تمنى نجاحهم من كل قلبه. السفير الألماني، الذي أدهشته هذه الاقتراحات وتعجب منها، تفاوض بالخصوص مع السفير الروسي، وانتهى الأمر إلى قيامهما يوم 7 تشرين ثاني / نوفمبر 1913 بتقديم مقترحًا إلى الصدر الأعظم يضم ست مواد تقوم الحكومة العثمانية بمقتضاه بالطلب من الدول الكبرى تعيين مستشارَين للمفتشَين العامَين اللذين سيعينان على مجموعتـي شرقي الأناضول، وأن يجدد عقدهما وذلك كل عشر سنوات[44].

وعندما قدم الصدر الأعظم مقترحه ردًا على المقترح الروسي-الألماني[45] جوبه برد فعل شديد من الدول الأوربية. وأخيرًا وبعد مراسلات واتصالات سياسية عديدة سلم سفيرا روسيا وألمانيا في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1913 مقترحهما المضاد للصدر

الأعظم.

كان هذا المقترح، المؤلف من 16 مادة، تلخيصًا للمشروع الروسي الأول تقريبًا، وبحسبه يكون على رأس مجموعتي الولايات مفتشان عامان صوريان لا يملكان أي صلاحية، ويساعدهما مشاوران تعينهما الدول الكبرى ويملكان الصلاحيات الحقيقية التي تمنحهم حتى صلاحية تعيين أصغر موظف هناك[46].

بذل السيد ونكنهام سفير ألمانيا جهدا كبيرا لإقناع الصدر الأعظم ولتسويغ الموقف الألماني الجديد بخصوص المسألة الإرمينية، مسهبًا في الحديث عن الفوائد للدول العثمانية التي تمخض عنها تحول موضوع الأرمن من مشكلة بين روسيا والدولة العثمانية منذ عام 1909 إلى مشكلة دولية. والحقيقة أن ألمانيا كانت تريد أن تأخذ هي أيضًا حصة من أسلاب الدولة العثمانية التي كانت تراها آيلة للسقوط، لذا لم تكن تعارض المقترحات الروسية مثل الدول الأخرى. أما الصدر الأعظم فكان كل همه متثلاً بإنقاذ المظاهر التي لا تمس عزة النفس العثمانية، وفي الوقت نفسه الاستجابة لمطالب الدول الأوربية وروسيا.

عرض السفير الروسي كيرس المواد الستة عشر على الصدر الأعظم سعيد حليم باشا وأبلغه بأن تلك المطالب تمثل الحد الأدنى للدول الأوربية الكبرى، وأرفق ذلك بتهديدات مبطنة في حال قيام الدولة العثمانية برفضها واندلاع مذابح أخرى هناك. كما اتصل السفير الروسي بسفراء الدول الكبرى الأخرى وطلب دعمهم لمطالب دولته لدى الصدر الأعظم، ما أدى إلى طلب سفيرا إنغلترا وفرنسة من الحكومة العثمانية بالموافقة عليه. وفي تلك الأثناء كان البطريرك الأرمني وكافة الجمعيات الإرمينية تدعو الدول الأوربية على نحو مستمر لتأييد الإصلاحات في موضوع الأرمن. وكانت الصحف العثمانية تنشر المقالات التي تنتقد التدخل الأوربي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية. واستمرت الحكومة العثمانية في مقاومة المقترحات الروسية التي كانت تعني في الواقع القيام بتسليم شرقي الأناضول إلى روسيا.

ولكي تجبر الدول الكبرى الدولة العثمانية على قبول مطالبها شنت حملة شعواء تحت عنوان «مظالم الأتراك» بهدف ممارسة الضغط النفسي والمعنوي عليها. وفي الأول من كانون الأول / ديسمبر عام 1913 اجتمعت «اللجنة الآسيوية الفرنسية» بحضور ممثلين من عشرين بلدًا. وبعد خطاب طويل ألقاه ممثل الأرمن «بوغوز نوبار باشا»، قبلت اللجنة اقتراح امتناع الدول الكبرى عن تقديم أي مساعدة مالية للدولة العثمانية، وبعدم قبول زيادة الجمارك والضرائب الأخرى حتى تنفيذ الإصلاحات.

في هذه الأثناء كانت الحكومة العثمانية عاجزة عن دفع رواتب موظفيها، ما دفعها للتوجه إلى فرنسة طالبة منها تقديم قرض لها، ودخلت في الوقت نفسه في مفاوضات مع الدول الكبرى حول وضع بعض الضرائب الجديدة وزيادة مقدار الجمارك. هنا بادر

الصدر الأعظم سعيد حليم باشا في 13 كانون الثاني / ديسمبر عام 1913 إلى دعوة السيد بوغوز نوبار باشا، بوساطة السفير العثماني في باريس، إلى اسطنبول للتباحث معه. بعد استشارة آجميزيان كاتوغيغوس، قدم الأول رده للصدر الأعظم في 17 كانون أول / ديسمبر وفحواه أن الأخير أرسله في مهمة إلى أوربة، أما ممثل كاتوغيغوس في اسطنبول فهو بطريرك الأرمن، لذا فعلى الحكومة العثمانية التباحث معه[47].

في هذه الأثناء كانت المباحثات بين السفراء في اسطنبول حول إصلاحات الأرمن مستمرة، وعلى إثر زيادة ضغوط السفيرين الروسي والألماني ذكر الصدر الأعظم في 16 كانون الثاني / ديسمبر 1913 بأنه سيقبل المقترح بعد إدخال تغيير يريح الرأي العام ويرضيه، فتخلى السفراء عن موضوع تعيين المشاركين الأجانب وأن يكون المفتشون العامون من الأجانب، وليس من العثمانيين على أن يطلب الصدر الأعظم شفويًا من الدول الكبرى أسماء المفتشين وأن يكون جواب هذه الدول شفويًا، وعلى الدولة العثمانية إصدار مذكرة بتعيين هذين المفتشين العامين لمدة عشرة أعوام، مع تحديد مهماتهما وصلاحياتهما. وهكذا يتم تنفيذ مطالب روسيا وألمانيا وخداع الرأي العام العثماني أيضًا. ولكن السفير الروسي لم ير هذا المتن المقبول كافيًا فاقترح إدخال بعض التغييرات، كما قدم السفير الألماني في الأيام الأخيرة من عام 1913 مطالب جديدة قبل أن يغادر اسطنبول لفترة مؤقتة. وعقب هذا قدمت فرنسة في 14 كانون الثاني / يناير مذكرة غير موقعة إلى إنغلترا وألمانيا وصفت فيها الأوضاع في الولايات الشرقية (التي أطلقت عليها اسم «أرمينستان») بأنها تدعو إلى القلق، وأنها قامت بلفت نظر الحكومة العثمانية إلى وجوب منع القلاقل فيها. وبعد تسليم هذه المذكرة طلبت فرنسة من قنصليتها في أرضروم بالتدقيق في الأوضاع السائدة هناك حيث تبين لها عدم وجود أي قلاقل أو اضطرابات هناك. وعلى إثر هذا قدمت الحكومة العثمانية شكوى ضد روسيا إلى الدول الكبرى بسبب مطاليبها المتطرفة، ولكنها لم تتلق منها جوابًا شافيًا.

وإلى جانب ضغوط الدول الكبرى، كانت الأوضاع السيئة التي تعيشها الحكومة الاتحادية تدفع الدولة العثمانية للتفاهم مع روسيا ما دفع الصدر الأعظم سعيد حليم باشا (الذي تسنم وزارة الخارجية أيضًا) بالتوقيع على اتفاقية مع القائم بأعمال السفارة الروسية في اسطنبول في 8 شباط / فبراير عام 1914. وقد نصت تلك الاتفاقية على ما يلي:

1) تقوم الدول الكبرى بتقديم أسماء المفتشين الذين تريد تعيينهم في قسمي شرقي الأناضول إلى الدولة العثمانية التي تقوم باختيار من ترغب فيه وتخبر الدول الكبرى خطيًا باختياراتها تلك.
2) يقوم كل مفتش في قسمه بمراقبة الأمور الإدارية والعدلية والشرطة والجندرمة وتفتيشها.
3) يتم حل أي خلاف حول الأراضي تحت مراقبة المفتشين المعينين.

4) يتم الاعلان عن القوانين والأنظمة والبلاغات الرسمية باللغات المحلية، ويستطيع كل شخص استعمال لغته في المحاكم وفي الدوائر الرسمية إن رأى المفتش العام إمكانية ذلك، على أن تصدر قرارات المحكمة باللغة التركية، مع إمكانية ترجمتها إلى لغة الأشخاص المعنيين إن تيسر ذلك.

كان موضوع اللغة في هذا المقترح قد خَفَّ مقارنة بالاقتراح الروسي الذي كان يرى وضع النظام المحلي للخدمة العسكرية وشرقي الأناضول. أي يقوم كل فرد بأداء الخدمة العسكرية ضمن المفتشية العسكرية التي يوجد فيها. ولكن الحكومة العثمانية رأت خطورة اقتصار هذا الأمر على شرقي الأناضول، وقامت بتشميل ذلك في جميع أرجاء المملكة وصدر القرار الرسمي بذلك في 7 أغسطس 1913 الذي أشار إلى أن كل مكلف بالخدمة العسكرية يقوم بأداء هذه الخدمة في منطقته. كان هذا الأمر يتجاوز حتى المقترح الروسي، وكان قرارًا ضارًا جدًا. وسجل هذا القرار ضمن الاتفاقية العثمانية-الروسية، لأن قبول أداء الأرمن للخدمة العسكرية في المناطق التي يسكنون فيها في شرقي الأناضول يسّر عصيانهم وثورتهم وسهلها عند بدء الحرب العالمية الأولى التي اندلعت بعد فترة وجيزة، حيث قاموا بقتل الأهالي المسلمين، لأن الاتفاقية كانت تشمل أيضًا قبول الأرمن في «الألوية الحميدية» التي كان السلطان عبد الحميد الثاني قد شكلها للحد من نشاط العصابات الإرمينية، وأن تجري الانتخابات في كلتا المنطقتين في ظرف سنة واحدة لتعيين نسب القوميات والأديان والمذاهب الموجودة فيها، وأن يحتل الأرمن نصف مقاعد مجالس الولاية ونصف تشكيلات الشرطة والجندرمة[48].

ويظهر من هذه الاتفاقية أن المسألة الإرمينية لم تصبح مسألة دولية كما حاول السفير الألماني فنكانهايم إقناع الصدر الأعظم، بل فقدت هذه المسألة هويتها الدولية التي اكتسبتها حسب المادة رقم 61 لمعاهدة برلين، ورجعت تقريبًا إلى معاهدة إياستفانوس، أي إلى كونها مسألة بين روسيا والدولة العثمانية فقط. لأن موجز هذه المعاهدة التي ذكرناها آنفاً كان يضع الدولة العثمانية أمام روسيا فقط في موضوع تنفيذ أو عدم تنفيذ الإصلاحات. أما الدول الأخرى فلم يعد لها أي دور سوى في موضوع اختيار المفتشين العامين. وقد ذكرت في المعاهدة الأمور والنواحي التي تستطيع روسيا التدخل فيها في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بكل وضوح. أما السبب الذي دعا الدول الكبرى الأخرى إلى السماح لروسيا بالتفرد في هذا الموضوع فهو ظاهر وهو أنه بينما كانت المباحثات تجري حول شروط الاتفاق، كانت هناك مباحثات حول موضوع تقاسم الأراضي العثمانية في آسيا، وكانت ألمانيا التي تظاهرت بأنها صديقة للدولة العثمانية ضمن الدول المتطلعة إلى نهش جسد الدولة العثمانية والتهام جزء من أراضيها، وكانت ترى أن شمالي الأناضول وشرقيه من حصة روسيا.

إن مسألة الإصلاحات الإرمينية التي بدأتها الحكومة العثمانية وانقلبت إلى مشكلة بين الدولة العثمانية وروسيا وألمانيا، وانتهت أخيرًا إلى مشكلة بين الدولة العثمانية

وروسيا قد دوخت الحكومة العثمانية فأصبحت حائرة لا تدري ماذا تفعل. لذلك نرى أن إدارة الاتحاد والترقي دخلت الحرب العالمية في ظل هذه المعاهدة التي صارت من اختصاص حكر روسيا وحدها وفي ظل مشاكلها. وكان أخطر ما في هذه الاتفاقية التعهدات العسكرية حيث ألزمت الدولة العثمانية نفسها لروسيا فيها بتفاصيل أمكنة وأوقات أداء رعاياها الخدمة العسكرية. كما تعهدت لروسيا بأنها ستسمح للأرمن بالخدمة العسكرية في الألوية الحميدية. والأهم من كل هذا أن المعاهدة كانت توجب على الدولة العثمانية عدم إرسال أي قطعات عسكرية إلى المناطق القريبة من الحدود الروسية سوى تلك التي يخدم فيها الجنود القادمون من منطقة أرزينجان. ووفق تلك الاتفاقية كان لروسيا الحق في تفتيش تلك المنطقة. وللعلم فقد كان ربع أو خمس هؤلاء الجنود من الأرمن والبقية من الأتراك، وكان من الممكن لروسيا الاستفادة منهم. كما عنى قبول الحكومة العثمانية المفتشين العامين في الحقيقة تخليها عن العديد من صلاحياتها في المنطقة التي تبلغ مساحتها نصف إقليم الأناضول تقريبًا. لذا نرى ظهور الآثار والنتائج السلبية لهذه التفاقية عند قيام روسيا باحتلال مدينة وان.

1 / 2) الأرمن في سنوات الحرب العالمية الأولى

1 / 2 / 1) تحالف الأرمن مع الروس

لم يكن الأرمن يعدون المعاهدة الروسية-العثمانية نهاية أملهم، بل كانوا يعدونها خطوة أولى في البداية. وبينما كانت الحكومة العثمانية تتباحث مع روسيا (مثلما ذكرنا هذه المباحث بإيجاز) فقد كان كل من روسيا والأرمن يزيدان نشاطهما في شرقي الأناضول. فقد نقلت عصابة الطاشناق مركزها إلى أرضروم وقررت عقد مؤتمرها الكبير هناك. كما زادت روسيا من مساعداتها للعصابات الإرمينية في شرقي الأناضول حتى غدت هذه المنطقة في نظر الدول الكبرى على نحو شبه رسمي منطقة روسية، لذا نرى في التقرير الذي أرسله السفير الروسي في اسطنبول في 26 تشرين ثاني / نوفمبر 1912 إلى» س. د. ساز آنوف» النية الواضحة للروس والهدف الذي يسعون إليه، حيث جاء فيه ما يأتي[49]:

> كل ما ذكرناه آنفاً يبين بأن الشعب الأرمني يلتزم الجانب الروسي وهذا الالتزام التزام صميمي ومخلص وحقيقي وواضح. كما أن حب روسيا منتشر بين برجوازيي الأرمن ومثقفيهم. إن الأحزاب الثورية بدأت تفقد شعبيتها واعتبارها، وتحل بدلاً منها أحزاب جديدة لها برامج محافظة. وحسبما أخبرنا قناصلنا في مدن وان وبايزيد وبتليس وطرابزون، فإن الأرمن الموجودين في هذه الولايات جميعهم إلى جانب روسيا، وكلهم ينتظرون قدوم جيوش روسيا، كما يرغبون في وضع إصلاحات تحت إشراف روسيا. وحسبما ذكر لنا قنصلنا في

> مدينة «بايزيد» في 21 تشرين ثاني / نوفمبر فإن جميع الأرمن يعادون تركيا ويكرهونها، وينتظرون الحماية الروسية، وقيام روسيا باحتلال المناطق التي يوجد فيها الأرمن، والبطريرك الأرمني يتوسل إلى روسيا لكي تقوم بانقاذ الشعب الأرمني في الدولة العثمانية . . وأنا أرى وجوب استمرارنا في سلوك طريق الحماية هذه. وعلينا ألا ننسى بأن وضع تركيا في الولايات الإرمينية وضع مضطرب وقلق، ففي كل آن هناك احتمال نشوب ثورة أو فوضى فيها. فإن حدثت منجة ولم تثق المليشيات المسلحة للشعب الأرمني بمساعدتنا لها فإنها ستتجه إلى الدول الثلاثة وهنا سنفقد نحن فرصتنا، حيث تنتقل الفرصة إلى الدول الأوربية[50].

وبتأثير هذه العوامل انفجرت الحوادث في شرقي الأناضول، وكانت البداية في مدينة بتليس (مارت-نيسان / آذار 1914) إذ اكتسبت حادثة تهريب شخص اسمه ملا سليم (فار من العدالة) من سجن للجندرمة من قبل أتباعه والتجائه إلى القنصلية الروسية صبغة سياسية. وقد زادت هذه الحادثة من جرأة الأرمن، كما كثرت أمثال هذه الحوادث بسبب سياسة الإثارة والتهييج التي كانت روسيا تتبعها.

في الاجتماع الذي عقدته عصابة طاشناق في 1914 في أرضروم اتخذ قرار بِعد الإصلاحات التي تنوي حكومة الاتحاد والترقي تنفيذها في موضوع الأرمن مظهرية وغير حقيقية، ما يعني ضرورة الاستمرار في النضال ضدها. ومن جانب آخر عقد القس غبريال جواهر جيان (الذي وظفته البطريركية الإرمينية في المدرسة العليا المركزية الإرمينية في منطقة قالطه) اجتماعًا بممثلي العصابات الإرمينية مثل الطاشناق وهنجاق فاراكاميزيان ورام كوار، وتباحث معهم بخصوص موقفهم في حالة نشوب حرب بين روسيا والدولة العثمانية. ومع أنهم أصدروا قرارًا ببقاء الأرمن مخلصين للحكومة العثمانية وقيامهم بتأدية الخدمة العسكرية وعدم التأثر بالدعايات والاثارات الخارجية، إلا أن ذلك كان من قبيل المناورة ذلك أنهم استمروا في التهيؤ الكامل لما قد يجلبه المستقبل من تطورات سياسية وعسكرية[51].

في هذه الفترة الحرجة جدًا من تاريخ الدولة العثمانية كانت روسيا مستمرة في إثارة الأرمن لتحقيق غايات وتطلعات توسعية. وفي هذا السياق أرسلت العصابات الإرمينية التعليمات الآتية لجميع فروعها وشعبها في الدولة العثمانية:

> في حال عبرت الجيوش الروسية الحدود وتراجعت الجيوش العثمانية يجب القيام فورًا باستخدام جميع الوسائل المتاحة للقيام بالثورة كي نضع الجيش العثماني بين نارين . . يجب تفجير الأبنية الرسمية ومخازن الإعاشة بالقنابل. لكن إن حدث العكس وبدأ الجيش العثماني بالهجوم على الجنود الأرمن الالتحاق بالجيش الروسي، وعلى المتواجد منهم في الخدمة العسكرية الفرار من وحداتهم والهجوم على مؤخرة القطعات العثمانية وتشكيل مختلف العصابات للقيام بإحداث القلاقل والاضطرابات في البلد[52].

وبعد إعلان التعبئة العامة في 3 أغسطس 1914 بدأ الأرمن بتطبيق هذه التعليمات حيث امتنع المجازين منهم عن الالتحاق بوحداته، كما بدأ الموجودون في الخدمة بالهرب من الجيش. وهرب بعض النواب الأرمن في المجلس النيابي إلى روسيا، وتزعموا العصابات الإرمينية التي شكلوها هناك، والتي التحقت بدورها بالجانب الروسي. وبعد أن بدأ الاخرين بالتقدم واجتياز الحدود نفذ الأرمن مذابح وحشية بحق الأهالي المسلمين.

أول هجوم أرمني على الجيش العثماني وكذلك الفرار من الجيش بدأ في بلدة زيتون المرتبطة بسنجق مرعش وتقع في منطقة جبلية وعرة. وأصبحت هذه البلدة ملاذاً للأرمن، حيث نجد في التقارير التي أرسلت من مناطق مرعش وحلب وأضنة ما يلي:

> إن الأرمن في زيتون بدؤوا بالهجوم على الجندرمة العثمانية في بداية سنة 1914، وفي هذا التاريخ تحديدًا بدؤوا أيضًا بالامتناع عن أداء الخدمة العسكرية. لقد أزعجت هذه العصابات الإرمينية التي كانت تتلقى الدعم من الزعيم الروحي للأرمن فرانكاليان وشغلت الحكومة العثمانية مدة طويلة[53].

وفي 24 أغسطس العام 1914 ذكر والي حلب أن أرمن زيتون امتنعوا عن الاستجابة لأمر التعبئة العامة وبدؤوا بالعصيان[54]، وطلب من وزارة الداخلية تقديم الزعيم الروحي الأرمني إلى الديوان الحربي (أي إلى المحكمة العسكرية) بعد أن ثبت تعاونه مع العصابات الإرمينية بشهادة العديد من الشهود الأرمن[55]. إثر ذلك قدمت وزارة الداخلية سيس كاتوكيكوسون، الذي مارس دورًا كبيرًا في إثارة الأرمن على الحكومة وفي الاستيلاء على بعض أسلحة الجيش، إلى المحكمةالعسكرية[56].

كان هناك مكان آخر تجمعت فيه العصابات الأرمينية والفارون الأرمن من الخدمة العسكرية وهو مدينة بتليس. ونحن نعلم من التقرير الذي بعثه السفير الروسي في اسطنبول زينوفيف بتاريخ 21 شباط / فبراير – 6 مارت / مارس 1909 تحت عنوان «الوضع في الامبراطورية العثمانية» بأنه لم تكن هناك أي مشكلة بين الجماهير الإرمينية والجماهير العثمانية[57] حيث ورد فيه الآتي:

> واقع الأمر، لم تكن للأرمن أي شكاوى في بتليس من الأتراك أو الأكراد، لكن مع ذلك فإنهم يقومون بتشكيل الجمعيات الثورية الإرمينية التي تمارس نشاطات واسعة، ويعقد أعضاؤها اجتماعًا كل يوم أحد في كنيسة بتليس، إضافة إلى الجلسات والمباحثات، ويعملون على إثارة الأرمن على الإدارة العثمانية ودعوتهم للنضال ضدها. وعندما منعت هذه الاجتماعات قام الأرمن بلصق الملصقات التي تدعو إلى الأمر في مختلف أنحاء المنطقة. ويتم الآن جمع الأموال من الأرمن لتمويل الثورة. ويظن كثير من الأرمن أن مثل هذه الفعاليات سوف لن تجلب لهم سوى الضرر ما جعلهم يمتنعون عن دفع الأموال لابتياع الأسلحة، لكن الجمعيات الإرمينية الثورية هددتهم باستعمال العنف ضدهم، بل وحتى قتلهم.

هذا التقرير يبين بوضوح الجهة الي استعملت نار العداء وكيفية إثارتها البغضاء والفتنة، حيث قامت العصابات الإرمينية، التـي تجمعت في الأمكنة الصالحة جغرافيًا لعمليات العصابات، بتحويل الكنائس والأديرة الإرمينية إلى بؤر فساد ومخابئ أسلحة. وقد باشرت تلك العصابات حتى قبل اندلاع الحرب في عام 1914 بمحاولات التحرك العسكري ضد تنقلات مؤن الجيش العثماني وعتاده. عندها اضطرت الحكومة إلى تحريك الجيش ضد تلك العصابات حيث تمكن من كشف كميات كبيرة من الأسلحة وبياناتها الداعية للثورة. وفي التقرير الذي بعثه والي بتليس في أغسطس العام 1914 نفى وجود حركة عصيان بين جماهير الأرمن، لكنه أكد أنها تنتظر نجاح الجيش الروسي الذي وصل حتى قارص وتقدمه، وأنها ستعلن العصيان فور إرسال الجنود إلى الحدود وإخلاء المدينة منهم. وبين الوالي أن الجماهير المسلمة منحازة إلى ألمانيا على حين ريدفها الأرمني ملتزم بروسيا، وأكد حصول مناقشات مستمرة بين الطرفين، لكن من دون أن تتحول حتى ذلك الحين إلى إلى عداوة[58].

كانت أرضروم أكثر الولايات التي تضررت من التعاون الأرمي-الروسي حيث فر العديد من الأرمن منها إلى روسيا، وكان معظمهم من الهاربين من الخدمة العسكرية، وانضموا إلى العصابات التي شكلها الروس هناك[59]. وذكرت قيادة طابور الحدود في ألشكيرت في 30 أغسطس أن الروس يفتشون القرى التركية ويسلمون الأسلحة التي يجدونها إلى الأرمن. وذكرت قيادة فرقة مشاة الجندرمة في أرضروم في 5 أيلول أن الروس يجمعون الجنود من بين الأرمن، وأن معظم جيش العدو في منطقة قارص منهم. كما ذكرت الاستخبارات العثمانية أن الروس يتخابرون مع أرمن وان[60].

وجاء في الكتاب الرسمي الصادر عن ولاية أرضروم في 13 أيلول أن الروس، الذين نجحوا في جذب الأرمن إلى جانبهم في ولايات شرقي الأناضول، يستطيعون إثارة الأرمن من دون أي جهد يذكر، وأنهم بذلك يخططون لإحراج الحكومة العثمانية، وأنهم يصرفون مبالغ كبيرة على الأمر. كما تم ذكر أن روسيا، جلبت آرامايس، وهو من أرمن كومرو، كانت قد ساقته إلى سيبيريا وحكمت عليه بالسجن مدة 101 سنة، وأرسلته إلى قارص، وأن العصابات الإرمينية التي شكلها باشرت فعالياتها ونشاطاتها في الدعاية والإثارة والتحريض. وجاء في الكتاب الذي وجهته القيادة العامة العثمانية في 26 أيلول 1914 إلى قيادة الجيش الثالث أن عصابة طاشناق سيتون الإرمينية في قفقاسيا، وعصابة هنجاق قد تفاهمتا مع الروس على تحريض الأرمن على عصيان الدولة العثمانية في حال نشوب الحرب. وذكر والي طرابزون السيد جمال عربي في 8 تشرين أول / أكتوبر 1914 أن الروس شكلوا عصابات من أرمن روسيا وأرسلوها إلى داخل الدولة العثمانية. كما نفهم من الكتاب الرسمي الذي أرسلته قيادة الجيش الثالث في 23 تشرين أول / أكتوبر أن غالبية الثمانية آلاف أرمني الذين تجمعوا في كاخزمان هم من رعاية

الدولة العثمانية الفارين. وتقوم روسيا بتنظيم هؤلاء وتسليحهم ومدهم بتبرعات من الألبسة والأطعمة. وذكر التقرير أن عدد القوات الموجودة في كاخزمان قارب الخمسة عشر ألف فردًا، إضافة إلى توافر معلومات تفيد بأن العديد من رجال العصابات الأرمن قرب حدود وان قد حملوا السلاح وأنهم على وشك إعلان العصيان[61].

وبعد إعلان روسيا الحرب رسميًا على الدولة العثمانية في شهر تشرين أول / أكتوبر عام 1914 وإصدارها الأمر لجيوشها باجتياز حدود الدولة العثمانية، وضع الأرمن كافة إمكاناتهم تحت تصرف روسيا ودول الائتلاف. وفي 1 تشرين ثاني / نوفمبر 1914 بدأ الروس بالهجوم على شرقي الأناضول. وفي 10 تشرين ثاني / نوفمبر وصلوا إلى خط خراسان-ولي بابا-طاهر-أشكيرت. وفي 11 تشرين ثاني / نوفمبر، ونتيجة لانحياز الجنود الأرمن في الجيش العثماني إلى الروس وتقديمهم المعلومات العسكرية لهم سقطت كوبرو كوي في أيدي الروس[62]. وعندما قامت القوات العثمانية في 14 تشرين ثاني / نوفمبر بالتضييق على القوات الروسية، استطاعت الأخيرة الخلاص اعتمادًا على المعلومات التي مدها بها الأرمن الفارون من الجيش العثماني.

1 / 2 / 2) عصيان مدينة وان

قام الأرمن في أثناء الحرب بعصيانات عديدة في مختلف المناطق، ولكن أهمها، من منظور نتائجها، كان عصيان مدينة وان حيث تشكل أهالي ولاية وان من الأتراك والأرمن والنسطوريين أو الكلدانيين، وكانت هناك أربعة أحزاب هي: حزب الاتحاد والترقي، حزب طاشناق سوتيون، حزب رامكاوار، وحزب هنجاق، وجمعيتان خيريتان أرمنيتان هما ساراكان وكارسكان.

كانت الأحزاب والجمعيات الإرمينية بالأخص تقوم بتوجيه الأرمن نحو أهدافهم وآمالهم وتوزع السلاح سرًا عليهم[63]. أما الدولة العثمانية فقد كانت تحارب منذ أواخر عام 1914 فعاليات الأرمن الذين كانوا يتعاونون مع الروس في داخل ولاية وان وفي داخل الحدود الروسية، وتناضل أيضًا ضد فعاليات النسطوريين الذين كان الروس يساندونهم ويعاونونهم. كان رجال الدين الأرمن ورجال العصابات الإرمينية يتحركون ضمن التوجيهات الروسية وينظمون أنفسهم حسب تعليماتها[64]، وهو تنسيق كان قد بدأ عام 1908. ففي أثناء غارة شنتها الشرطة العثمانية على الاجتماعات الأرمنية المحظورة اعتقلت 12 فردًا من أفراد عصابة إرمينية كان من بينهم بعض المواطنين الروس، وقام القنصل الروسي في مدينة وان بإيصال هذا الخبر إلى السفير الروسي ضمن تقرير أرسله له. قال القنصل الروسي تمران في تقريره:

> بدأ التفتيش أمس. كانت كافة التدابير والاحتياطات قد اتخذت. وبواسطة المخبر السري تم اعتقال 12 فدائيًا من دون أي مقاومة. كانوا قد اختبؤوا في

قنوات المياه تحت الأرض. كان أحدهم زعيمًا، وهو في الوقت نفسه قاتل ديفيد. وتم العثور على أوراق كثيرة. وبفضل الجهود النشطة للإدارة الحكومية استتب الأمن تمامًا. أما الأسلحة والزعماء الثلاثة الآخرون فلم يتم حتى الآن العثور عليهم. وحسب الروايات هناك بينهم بعض الرعايا الروس. فكيف أتصرف تجاه هذا الأمر؟. أنا في انتظار تعليماتكم. بكل احترام[65].

ونقرأ في التقرير الذي بعثه السفير الروسي زينيوفيف في 21 شباط / فبراير 6 مارت / مارس 1909 ما يأتي: انتخب من وان نائبان مسلمان ونائب أرمني. لا يكن المسلمون أي عداء للمسيحيين، فالأتراك، ولاسيما الضباط، يحاولون إقامة علاقات صداقة مع الأرمن. ولكن الأخيرين يتجنبونهم بسبب مختلف التحريضات التي تقوم بها العصابات الإرمينية ضدهم[66].

وهكذا يعبر السفير الروسي عن الدور الذي لعبته العصابات الإرمينية في حوادث وان.

إضافة إلى ما سبق، نقرأ في التقرير الذي كتبه السيد موريجس قنصل الامبراطورية النمساوية-المجرية في مدينة طرابزون في 30 كانون ثاني / يناير 1914 ما يأتي:

سيقوم الروس بدفع الأرمن إلى الثورة، وهم يصرفون مبالغ كبيرة لأجل هذه الغاية، وهم يمدون العصاة سرًا بالأسلحة، ويحاولون إثارة ثورة وحركة عصيان أرمينية[67].

وعلى الرغم من كل هذه الأعمال العدائية الإرمينية ضد الدولة العثمانية قام نائب والي وان جودت بك في 1 كانون أول / ديسمبر بدعوة وجهاء الأرمن للاجتماع به حيث شرح لهم مقدار الأضرار التي ستلحق بالمسلمين وبالأرمن وبالدولة في حال اندلاع قلاقل وحركات العصيان، لكنه لم يلق أي تجاوب من طرفهم[68]. بل على العكس من ذلك، فقد زادت العصابات الإرمينية من تعدياتها على الأهالي الذي بدؤوا به في وان والمناطق المحيطة بها عند اندلاع الحرب، ولاسيما في مدينة محمودية، حيث نفذت مذبحة واسعة بحق المسلمين وأحرقت الجوامع. عندها أرسل قائمقام مدينة محمودية في 15 مارت / مارس 1915 تقريرًا مفصلاً إلى الحكومة بالخصوص[69]. أما جودت بك، الذي عين واليًا على وان فقد أخبر الحكومة في تقرير بعثه في 25 مارت / مارس من السنة نفسها بأن الأرمن يستعدون لتسهيل احتلال الروس المدينة، وأنهم سيعلنون العصيان في كل أرجاء المنطقة[70]. ولكن الدولة العثمانية لم تكن في وضع يمكنها من أخذ زمام المبادرة بالخصوص ذلك انها كانت في تلك الأيام داخلة في حرب ضروس في جنه قلعة وفي العراق، وكان الجنود في منطقة وان يواجهون الهجوم الذي بدأه الروس من قفقاسيا. وقد انتهزت العصابات الإرمينية هذه الفرصة فبدأت بحركة عصيان كبيرة أولاً في منطقة وان في 15 نيسان / آذار 1915، ثم في شاتاك (جاتاك) في 17 نيسان / آذار، وبعد يوم واحد في بتليس، وفي 20 نيسان / آذار في مركز وان[71] حيث عملت

على قتل الموظفين الأتراك وأفراد الجندرمة في المدينة والمناطق المحيطة بها. وتعرضت مراكز الشرطة وبيوت المسلمين إلى الهجوم أيضًا، كما أحرقت المباني الحكومية. وهكذا انتشرت حركة التمرد والعصيان في كافة أنحاء وان. ومع أن قسمًا من فرقة الجندرمة وبعض العشائر حاربت الأرمن، إلا أنه تعذر عليهم إخماد هذا العصيان. وفي هذه الأثناء أعلن النسطوريون أيضًا العصيان في جول مديك. ومع أن خليل بك قائد الجيش أعلن للقيادة العامة في 11 مايس / مايو بأنه ذاهب لإنقاذ وان إلا أن الروس أخذوا المبادرة وقطعوا الطرق المؤدية إلى المدينة وسبقوه إليها. وبعد أن فشل والي وان السيد جودت بك في الصمود أمام الضغط الأرمني - الروسي أعلن استقالته في ليلة 16-17 مايس / مايو. وهكذا انتقلت مدينة وان إلى أيدي الأرمن والروس، حيث نفذ الأرمن مذبحة قتلوا خلالها مئات المسلمين. وقام السفير الألماني في اسطنبول بإخبار وزارة الخارجية الألمانية بهذه الحوادث وبهذه المذابح فقال في البرقية التي بعثها في 20 مايس / مايو 1915 ما يأتي:

> أعلن الأرمن العصيان في ولاية وان وبدؤوا بالهجوم على القرى المسلمة وعلى القلعة. خسرت حامية القلعة 300 من أفرادها. وبعد أيام عديدة من قتال الشوارع سقطت المدينة في أيدي العصاة، وفي 17 مايس / مايو 1915 احتل الروس مدينة وان، وانحاز الأرمن إلى جبهة الأعداء وبدؤوا بقتل المسلمين. عندها بدأ 80000 من المسلمين بالهرب من المدينة باتجاه بتليس[72].

إثر سقوط وان في أيدي الروس والأرمن نشر قيصر روسيا في 18 مايس / مايو بيانا «شكر» فيه أهالي المدينة على «تضحياتهم». كما نشر وزير الخارجية الروسية سازانوف في اليوم نفسه بياناً شكر فيه الأرمن على المساعدات التي قدموها. وأبرزت الصحف الإرمينية الصادرة في العديد من البلدان، إضافة إلى بعض الصحف الغربية مساعدات الأرمن للروس، ومدى الأضرار الجسيمة التي ألحقوها بالدولة العثمانية تحت عناوين كبيرة وبفرحة غامرة. وقدمت صحيفة لو تام (Le Temps) الباريسية في عددها الصادر بتاريخ 13 أغسطس 1915 معلومات مثيرة للانتباه عن آرام مانوليان الذي عينه الروس واليًا على وان، فذكرت بأنه كان عضوًا نشيطًا في عصابة إرمينية في عهد السلطان عبد الحميد كانت تمارس جرائمها في مدينة وان. ثم أصبح معلمًا في عهد المشروطية الثانية ثم مديرًا لمدرسة، ثم تضيف الصحيفة:

> عاد آرام منذ بداية هذه الحرب إلى السلاح مرة أخرى، وتزعم ثوار وان. وقامت روسيا بتعيينه واليًا هناك تعبيرًا عن امتنانها للأرمن الذين شاركوا على ذلك النحو الرائع في الحرب على تركيا[73].

هذه الخيانة الأرمنية أدت إلى قطع طرق تموين الجيش العثماني، وقام الأرمن إضافة إلى ذلك بمنع وصول الإمدادات المؤن والاعتدة والذخيرة للجيش العثماني، ما جعل موقفه حرجًا للغاية، واضطره للتراجع أمام القوات الروسية التي باشرت بالهجوم

فاحتلت أرضروم وبتليس وطرابزون[74]. أما الأرمن الذين شعروا بالثقة بالنفس إزاء هذه التطورات فقد زادوا من اعتداءاتهم على المسلمين ما اضطر العديد من العائلات المسلمة إلى الهجرة إلى المناطق الداخلية للحفاظ على حياتها. في هذه الأثناء بدأ الأرمن في المناطق الأخرى هنا وهناك بحركات العصيان والثورة. وبينما كان الأرمن يقتلون المسلمين كان البطريرك الأرمني يصرح بأن الأرمن يتعرضون لاعتداءات المسلمين. ولكي لا تتعرض الحكومة العثمانية إلى ضغوط الدول الإرمينية فقد اضطرت لتشكيل لجان تحقيق في سيواس ووان وأذربيجان وأرضروم. وفي هذه التحقيقات تبين أن الأفراد الذين ادعى البطريرك الأرمني أنهم قتلوا أحياء!، كما سجلت هذه اللجان استمرار العصيان الأرمني في سيواس ووان وعدم وجود أي قوات عسكرية نظامية أو غيرها لصدهم[75].

1 / 3) مظالم الأرمن والتدابير التي اتخذت تجاهها

لم يخطر ببال الدولة العثمانية استمرار الوضع السائد طويلاً لذا فإنها لم تعمد إلى اتخاذ إجراءات فاعلية بحق العصابات الأرمنية الي انحازت إلى الأعداء عند نشوب الحرب العالمية الأولى وأثارت الفتن والعصيانات المتتالية في الأناضول. ولكن بعد استمرار الاعتداءات الإرمينية وتصاعدها قام السيد طلعت باشا وزير الداخلية بإنذار النائب الأرمني من أرضروم فارتكاس أفندي بأن الحكومة ستقوم باتخاذ تدابير شديدة ورادعة تجاه الأرمن حال استمرارهم في التعاون مع أعداء الدولة[76]. لكن الرد كان في اندلاع حركات تمرد وعصيان في مدن ومناطق أخرى منها قيصري، بتليس، موش، دياربكر، العزيزية، أرضروم، سيواس، طرابزون، أنقرة، أُرفة، إزميد، آده بازاري وبورصة، إضافة إلى أضنة ووان. عندها أصدر طلعت باشا تعليمات سرية تتعلق بنية الحكومة نقل أعداد كبيرة من الأرمن، ولاسيما الأفراد العاملين في المنظمات الأجنبية العاملة في حقل التعليم إلى مناطق أخرى، وطلب من ولاة هذه المدن إعداد قائمة بعدد المنظمات الأجنبية وعدد العاملين فيها واقتراح الأمكنة التي يفضل إرسالهم إليها[77].

1 / 3 / 1) سوق أرمن مدينة زيتون إلى مدينة قونية

حتى انفجار عصيان وان لم تقم الحكومة العثمانية باتخاذ أي تدابير حاسمة لوقف نشاطات العصابات الإرمينية. وكانت أكبر الحوادث التي شغلت الحكومة قد انفجرت في منطقة زيتون وأثرت كذلك في مدينة عينتاب والمناطق المحيطة بها. وعلى إثر المعلومات التي وصلت إلى الحكومة عن نية الأرمن القاطنين في الأحياء المسلمة يستعدون سرّا للقيام بعصيان كبير، قامت قيادة الجيش الرابع باتخاذ التدابير الآتية ضدهم: حسب الكتاب الرسمي الصادر في 16 مارت / مارس 331 (29 مارت / مارس 1915) مُنع أي أرمني من تغيير مكان سكناه، ومن يفعل ذلك يعاد قسرًا إليه. كما نص الكتاب على

المحافظة على أموال وحياة وأعراض كل الأرمن المخلصين للدولة وطمانتهم وحمايتهم من أي اعتداء، والإبلاغ بأن أي اعتداء، وبصرف النظر عن طبيعته، ينفذه الأهالي المسلمين على الأرمن سيتم التعامل معه على أنه عمل إجرامي يستحق العقاب المناسب[78].

ولكن متصرف مرعش السيد ممتاز بك الذي كان يزور زيتون في تلك الأيام ذكر في كتاب له في 17 مارت / مارس 1331 (30 مارت / مارس 1915) بأن لجان التحقيق مستمرة في عملها، وأن أحداث زيتون ليست أمرًا جديدًا، وأنه إن لم يتم اتخاذ التدابير الرادعة فإن الأحداث والفتن ستستمر لأن نقل بعض العائلات الإرمينية من المشبوهين والضارين على نحو مؤقت إلى أمكنة أخرى لن يحل المشكلة. وذكر السيد ممتاز بك بأن سبب أحداث الفتن المتتابعة في زيتون يعود إلى وجود أعداد كبيرة من الأرمن في المناطق المحيطة بها. ولفت نظر الحكومة إلى أن أعدادًا كبيرة من المسلمين الذين كانوا يعيشون هنا اضطروا للهجرة منها بسبب الضغط الذي مارسه الأرمن عليهم، وأن أراضيهم انتقلت إلى أيدي الأرمن. لذا فقد اقترح نقل أهالي بعض القرى الإرمينية إلى مناطق سهلية (أي غير جبلية) لتقليل أعدادهم، وإسكان بعض المهاجرين المسلمين مكانهم[79].

على إثر هذا فكرت الحكومة بنقل بعض الأرمن الذين رأت أنهم يشكلون مصدر خطر على الدولة في زمن الحرب من زيتون ومرعش وحواليهما إلى مدينة قونية، ولكنها تخلت عن هذه الفكرة بسبب تخوفها من تشكيلهم جبهة موحدة مع الأرمن المقيمين هناك. وفي 13 نيسان / آذار 1331 هـ (26 نيسان / آذار 1915 م) أرسلت الحكومة رسالة مشفرة أعلنت فيها صدور قرار بترحيل أولئك المهجرين الأرمن إلى منطقة في جنوب شرقي حلب، وإلى دير الزور وأرفة والمناطق المحيطة بها[80]. ولعب هذا القرار دورًا مهمًا في موضوع تهجير الأرمن، حيث أصبحت هذه الأمكنة مناطق إسكان للأرمن المهجرين فيما بعد.

وعلى إثر استمرار الفتنة الإرمينية في منطقة زيتون، أرسل وزير الداخلية طلعت باشا في 23 نيسان / آذار 1331 (6 مايس / مايو 1915 م) أمرًا مشفرًا إلى متصرف مرعش بنقل كل أهالي زيتون إلى مناطق أخرى[81].

1 / 3 / 2) إغلاق الجمعيات الإرمينية

بينما كانت الدولة العثمانية منخرطة في حرب حياة أو موت، كان الأرمن المتواجدين في جبهة القتال أو خلف الخطوط، يمارسون في طول البلاد وعرضها نشاطات وفعاليات تخدم العدو. وتولدت لدى الحكومة قناعة بأن الأرمن على وشك القيام بعصيان عام وشامل، انطلاقًا من حقيقة أن التعليمات[82] التي أصدرها الأرمن ووزعوها حتى في

القرى كانت تذكر الآتي:

1) على كل أرمني مهما كان وضعه وموقعه بيع فائض حاجاته الضرورية وشراء الأسلحة.
2) على كل أرمني رفض دعوة الحكومة للخدمة العسكرية بعد إعلان التعبئة العامة وعدم الانصياع لهذه الدعوة، وكذلك منع أو عرقلة التحاق حتى الأهالي المسلمين بالجيش.
3) أما الأرمن الذين التحقوا بالجيش العثماني لأي سبب من الأسباب فعليهم الفرار من الجيش والالتحاق برجال العصابات الأرمن.
4) على رجال العصابات وأفراد الجمعيات الإرمينية والفارين من الجيش الالتحاق بالجيش الروسي حالما يجتاز حدود الدولة العثمانية، والاشتراك معه في الهجوم على الجيش العثماني.
5) القيام بقطع خطوط التلغراف وخطوط تموين الجيش العثماني بهدف توجيه ضربة إلى استخباراته وتموينه.
6) القيام وراء جبهة القتال بقتل المسلمين، حتى الأطفال البالغ عمرهم سنتين، عند كل فرصة تسنح لهم.
7) محاولة الاستيلاء على أموال وأملاك وذخائر وأطعمة الأهالي المسلمين، أو حرقها على الأقل.
8) حرق البيوت والمخازن والكنائس والجمعيات الخيرية التي سيتركونها، والإدعاء بأن المسلمين هم الذين قاموا بذلك.
9) حرق البنايات الرسمية، وإقامة الكمائن للجندرمة وقتلهم.
10) قتل الجنود الجرحى العائدين من الجبهة.
11) محاولة إثارة العصيان في المدن والقصبات والقرى.
12) تخريب معنويات الجنود المسلمين والأهالي المسلمين وإجبارهم على الهجرة.
13) تسليح الأرمن إما بصنع القنابل والأسلحة يدويًا، أو جلبها من الخارج.
14) إسناد كافة أعمال العنف والمذابح التي يقوم بها الأرمن إلى المسلمين، ونشر هذه الادعاءات في داخل الدولة وفي خارجها على نحو محدد.
15) القيام بأعمال التجسس لصالح دول التحالف.

بدأ الأرمن بتطبيق هذه التعليمات على الفور ما دفع القيادة العامة العثمانية لإصدار بيان أرسلته إلى كافة القطع العسكرية في 25 شباط / فبراير 1915 يشير إلى قيام الأرمن بتشكيل عصابات في مناطق مختلفة، وإلى قيام الفارين من الخدمة العسكرية بالالتحاق بها، ونجاحها في ضبط كميات كبيرة من الأسلحة والقنابل، وان تطور الامور يشير باتجاه نيتهم إعلان عصيان عام، ولذلك طلبت القيادة اتخاذ التدابير الآتية:

1) يجب ألا يستخدم أي جندي أرمني في القطعات الفعالة وفي الفعاليات المسلحة.

2) على القيادات مجابهة الاعتداءات المسلحة، وإعلان الأحكام العرفية عندما ترى ضرورة ذلك.
3) التيقظ الدائم مع تجنب تنفيذ عمليات التفتيش في الأمكنة التي لا توجد فيها مخططات عدائية، تجنبًا لإلحاق أي أذى بالرعايا المخلصين[83].

كانت الحكومة العثمانية تمنع فصل الأرمن العاملين في الوظائف الحكومية وفي سلك الشرطة، لكن ضرورة ترحيل أي أرمني منهم يشتبه فيه إلى مكان مناسب خال من الارمن. لذا أرسلت أمرًا بهذا الصدد في 1 نيسان / آذار 1915 من وزارة الداخلية إلى جميع الولايات[84].

حاولت الدولة العثمانية طوال تسعة أشهر من إعلان التعبئة العامة بكل إخلاص حل المشكلة عبر الحد الأدنى من الإجراءات. ولكن عندما تبين لها عدم كفايتها للحيلولة دون وقوع الفتنة والتمرد اضطرت إلى اتخاذ تدابير حازمة وجذرية. وعلى إثر انفجار فتنة وعصيان وان، وفي خطوة هدفت إلى تشتيت بؤر العصابات الإرمينية التي تقوم بتسليح الأرمن وتفتيتها أرسلت مذكرة «سرية وعاجلة» في 24 نيسان / آذار 1915 إلى الولايات والمتصرفيات طالبت فيها بإغلاق مراكز العصابات الإرمينية، ومصادرة وثائقها والقبض على زعمائها[85]. وفي 26 نيسان / آذار أرسلت القيادة العامة تعميمًا مماثلاً إلى كافة الوحدات العسكرية طلبت فيه تقديم زعماء العصابات الإرمينية إلى المحاكم العسكرية. إثر ذلك اعتقل 2345 شخصاً في اسطنبول[86]. وذكر السفير الألماني في تقرير له بأن هذه الاعتقالات تمت في ليلة 24-25 نيسان / آذار 1915 واستمرت إلى اليوم التالي. وذكر بأن هناك 500 معتقل من الأطباء والصحفيين والكتاب ورجال الدين ونواب المجلس من أعضاء عصابة طشناق[87]. شكلت تلك الاعتقالات ضربة قاصمة للعصابات الأرمينية ولتنظيماتهم وتشكيلاتهم، وهو ما يشكل خلفية اتخاذ الأرمن هذا اليوم (أي يوم 24 نيسان / آذار) في كل سنة ذكرى للمذبحة حسب زعمهم. وسيق بعض هؤلاء المعتقلين إلى الأناضول وأسكنوا في أنقرة وفي جانقري[88]. وسنّ قانون مؤقت يقضي بجمع الأسلحة الموجودة في أيدي غير المسلمين، ولاسيما في أيدي الأرمن[89].

وشرح الملحق العسكري للامبراطورية النمساوية-المجرية في اسطنبول السيد جوزيف يومي آنكويسلي هذه التدابير التي اتخذتها الدولة العثمانية ضد العصابات الإرمينية في تقرير له فذكر ما يأتي:

> ما أن بدأت الحرب حتى قام طلعت وأنور باشا بتحذير الأرمن بأنه حال قيامهم بالتعاون مع العدو، وتنفيذ أعمال عدائية ضد الجيش العثماني، سيتم اتخاذ تدابير رادعة وشديدة بحقهم. ولكن على الرغم من هذا التحذير استمر الأرمن بالأعمال العدائية ضد الأتراك، ولاسيما بالهجوم على القوات المسلحة. في البدء فر العديد من الجنود وبعض الضباط الأرمن إلى روسيا، وفي مقدمتهم نائب أرمني، والتحقوا بعد اجتيازهم الحدود الروسية برجال العصابات الأرمينية الموجودة هناك، لكن بعدما نفذوا مذابح مرعبة بحق

> الأهالي المسلمين. كما قامت العصابات الإرمينية بضرب مؤخرة القطعات العسكرية العثمانية، والهجوم على القوات غير المقاتلة الناقلة للمؤن وللرسائل. لذا كان المسؤولون الحكوميون وكبار ضباط الجيش محقين في شكوكهم من تهيؤ الأرمن لإعلان عصيان عام. وفعلاً انفجر هذا العصيان في وان في شهر نيسان / آذار 1915[90].

قام العديد من الأجانب العاملين في السفارات والقنصليات الأجنبية من المنصفين بذكر السلوك غير العادل الذي جوبه به الأتراك منهم القوميسور العالي الأمريكي في اسطنبول الأميرال بيرستول الذي كان معروفاً بأنه من أشد المدافعين عن الأرمن. ففي البرقية التي بعثها إلى واشنطن في سنة 1919 ذكر، مثلما ذكر قبله السيد جوزيف يومي آنكويسكي - بأن الدعايات في الصحف الغربية ضد الأتراك زائفة وكاذبة[91]. وفعل الأمر ذاته الضابط البريطاني الكابتن نورمان الذي كان مرسلاً إلى الدولة العثمانية في مهمة رسمية، حيث سجل الآتي:

> لقد آن الأوان لمعرفة الحقيقة في الصدام الارمني التركي. فحتى الآن لم نسمع عن هذه المشكلة سوى ما يقوله الأرمن، وكان أصدقاؤهم البريطانيون يسمعون هذا وهم يطلقون صيحات الذهول، ولكن لم نسمع دفاع العثمانيين. لقد شبعنا من سماع قصص المذابح والنهب وانتهاك أعراض النساء. ولكن لم يؤيد أي شاهد أوربي هذه القصص إطلاقاً[92].

هذه المعلومات التي أوردناها بشكل موجز وبأمثلة قليلة تكفي لبيان مدى زيف الادعاء الأرمني حول تعرضهم لإبادة عرقية، وأن فقط قوة دعايتهم المنظمة استطاعت تكوين رأي عام لصالحهم، وكيف تم وضع أمة كاملة في قفص الاتهام ظلمًا وبهتانًا.

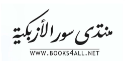
2) التهجير

2 / 1) اتخاذ قرار التهجير وتنفيذه

عندما كانت حركة عصيان وان تسير بكامل قوتها وردت أخبار عن قيام الأرمن في اسطنبول والمناطق الأخرى بإعلان العصيان، وقطع الطرق والهجوم على القرى المسلمة، وقتل أهاليها. لم يكن باستطاعة الجيش المنخرط في الحرب التدخل في هذه الحوادث الواقعة خلف جبهات القتال ومنعها. وأخيرًا أرسل أنور باشا نائب القائد العام(*) المذكرة الآتية في مايس / مايو 1915 إلى وزير الداخلية طلعت باشا يأمره فيها بوضع حد لهذه الحوادث المؤلمة:

> الأرمن الموجودون في المنطقة المحيطة ببحيرة وان وفي أمكنة أخرى يعرفها والي الإقليم يتجمعون بهدف إدامة العصيان، لذا وجب تشتيت أوكارهم، وهذا لا يتم إلا بنقلهم. وحسب المعلومات التي نقلتها لنا قيادة الجيش الثالث فإن روسيا أبعدت المسلمين المقيمين خلف حدودها إلى داخل أراضينا، وهم في حالة يرثى لها من البؤس والحاجة، لذا علينا في المقابل، ومن أجل إنهاء

(*) القائد العام من الناحية الرسمية فقط كان الخليفة نفسه (المترجم).



العصيان الأرمني، إما إرسال هؤلاء الأرمن مع عائلاتهم إلى داخل الحدود الروسية، أو نقلهم مع عائلاتهم إلى مناطق مختلفة داخل الأناضول. لذا أرجو القيام باختيار التصرف المناسب. ما لم يتوافر أي محذور فإنني أرى إرسال العصاة مع عائلاتهم من مناطق العصيان إلى خارج حدودنا وإسكان المسلمين الآتين من خارج حدودنا فيها[1].

كانت هذه المذكرة التي أرسلها أنور باشا الإشارة الأولى إلى قرار التهجير حيث أراد توزيع الأرمن وبعثرتهم كي يفقدوا القدرة على العصيان، وكما يُفهم من هذه المذكرة فهذا القرار كان محصورًا في المناطق التي تمردوا فيها. وتمت رعاية هذا الأمر في الموجة الأولى من التهجير.

ونظرًا لدقة الوضع وخطورته أخذ وزير الداخلية طلعت باشا على عاتقه قرار تهجير الأرمن قبل موافقة مجلس النواب عليه[2].

بدأ طلعت باشا بتهجير الأرمن من مناطق وان وبتليس وأرضروم أولاً إلى خارج ساحة الحرب، وأرسل لهذا الغرض في 26 نيسان / آذار 1331 (9 مايس / مايو 1915) رسالة مشفرة إلى تحسين بك والي أرضروم، ثم رسالة مشفرة أخرى إلى كل من جودت بك والي وان، ومصطفى عبد الخالق والي بتليس ضمنها تعليماته لهم. وذكر لوالي ولاية وان أن الأرمن في حالة تجمع استعدادًا للعصيان في منطقة معلومة حوالي بحيرة وان، لذا يجب إخراجهم من المناطق التي يكثرون فيها وأن يساقوا نحو الجنوب، منبهاً إلى ضرورة سرعة تطبيق هذا القرار المتخذ وأنه سيتم تقديم كل أنواع المساعدة للولاة في هذا الصدد. وذكر بأنه تم إرسال التبليغات اللازمة من القيادة العسكرية العامة إلى قواد الجيش الثالث والرابع، وأنه حال تطبيق القرار فستكون له نتائج جيدة، وأكد أنه من الأفضل تشميل هذا القرار القسم الجنوبي لمنطقة أرضروم مع الأقضية المهمة التابعة لمدينة بتليس مثل موش وسامسون والمناطق المحيطة بتالوري أيضًا. كما نبه الولاة بالمباشرة فورًا بتطبيق القرار بالتعاون مع قادة الجيش[3].

وفي 10 مايس / مايو 1331 (23 مايس / مايو 1915) أرسل طلعت باشا مذكرة مشفرة إلى قيادة الجيش الرابع مضمنًا إياها المعلومات اللازمة عن الأرمن الذين سينقلون إلى ولايات أخرى، حيث حدد المناطق التي يجب إفراغها من الأرمن وهي:

1) ولايات أرضروم ووان وبتليس.
2) القرى والقصبات المرتبطة بقضاء الإسكندرون وبيلان وجسر شوكور وقضاء أنطاكية. يستثنى من ذلك قضاء مركز ولاية حلب.
3) سنجق مرعش باستثناء مدينة مرعش.
4) سناجق أضنة ومرسين وقوزان وجبل بركت باستثناء المدن المركزية لأضنة ومرسين.

كان من المقرر نقل الأرمن المساقين من ولايات أرضروم، ووان وبتليس إلى القسم

الجنوبي لولاية الموصل وإلى سنجقي زورة وأرفة (باستثناء مدينتها المركزية)، وأن يساق الأرمن الموجودون في أضنة وحلب ومرعش إلى أمكنة عينتها الحكومة في شرقي ولاية سورية، وفي شرقي وجنوب شرقي ولاية حلب، ويتم إسكانهم هناك. ومن أجل تنفيذ أعمال النقل والسيطرة عليها في منطقة أضنة عين السيد علي سيدي مع مفتش مدني وموظف من وزارة المالية حيث التحق على الفور بوظيفته الجديدة، كما عين السيد حامد بك لمنطقة حلب ومرعش. كان المقرر أن يجري إسكان الأرمن القادمين حسب الظروف والشروط الموجودة في تلك المنطقة، إما في البيوت التي ستشيدها الحكومة في القرى والقصبات، أو تقوم بتأسيس قرى وقصبات جديدة لهم. وكان من الشروط المقررة أن تبعد أقرب قرية إرمينية من خط حديد بغداد 25 كم على الأقل. وترك أمر الأرمن المهجرين وسوقهم وإسكانهم إلى الإداريين المحليين. أما أمر تأمين سلامة أرواح وأموال المهجرين الأرمن وحفظهما وأمر إعاشتهم وتأمين راحتهم فيعود إلى الموظفين المحليين الموجودين في مسار خط التهجير. كما تقرر السماح للأرمن بأخذ كل ما يستطيعون حمله من أموال وأغراض. أما الأموال غير المنقولة لهم فيتم تنظيم تعليمات مفصلة حولها ويتم تبليغهم بها[4].

ولمنع الأرمن المقرر تهجيرهم من الولايات الشرقية للأناضول ومن بعض ولايات جنوب شرقي الأناضول إلى جنوب ولاية دياربكر وإلى وادي نهر الفرات وإلى جوار أرفة سليمانية من القيام بأنشطة وفتن جديدة قامت القيادة العامة للجيش ببعض التنبيهات، والإشارة إلى بعض التدابير الواجب اتخاذها، فأرسلت في 26 مايس / مايو 1915 مذكرة إلى وزارة الداخلية أشارت فيها إلى وجوب اتخاذ التدابير والاحتياطات الآتية:

1) يجب ألا تتجاوز نفوس الأرمن في مناطقهم السكنية الجديدة عن 10% من نفوس العشائر والأهالي المسلمين هناك.
2) يجب ألا يزيد عدد بيوت قرى الأرمن الجديدة عن خمسين بيتاً.
3) يجب ألا تقوم العائلات الأرمنية المهجرة بتغيير أمكنة سكناها الجديدة بالسياحة أو بالنقل[5].

في الوقت الذي اتخذت فيه وزارة الداخلية العثمانية هذه التدابير بخصوص الأرمن، نشرت حكومات روسيا وفرنسة وإنغلترا بيان في 24 مايس / مايو 1915 ادعت فيه أن الأرمن يتم قتلهم في ولايات شرقي وجنوب شرقي الأناضول (والتي أطلقت عليها صفة «أرمينستان») وحملت هذه الدول الدولة العثمانية كامل المسؤولية في هذا الصدد، لكنها تناست، بل وأهملت المذابح التي مارسها الأرمن بحق المسلمين[6]. وبعد أن اكتسبت هذه المسألة هذه الصبغة الدولية شعر طلعت باشا بأنه لا يستطيع تحمل المسؤولية في موضوع التهجير وحده فطلب سن قانون في هذا الموضوع يوقع عليه كل الوزراء، وأرسل مذكرة بهذا الخصوص بتاريخ في 12 رجب 1332 (26 مايس / مايو 1915) ورقم 270 إلى الصدر الأعظم[7].

ذكر طلعت باشا في هذه المذكرة أن الدول الاستعمارية لها مطامع في أراضي الدولة العثمانية، ولكي تحقق أطماعها عملت على زرع الفتنة بين رعايا الدولة العثمانية من الأرمن، وساهمت في تعاظمها. كما ذكر بقيام الأرمن العصاة بعرقلة حركة الجيش العثماني الذي يحارب الأعداء، فعرقلوا وصول المؤن والاعتدة والذخائر إليه، وتعاونوا مع العدو، والتحق قسم منهم في صفوف الأعداء، وقاموا بالهجوم المسلح على قطعات الجيش وعلى الأهالي الآمنين، وقاموا بأعمال القتل والنهب والسلب في المدن والقصبات والقرى التي هاجموها. كما قاموا بتأمين الأرزاق لقوة العدو البحرية وأعطوا المعلومات حول المواقع الحصينة للجيش.

وبعد شرح كل هذه الأمور ذكر طلعت باشا بأن تأمين سلامة الدولة يقتضي اتخاذ تدابير جذرية ورادعة، لذا تقرر نقل الأرمن الذين قاموا بهذه الأعمال العدائية من ساحات الحرب إلى مناطق أخرى.

وجاء في المذكرة أيضًا ذكر المناطق التي يهجر منها الأرمن والمناطق المخصصة لهم، وأنه تم تخصيص قسم من كلفة عملية التهجير، وأنه ستعطى لهم بعض الأملاك والأراضي ليستعيد كل أرمني وضعه المالي السابق. كما ستتم مساعدة الفقراء والمحتاجين منهم، وستساعدهم الدولة وتوفر لهم الأدوات والآلات والبذور التي يحتاجون إليها، أما أملاكهم السابقة التي هجروا منها فستسجل في دفاتر خاصة، وأنه سيتم إصدار تعليمات خاصة حولها.

قامت الصدارة العظمى (أي رئاسة الوزارة) في 15 رجب 1333 (29 مايس / مايو 1915) بإحالة هذه المذكرة رسميًا إلى مجلس النواب. وبعد أن كررت الصدارة ما جاء في مذكرة طلعت باشا أيدت هذه التدابير حيث رأت أنها ضرورية لتأمين سلامة الدولة، وأنه يجب وضعها على أسس وقواعد معينة[8]. وبتاريخ 30 مايس / مايو 1915 اتخذ المجلس النيابي قرارًا بقبول هذه القرارات. وجاء في مضبطة قرار المجلس أن الدولة تحاول الحفاظ على كيانها، وأن هذه النشاطات والفعاليات الهدامة يجب إيقافها عبر تدابير فعالة ومؤثرة، وأن التدابير التي اتخذتها وزارة الداخلية في هذا الصدد تدابير صائبة. كما نُشر بيان يتعلق بالأموال غير المنقولة للأرمن، وأنه يجب تثبيتها وإحصاؤها من قبل اللجان التي ستتشكل لهذا الغرض. كما نبه المجلس إلى أنه تقرر فتح ساحات عمل مناسبة للأرمن في مناطق سكناهم الجديدة، وستتم مساعدتهم من صندوق المهجرين. وأخيرًا طلب المجلس من الحكومة إتمام عملية النقل السكاني في أمان، وأن تصدر الحكومة التعليمات الضرورية حول هذا الخصوص[9].

وفي الكتاب الرسمي الذي أصدرته الصدارة العظمى في 16 رجب 1333 (30 مايس / مايو 1915) إلى وزارات الداخلية والحربية والمالية شرحت كيفية تطبيق التهجير[10]:

1) يجب تأمين كل ما يلزم لكي يتم نقل الأرمن في شروط وظروف يأمنون

فيها على أرواحهم وأموالهم.

2) حتى تمام استقرارهم في بيوتهم الجديدة يتم الصرف عليهم من بند حساب المهجرين.
3) تعطى لهم من الأملاك والأراضي بشكل يناسب وضعهم السابق قبل التهجير.
4) أما بالنسبة لفقرائهم فتقوم الحكومة بتشييد مساكن لهم، وتعطى لأرباب الزراعة منهم البذور والحبوب والآلات والأدوات اللازمة.
5) يتم إيصال أموالهم المنقولة إليهم، أما الأموال غير المنقولة فيتم تثبيتها وتسجيلها وتقدير قيمتها، ثم توزع على المهاجرين المسلمين الذي سيقطنون هناك. الأملاك التي تدر إيرادًا والتي تكون خارج اختصاص وعمل المهاجرين المسلمين، مثل بساتين الفاكهة والزيتون والبرتقال والدكاكين والخانات (الفنادق سابقاً) والمصانع والمخازن فيتم بيعها بالمزايدة العلنية، أو تؤجر وتوضع إيراداتها في صناديق أموال، ثم توصل هذه الإيرادات إلى أصحابها.
6) يناط بلجان خاصة مهمة تنفيذ كل هذه المهام، وسيتم إصدار التعليمات الضرورية ذات العلاقة.

وبعد يوم واحد من إرسال طلعت باشا مذكرته في 13 مايس / مايو إلى الصدارة، أي في 14 مايس\مايو 1331 / 27 مايس\ مايو 1915 صدر «القانون المؤقت حول المتمردين ضد الحكومة في وقت السفر والتدابير التي يجب على الجيش اتخاذها»[11]. وفي 1 حزيران / يونيو 1915 نشر هذا القانون في «تقويم وقائع» (أي في الجريدة الرسمية) وأصبح نافذ المفعول[12].

كانت المادة الأولى تعطي الحق للجيش وللفيالق ولقواد الفرق اتخاذ تدابير عسكرية فورية بحق كل من يقوم بأعمال تخريبية في أثناء الحرب، أو يخل بالأمن، أو بالدفاع عن البلد، أو ينفذ أي أعمال مسلحة، أو مقاومة الجيش. وبناء على ذلك للجيش الحق في ملاحقة العصاة والقضاء عليهم. أما المادة الثانية فكانت تمنح أولئك القادة صلاحية نقل أهالي أي قرية أو قصبة، فرادى كانوا أو جماعات، يثبت تجسسهم لحساب العدو إلى أمكنة أخرى وإسكانهم فيها. وهكذا نقلت أعمال التهجير من وزارة الداخلية إلى الجيش.

وفي التعليمات التي نشرت في 27 رجب 1333 (10 حزيران / يونيو 1915)[13] وضعت أموال الأرمن الذين شملهم التهجير تحت حماية الدولة حيث شكلت «لجان الأموال المتروكة» تتكون كل واحدة من رئيس ومعاونين أحدهما إداري والآخر مالي. وتقوم هذه اللجان بحصر وتثبيت الأموال العائدة للأرمن في القرى والقصبات ووضع «الدفاتر المفصلة» حولها. وتعطى نسخة من هذه الدفاتر إلى الكنيسة المحلية، والنسخة الأخرى إلى الإدارة المحلية. أما الأموال التي يمكن أن تفسد والمواشي والحيوانات فتباع بالمزاد

العلي وتحفظ أثمانها أمانة. أما الأمكنة التي لا ترسل لها هذه اللجان فيقوم الموظفون المحليون بتنفيذ أحكام البيان الحكومي حول هذا الموضوع. وتكون هذه اللجان مسؤولة عن حفظ هذه الأموال حتى عودة الأرمن إلى مواطنهم.

2 / 1 / 1) هدف التهجير

حسبما يتضح لنا من قراءة الوثائق فإن عملية التهجير التي بدأ بها طلعت باشا ووافق عليها المجلس النيابي قد طبقت مباشرة في المناطق التي تخل بأمن جبهات القتال. وكانت أولى هذه المناطق أرضروم ووان وبتليس التي تقع خلف جبهات القتال في القفقاس وإيران. والمنطقة الثانية هي منطقة مرسين-الاسكندرون الواقعة خلف جبهة سيناء، ذلك لأنه ثبت قيام الأرمن في هذه المناطق بالتعاون مع العدو، وبمحاولة تسهيل هجوم العدو واجتيازه الحدود. ثم شملت هذه التدابير المناطق والولاية الأخرى التي بدأ الأرمن فيها بالتعاون مع العدو وبمساعدة العصابات الأرمينية في أعمالها التخريبية. وفي البداية تُرك الأرمن الكثوليك والبروتستانت خارج نطاق التهجير، لكن بعدما بدأ بعضهم القيام بأعمال تخريبية شملتهم عملية التهجير أيضًا.

كان الهدف الثاني لتهجير الأرمن على ما يظهر هو التخلص من المعاهدة التي وقعتها الدولة العثمانية مع روسيا في 8 شباط / فبراير 1914 التي منحتهم حكمًا ذاتيًا في المناطق التي كانت تسمى «الولايات الستة». ذلك لأن الدولة العثمانية التي تخلصت من تطبيق هذه المعاهدة عند نشوب الحرب العالمية، وكان أقصر طريق للتخلص من تطبيق هذه المعاهدة (التي تعني تشكيل أرمينستان مستقلة) بعد انتهاء الحرب هو إبعاد الأرمن عن الحدود الروسية إلى منطقة آمنة. ونحن نقرأ بكل وضوح في التقرير الذي بعثه السفير الروسي في 26 / 11 / 1912 إلى وزارة الخارجية الروسية س د سازانوف كيف استغل الروس الأرمن لكي يسيطروا على شرقي الأناضول. يقول التقرير:

> .. نفهم من الذي شرحناه آنفاً أن الشعب الأرمني يلتزم الجانب الروسي. وأن هذا حقيقي ومخلص، كما أن محبة الروس منتشرة بشكل واسع بين الطبقة البرجوازية الأرمينية والطبقة المثقفة منهم. إن الأحزاب الثورية الأرمينية بدأت تفقد اعتبارها تدريجيًا، ويحل محلها أحزاب جديدة لها برامج محافظة، وحسب المعلومات التي وردت إلينا من قناصلنا في وان وبايزيد وبتليس وأرضروم وطرابزون فإن كل أرمن هذه المناطق منحازون إلى جانب روسيا وهم ينتظرون جيوشنا، أو يرغبون على الأقل تحقيق الإصلاحات تحت سيطرتها وإشرافها. وحسبما أخبرنا قنصلنا في بايزيد في 21 / 11 فإن الأرمن جميعهم يبغضون تركيا ويتصرفون عدائيًا تجاهها، وينتظرون حماية روسيا واحتلال الأراضي الإرمينية، ويتوسل بطريرك الأرمن من روسيا لكي تقوم

بإنقاذ الشعب الأرمني[14].

هذا التقرير يشرح بوضوح كامل أسباب مساعدة روسيا للأرمن، ويفضح آمال روسيا وأطماعها بكل صراحة.

لهذا السبب تم إرسال التبليغات في 5 تموز / يوليو 1915 إلى ولايات أضنة وأرضروم وبتليس وحلب، ودياربكر، وسورية، وسيواس، وطرابزون، ومأمورة العزيز، والموصل، وكذلك إلى رئاسة «لجنة الأموال المتروكة لأضنة» وإلى متصرفيات دير الزور ومرعش وجانيك وقيصري وإزميد حول قيام الحكومة بتوسيع المناطق المخصصة لإسكان الأرمن بناء على ضرورات الوضع. وحسب هذا التبليغ فالمناطق الجديدة التي تم توسيعها هي:

1) القرى والقصبات الموجودة في سنجق كركوك والممتدة إلى مسافة 8 كم من الحدود الإيرانية، وكذلك منطقة جنوبي ولاية الموصل وشرقيها.
2) المنطقة المحصورة بين الحدود الداخلية لدياربكر لمسافة 25 كم، وكذلك منطقة السكن الموجودة في الوادي بين نهري خابور والفرات، والمنطقة الواقعة في شرق سنجق دير الزور وجنوبه.
3) كل القرى والقصبات الموجودة في شرق وجنوب ولاية حلب وجنوب غربها (باستثناء شمالي حلب). ويتم إسكان الأرمن أيضًا في قرى وقصبات سناجق ولاية حلب منها سنجق حوران وسنجق الكرك أيضًا حتى المنطقة الممتدة إلى بعد 25 كم من خط السكك الحديدية، ولكن على ألا يتجاوز تعداد الأرمن 10% من نسبة الأهالي المسلمين[15].

كان طلعت باشا، خشية سوء فهم الدول الغربية وصحافتها، يكرر على الدوام وفي كل مناسبة أن التدابير المتخذة بحق الأرمن لا تحمل نية أو هدف القضاء عليهم. لذا نقرأ غاية وهدف التهجير في البرقية المشفرة التي أرسلتها الحكومة في 29 أغسطس 1915 إلى ولاة ومتصرفي خداونديكار وأنقرة وقونية وإزميد وأضنة ومرعش وأرفة وحلب ودير الزور وسيواس وكوتاهيه وقارص ونيغده ومأمورة العزيز ودياربكر وقره حصار صاحب وأرضروم وقيصري، حيث جاء فيها:

> إن الغاية التي تتوخاها الحكومة من نقل الأرمن من مناطقهم إلى مناطق أخرى عينتها الحكومة هو جعلهم عاجزين عن القيام بالأعمال المناوئة للحكومة والحيلولة دون تحقيق أملهم القومي في إنشاء حكومة أرمينستان. أما محاولة القضاء عليهم وإبادتهم فغير واردة على الاطلاق. ويجب اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين سلامة القوافل في أثناء عملية النقل وتأمين إعاشتهم بالصرف عليهم من بند مخصصات المهاجرين. أما الأرمن الباقون في مناطقهم فيبقون فيها بعد تهجير الأرمن الآخرين، ولا يتم تهجيرهم. كما تم التبليغ سابقًا فقد قررت الحكومة عدم تهجير من نحتاج إليهم من الفنانين من الأرمن البروتستانت والكثوليك. ويجب اتخاذ تدابير قانونية شديدة بحق الجندرمة الذين يقومون بالهجوم على القوافل الإرمينية أو يسهلون ذلك، ويتم طردهم حالاً

> وتسليمهم إلى المحاكم العسكرية، وفي حالة تكرار مثل هذه الحوادث فتكون الولايات والسناجق مسؤولة عنها[16].

كما ورد في برقية مشفرة سابقة أرسلت إلى ولاية أنقرة في 27 مايس / مايو 1915 ما يأتـي:

> إن التدابير التـي اتخذتها الحكومة بحق الأرمن هي من أجل الحفاظ على أمن البلد وسلامته فقط لا غير، والحكومة لا تتبع سياسة إبادة العنصر الأرمنـي. وأبلغ دليل على هذا أن الأرمن الكثوليك والبروتستانت الذين بقوا محايدين لم يمسهم أحد بسوء[17].

وقد ظهر أن بعض التعليمات التـي أصدرتها الحكومة بخصوص تهجير الأرمن المتورطين في أعمال العنف وتهجير زعماء العصابات الإرمينية قد فهمت أو فسرت تفسيرًا خاطئًا. فمثلاً تم سوق العديد من زعماء العصابات الإرمينية إلى أمكنة أكثر ملائمة لهم للقيام بأعمالهم التخريبية. لذا نشر طلعت باشا في 1 حزيران / يونيو 1915 تعميمًا على كافة الولايات طلب فيه نقل هؤلاء الأرمن المخربين إلى أمكنة لا يمكنهم فيها القيام بعملياتهم الشريرة هذه، وأن يقتصر التهجير على الأرمن العصاة فقط[18]. وفي البرقية المشفرة التـي أرسلت في 13 حزيران / يونيو 1915 إلى ولاية مأمورة العزيز المشمولة بالتهجير قضت التعليمات بوجوب إبقاء الأرمن المطلوبين إلى الديوان الحربـي (المحكمة العسكرية) والأرمن المقرر تهجيرهم في أمكنة مناسبة من الولاية، وأنه لا داعي ولا حاجة لنقلهم إلى الموصل، بل يهجرون مع عائلاتهم من مساكنهم إلى خارج الولاية[19].

وفي 14 حزيران / يونيو 1915 كانت البرقية المشفرة التـي أرسلت إلى ولايات أرضروم ودياربكر ومأمورة العزيز وبتليس تقضي بضرورة الحفاظ على حياة المهجرين الأرمن في أثناء النقل، لكن من دون إهمال ضرورة قيام الحرس بتأديب من يحاول الهرب منهم أو يهجم عليهم، ولكن وجب منع تدخل الأهالي في هذا الأمر، وتجنب أي أفعال قد تؤدي إلى اندلاع قتال بين الطرفين لأنها أعمال وتصرفات قبيحة يجب تجنب وقوعها.

2 / 1 / 2) الأرمن الذين شملهم التهجير ونقلهم إلى مناطق السكنى الجديدة

تجمعت قوافل الأرمن في مراكز معينة مثل قونية ودياربكر جزرة وبريجك وحلب التـي تعد مراكز تقاطع والتقاء الطرق تمهيدًا لنقلهم إلى أمكنة سكناهم الجديدة. وحسبما وردت في الوثائق فقد تم التخطيط للنقل عبر أنسب الطرق وأقصرها لتفادي أي تعقيدات محتملة. وكان للهم الأمنـي دورًا أساسًا في اختـيار مسار الطرق. لذا فإننا نرى أن المهجرين من قيصري وسامسون نقلوا عبر طريق مالاطيا، أما المهجرين من سيواس ومأمورة العزيز وأرضروم والمناطق المحيطة بها فأرسلوا إلى الموصل بطريق

دياربكر-جزرة[20]. ومع ذلك لم يتم الالتزام دومًا بهذه المسارات عندما كانت الطرق مزدحمة، أو عندما وجد احتمال اضطراب الأمن في السناجق[21]. فعلى سبيل المثال، سلك المهجرين من أُرفة المقرر نقلهم عبر طريق رسوليانـي ونُصيبين، طريق سيفراك تجنبًا لهجوم القبائل العربية على هذه القوافل[22].

أما القوافل التي أرسلت من غربي الأناضول فسلكت طريق كوتاهيه-قاره حصار-قونية-قارامان-طرسوس، ثم قارص-مرعش-بازارجك لكي يصلوا إلى دير الزور[23]. وعند اختيار هذه المسارات أخذ في الاعتبار قربها من خطوط السكك الحديدية، وإمكانية استخدام النقل النهري أيضًا التي عدت أكثر الطرق أماناً فكانت هي الطرق المفضلة. لذا نرى أن غالبية من هُجّروا من غربي الأناضول إلى أمكنة السكنى الجديدة رحلوا بالقطارات[24]، بينما نُقل المهجرون عن طريق جزرة إما بالقطارات أو بالقوارب النهرية الكبيرة[25]. وفي حالة عدم وجود القطارات والنقل النهري تم جمع القوافل في مراكز معينة باستخدام العربات التي تجرها الدواب، ومن هناك أرسلوا بالقطارات.

رغم ظروف الحرب القاسية للحرب أولت الحكومة العثمانية اهتمامًا كبيرًا لإنجاز عمليات التهجير على نحو منظم وآمن، وتجنيب القوافل أي أخطار حيث وضعت ما توافر لديها من إمكانات لتحقيق ذلك. مع ذلك، لم يكن من الممكن تجنب بروز صعوبات في تأمين وسائل نقل المهجرين بسبب منح الحكومة عمليات نقل الجنود والعتاد إلى الجبهة ما ادى في بعض الأحيان إلى حدوث زحام في أمكنة التجمعات في محطات القطار، ما عنى أن انطلاق القوافل كان يتأخر أحياناً[26]. كما ظهرت صعوبات في تنقل القوافل خلال مواسم الحصاد عندما كانت الحاجة إلى حيوانات الركوب وإلى العربات تزداد[27].

مع كل هذه الصعوبات والشروط القاسية وقلة الإمكانيات، استطاعت الحكومة نقل الأرمن الذين صدر بحقهم قرار التهجير نقلاً منظمًا إلى أمكنة ومواقع سكناهم الجديدة، وهذا ما شهد عليه المراقبون الأجانب. فعلى سبيل المثال ذكر القنصل الأمريكي في مدينة مرسين إدوارد ناتان في التقرير الذي أرسله في 30 آب / أغسطس 1915 إلى السفير الأمريكي هنري مورغنتاو أن كل الطرق بين طرسوس وأضنة مملوءة بالأرمن، وأنهم انطلقوا بالقطار، لكنهم قاسوا من الزحام الشديد والبؤس المحيط بهم، لكن مع هذا كله استطاعت الحكومة إنجاز النقل على نحو منظم إلى حد بعيد، وأنه لم تحدث حوادث عنف أو فوضى، وأنها أمنت للمهجرين أعدادًا كافية من البطاقات وقامت بمساعدة المحتاجين منهم[28]. والتقارير التي كان يرسلها المسؤولون العثمانيون إلى الحكومة تؤيد ما قاله القنصل الأمريكي. وفي مقابل هذا لم تتوقف العصابات الأرمينية عن أعمالها التخريبية في أثناء عملية التهجير. وهذا كان يبرهن على مدى صواب قرار الدولة العثمانية بالخصوص. وفي الرسالة التي أرسلتها القنصلة الأمريكية في مدينة

مأمورة العزيز السيدة لسلي ديفيز إلى السفير الأمريكي في اسطنبول مورغنتاو في 23 آب / أغسطس 1915 شرحت الجرائم وعمليات القتل التي قام بها الأرمن في مركز المدينة وفي القرى التابعة لها[29]. هذه الرسالة المرسلة المسجلة تحت رقم 1080 اعترضتها المخابرات العثمانية واطلعت على ما فيها وترجمتها ثم أغلقتها وأرسلتها إلى السفارة[30].

2 / 1 / 3) حوادث الهجوم على القوافل الأرمينية، والتدابير التي اتخذتها الدولة لمنعها

كانت ظروف الحرب غاية في الصعوبة واضطرار الدولة لإنهاء العملية في فترة قصيرة من ضمن الأسباب التي صعبت الحفاظ على أمن القوافل وتأمين إعاشتها. لذا يخمن بأنه وقع بين خمسة وعشرين وثلاثين ألف ضحية من الأرمن في أثناء عملية التهجير نتيجة إصابتهم بمختلف الأوبئة[31]. فمثلاً نقرأ في الوثيقة المؤرخة في 17 / 10 / 1915 أن الزحار كان يتسبب في وفاة 70-80 شخصاً يوميًا، وأن الأوامر صدرت باتخاذ التدابير اللازمة بالخصوص[32]. كما سقط بعض الضحايا من القوافل الإرمينية التي تعرضت لهجوم بعض العشائر العربية، ولاسيما في المنطقة بين حلب ودير الزور. وحسب الوثائق تعرض الأرمن إلى هجوم الأعراب في طرق الحسكة التي تقع على مسافة ساعة من حلب، وقتل في هذا الهجوم الذي كانت غايته النهب والسلب ما يقارب الألف من الأرمن[33]. كما تعرض الأرمن المساقون من دياربكر إلى دير الزور، والمهجرون إلى حلب عن طريق سوروج-منبج وعددهم ألفان تقريبًا إلى هجوم الأعراب الذين قاموا بنهب القوافل الإرمينية وسلب أموالهم[34]. كما تدل الوثائق على أن الأشقياء والعصابات هاجمت القوافل الإرمينية في منطقة دياربكر وساقتها إلى جوار مدينة ماردين حيث قاموا بقتل ما يقارب ألفين من الأرمن[35]. كما وردت الأخبار بأن الأكراد هاجموا قافلة إرمينية قوامها 500 أرمني بين أرضروم وأرزينجان، وقاموا بقتلهم. وإثر هذا تم إرسال برقية مشفرة في 14 حزيران / يونيو 1915 تأمر باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حوادث النهب والسلب والقتل، وإيقاع عقوبات شديدة بحق هذه العشائر والقرويين القائمين بهذه الجرائم[36]. وفي البرقية المؤرخة بتاريخ 27 حزيران / يونيو 1915 نعلم أن عصابات من منطقة درسيم قامت بقطع طريق قوافل إرمينية آتية من أرضروم وقتلت أفرادها. وتقول الوثيقة إن والي أرضروم ذكر أنه لم يمكن إنقاذهم. وأكدت الحكومة العثمانية مرارًا استنكارها تلك الجرائم وضرورة الحفاظ على أمن عمليات السوق والتهجير واتخاذ كل التدابير الضرورية[37]. ونعلم من الوثائق أعلاه أن بعض العصابات قتلت نحو عشرة آلاف أرمني، وهو رقم استقي من الوثائق العثمانية، ولا تتوافر أي معلومات عن أي حوادث أخرى غير ما ذكر أعلاه.

2) التهجير

يتبين مما سبق أن الدولة العثمانية، المنهمكة في معركة حياة أو موت في جبهات القتال جميعها كانت تقوم حسب طاقتها وقدرتها بتأمين إعاشة القوافل المهجرة وأمنها. ونظرًا لتعرض العصابات والأشقياء للأرمن المهجرين بالنهب والسلب والقتل أصدرت الحكومة العثمانية أوامرها إلى إداريي المناطق التي جرت فيها هذه الحوادث بعدم إرسال أي قافلة من دون حراس لحمايتها واتخاذ كافة التدابير الممكنة لضمان أمنها وسلامتها. ومن جهة أخرى طلبت الحكومة من الإداريين والمسؤولين في هذه المناطق ملاحقة العصابات التي هاجمت قوافل الأرمن وتنفيذ العقوبات الرادعة بحقهم، وزيادة عدد حرس القوافل. وفي البرقية المشفرة بتاريخ 5 أيلول 1915 سألت الحكومة مسؤولي هذه الولايات عن عدد المقبوض عليهم من أفراد العصابات التي هاجمت القوافل الإرمينية[38]. إضافة إلى ما سبق، شكلت الصدارة العظمى لجان تحقيق مع الإداريين والمسؤولين الذين أهملوا واجبهم في أثناء سوق القوافل الإرمينية. كما شكلت هيئة تحقيق برئاسة السيد عاصم بك (الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف) وعضوية السيد مختار بك (المفتش الإداري لولاية أنقرة) والقائمقام محي الدين بك (المفتش في جندرمة إزمير) وأرسلتها إلى ولايات حلب وسورية وأُرفة ودير الزور ومرعش[39]. كما أوفدت هيئة تحقيق أخرى برئاسة خلوصي بك (رئيس محكمة التمييز) وعضوية إسماعيل حقي بك (من أعضاء شورى الدولة) إلى مناطق أنقرة وإزميد وقاره سي وكوتاهيه وأسكي شهر وقيصري وقره حصار ونيغده[40]. أما الهيئة الثالثة التي شكلت برئاسة السيد مظهر بك، الوالي السابق لولاية بتليس وعضوية كل من السيد نهاد بك المدعي العام لمحكمة البداءة في اسطنبول، والسيد علي نقي المقدم في الجندرمة، فقد عهد إليها التحقيق في مناطق سيواس وطرابزون وأرضروم ومأمورة العزيز ودياربكر وبتليس وجانيك. وطلب في رسالة سرية مشفرة في 3 / 10 / 1915 إلى رئيس الهيئة السيد مظهر بك الذي كان مقيمًا وقتها في سيواس إرسال التقارير عن نتائج التحريات التي ستجريها الهيئة في تلك المناطق إلى الحكومة أولاً بأول[41].

التعلميات الصادرة إلى هذه الهيئة تقول إنه عليها أن تقديم تقارير عن نتائج تحقيقاتها مع الجندرمة والشرطة والموظفين والإداريين كي تقوم الحكومة بتقديم المقصرين والمذنبين إلى المحكمة العسكرية. كما تقرر إرسال نسخة من قائمة المتهمين إلى المحكمة العسكرية وإلى وزارة الداخلية. أما نتائج التحقيقات التي ستجرى مع أي والٍ أو قائمقام فيجب عرضها أولاً على وزارة الداخلية وتطبيق أوامرها بالخصوص. كما أوضحت أنه إن كان من بين المتهمين إداريون ومسؤولون عسكريون فيجب إعلام القيادة العسكرية التي ينتسبون إليها.

وفي ضوء التحقيقات التي أجريت مع الموظفين الذين استغلوا مناصبهم استغلالاً سيئًا فقاموا مثلاً بما يلي:

1) سرقة الأموال أو الأغراض من القوافل.
2) عدم القيام كما يجب بوظيفة حماية القوافل ما أدى إلى تعرضها إلى الاعتداءات.
3) مخالفة تعليمات سوق القوافل.
4) تهريب النساء. . إلخ.

فقد قامت الحكومة بفصلهم، وحولت بعضًا منهم إلى المحاكم العسكرية التـي أوقعت بهم عقوبات شديدة[42].

2 / 1 / 4) الأرمن الذين لم يشملهم التهجير، والأرمن الذين بدلوا دينهم

كما قلنا سابقاً لم يشمل التهجير جميع الأرمن، ففي البداية لم يشمل التهجير سكان بعض المناطق مثل أُرفة وكرمش وترجيك وأرضروم وآيدين وطرابزون وأدرنه وجانيك وجنة قلعة وآده بازاري وحلب وبولو و قصطمونـي وتكيرداغ وقونية وقره حصار صاحب[43]. ولكن عندما تبين أن بعضهم بدأ يمارس أعمال العنف والتخريب تقرر تهجيرهم أيضًا[44]. كما لم يشمل التهجير المرضى والعميان، وأتباع المذهبين الكثوليكي والبروتستانتـي، والمنتسبين إلى السلك العسكري وعائلاتهم، والموظفين والتجار وبعض العمال وأصحاب مهن محددة. فالتعليمات الواردة في البرقية المرسلة إلى ولايات مرعش وأضنة كانت تقضي بعدم تهجير المرضى والعميان وذوي الحاجات الخاصة والشيوخ، بل صدر الأمر بإسكانهم في مراكز المدن الرئيسة[45].

كما نصت البرقيات التـي أرسلت بتاريخ 3 و15 / 08 / 1915 إلى الولايات المعنية على عدم شمول قرار التهجير الأرمن الكثوليك والبروتستانت والعمل على إبقائهم في مدنهم، مع إحصاء أعدادهم وإبلاغ الحكومة بالنتائج[46] وتم إسكانهم في مختلف المدن داخل الولاية[47]. أما الذين تم سوقهم سهوًا فقد أسكنوا في المدن التـي كانوا فيها[48]، ولكن تقرر سوق الأرمن الذين اشتركوا في أعمال العنف والتخريب سواء كانوا من الكثوليك أو البروتستانت إلى مواطنهم الجديدة[49].

كما كانت التعليمات التـي تحتويها البرقيات المشفرة المرسلة بتاريخ 15 / 08 / 1915 إلى ولايات أرضروم وأضنة وأنقرة وبتليس وحلب وخداونديكار ودياربكر وطرابزون وقونية ووان وإلى متصرفيات أُرفة وإزميد وجانيك وقيصري وأفيون وقارص ومرعش نيغده وأسكي شهر تقضي باستثناء الضباط الأرمن العاملين في الجيش العثمانـي وعائلاتهم، والموظفين الصحيين من قرار التهجير وإبقائهم في مدنهم[50]. كما شمل قرار الاستثناء الأرمن العاملين في فروع البنك العثمانـي في المدن الكبيرة والصغيرة، والعاملين المخلصين للدولة في بعض القنصليات[51].

كما استثنى قرار التهجير الأطفال الأيتام والنساء الأرامل، إذ وضعن في مؤسسات رعاية الأيتام، وفي القرى تحت الحماية الرسمية، وقدمت لهم مساعدات مالية[52]، وأرسل

الاطفال الذين فقدوا أبويهم في عمليات التهجير إلى مؤسسات رعاية الأيتام في ولاية سيواس[53].

وفي 03 / 04 / 1916 صدرت التعليمات الآتـية بحق العائلات الإرمينية المحتاجة إلى الحماية:

1) يتم إسكان العائلات التي لا يوجد أولياؤها (بسبب كونهم مهجرين أو كونهم في جبهات القتال) في قرى لا يوجد فيها أرمن ولا أجانب، وتعطي إعاشتهم من بند مخصصات المهاجرين.
2) في حالة عدم وجود مؤسسات كافية لرعاية الأيتام يسلم الصغار حتى سن 12 إلى العائلات المسلمة الغنية التي تكون مسؤولة عن نشأتهم وتعليمهم.
3) صرف مبلغ 30 قرشًا للعائلات المسلمة وغير الغنية من مخصصات المهاجرين لمصاريف هؤلاء الأطفال.
4) يسمح للشابات وللنساء الأرامل بالزواج برضائهن من الرجال المسلمين[54].

وقد لوحظ في أثناء عملية التهجير أن بعض الأرمن بدلوا دينهم للتخلص من التهجير. ولكن الحكومة العثمانية لم تقبل طلبات تغيير الدين التي تمت لتلك الغاية. فالتعليمات التي صدرت وأرسلت إلى الولايات والسناجق المعنية في 01 / 07 / 1915 التـي لاحظت أن بعض الأرمن ادعوا فرديًا أو جماعيًا بأنهم اهتدوا إلى الإسلام للتخلص من التهجير والبقاء في أوطانهم تقول بعدم تصديقهم أو الوثوق بهم لأنهم سيستمرون في أعمالهم الفاسدة تحت ظل الإسلام، لذا وجب نقل حتى من ادعى الاهتداء[55]. كما لم يُقبل ادعاء اهتداء الأرمنيات اللواتي يعمل أزواجهن في الجيش، وهذا ما نعرفه من البرقية المشفرة التي أرسلت بتاريخ 29 / 10 / 1915 إلى متصرفية قاره حصار صاحب[56]. ومع هذا، فإن مراجعات الأرمن في أواخر عملية التهجير حول قبول اهتدائهم بدأت تلقى القبول في أواخر الشهر العاشر من سنة 1915[57]. لذا نرى في التعميم الذي أرسل بتاريخ 4 / 11 / 1915 إلى كافة الولايات والمتصرفيات عن الأرمن الذين بقوا في مدنهم ولم يشملهم التهجير وكذلك عن الأرمن الذين بقوا أيضًا خارج التهجير بأمر خاص أو الذين هجروا ثم أعيدوا إلى أمكنتهم السابقة، وهذا يعنـي قبول اهتدائهم[58].

بعد هذا التعميم قبلت طلبات الراغبين في الاهتداء في منتشه[59] وأعيدت أموالهم إليهم[60]. وذكرت البرقية المشفرة المرسلة من سيواس بتاريخ 09 / 03 / 1916 الأمر بعدم تصفية أموال وممتلكات الأرمن الذين لم يساقوا ولم يهجروا بسبب اهتدائهم أو لأي سبب آخر، وبقوا في أمكنتهم[61]. أما طلبات الاهتداء التي تقدم بها بعض الأرمن فقبلت بعد وصولهم إلى أمكنتهم الجديدة بعد التهجير وبعد هذا التاريخ[62]. أما طلبات

الاهتداء من الأرمن الباقين في أمكنتهم فلم تقبل إلا بشرط عدم تشكيلها سببًا معيقًا للتهجير[63]. كما تقرر تسجيل موضوع تغيير الدين في دفاتر نفوس أصحاب العلاقة ومنحهم وثائق يذكر فيها أمكنة سكناهم وإقامتهم[64]. وكان الهدف من هذه التعليمات هو منع بؤر الفساد الإرمينية من الخلاص من الملاحقة تحت ذريعة الإسلام، ومنعها من متابعة نشاطاتها التخريبية.

كما اتخذت الحكومة العثمانية بعض التدابير حيال الأرمن الوافدين والراحلين حيث منع خروج الأرمن من رعايا الدولة العثمانية الذين راوحت أعمارهم بين 17-55 سنة إلى خارج البلد[65]. أما الأرمن من رعايا الدول المحايدة فقد أُذِن لهم بالخروج، ولكن بشرط عدم العودة قبل انتهاء الحرب. كما لم يسمح للأرمن، أيًا كانت تابعيتهم القانونية بدخول أراضي الدولة العثمانية[66] ذلك أن بعضهم كان يدعي كونه من رعايا دولة أجنبية لتجنب التهجير. وقد تسببت هذه الادعاءات في مشاكل عديدة وكبيرة في أثناء التهجير. فعلى سبيل المثال، عندما ادعى بعض الأرمن أنهم مواطنون من التبعية الأمريكية اتصل السفير الأمريكي بالحكومة العثمانية وطلب إيقاف تهجيرهم، علمًا بأن الحكومة العثمانية واجهت صعوبات كبيرة في معرفة صحة تلك الادعاءات. وفي البرقية التي أرسلت بتاريخ 08 / 07 / 1915 إلى ولاية مأمورة العزيز طُلب تقصي إن كان هناك أرمن من رعايا الولايات المتحدة وتثبيت أعدادهم وعدم تهجيرهم[67]. ونفهم من هذه الوثائق شدة اهتمام قناصل الدولة الأمريكية وممثلي الدول الأخرى بالأرمن حيث قام بعض قناصل الأولى بالتجول في المدن العثمانية وإجراء تحقيقات بخصوص أوضاعهم[68]. كما بدأ بعض الضباط الألمان بالتجول على طول سكك الحديد في حلب وقونية وأضنة والتقاط صور عديدة للأرمن حيث علمت الحكومة العثمانية بأنهم ينوون استعمالها ضدها. وعلى إثر ذلك وقيام بعض الموظفين الأجانب بجمع أخبار كاذبة من الموظفين الأرمن وإرسالها إلى الخارج لتشكيل دعاية سيئة ضد الدولة العثمانية قامت الحكومة بإرسال برقية مشفرة بتاريخ 12 / 09 / 1915 إلى الولايات المعنية للقيام باتخاذ التدابير اللازمة لمنع أي تصرفات يمكن أن تستغلها الأطراف المعادية ضد الدولة[69].

2 / 1 / 5) توفير حاجات الأرمن المهجرين

قبل قيام الحكومة بعملية التهجير أرسلت مذكرات إلى كافة الولايات طلبت فيها تأمين كل حاجات القوافل التي ستمر فيها، واتخاذ التدابير الضرورية وخزن المواد الغذائية اللازمة[70].

كما أرسلت الحكومة تعليمات عديدة إلى «مديرية إسكان العشائر والمهجرين» بضرورة تأمين إعاشة الأرمن المهجرين[71]، وكلفت مديرها السيد شكري بك شخصيًا

بالمهمة[72]. ونعلم من الوثائق بأنها أرسلت لغرض تأمين حاجات الإعاشة للقوافل 400000 قرش إلى قونية، و150000 قرش لسنجق إزميد، و200000 قرش لسنجق أسكي شهر، و300000 قرش لولاية حلب، و100000 قرش لولاية سورية، و300000 قرش لولاية أنقرة[73]، ومبلغ 500000 قرش إلى ولاية الموصل[74] ما رفع مجمل المبلغ المرسل لغرض الإعاشة إلى 225000 قرشًا[75]. ويضاف إلى ذلك المساعدات التي قدمتها الدوائر المحلية في الولايات المعنية، وفق إمكانياتها حيث كانت تطالب الحكومة من حين لآخر إمدادها ببعض المبالغ[76]. كما وزعت المبالغ التـي أرسلتها الحكومة الأمريكية ومنظمات التبشير الأمريكية إلى الأرمن المهجرين الذي قامت به القنصليات والمبشرون الأمريكيون تحت الإشراف الحكومي[77]. وتشير الوثائق أيضًا إلى أن الأرمن في أمريكا جمعوا بعض المبالغ وأرسلوها سرًا إلى المهجرين[78].

وبينما كانت الحكومة تصرف المبالغ الباهظة على التهجير، قامت من جهة أخرى بتأجيل موعد تسديد الديون المستحقة على الأرمن المهجرين، سواء كانت للحكومة أم شخصية، وكانت في بعض الأحيان تمسح هذه الديون تمامًا من الدفاتر. لذا تحوي برقية طلعت باشا بتاريخ 01 / 06 / 1915 المشفرة إلى متصرفية مرعش تعليمات بعدم استحصال الديون من الأرمن المهجرين[79]. وفي أمر آخر أرسله إلى الولايات جميعها بتاريخ 04 / 08 / 1915 طلب تأجيل ديون المهجرين المستحقة من ضريبة العشر (ضريبة الأغنام) ومن الضرائب الأخرى[80]. من جهة أخرى تم تخصيص موظفين صحيين لعلاج ومداواة الأرمن الذين يخرجون في القوافل[81]. كما تأجلت التحقيقات مع الأرمن المهجرين المتهمين ببعض الجنح والجرائم[82].

2 / 1 / 6) أموال الأرمن المهجرين

كما بينا في السابق فقد وضعت حراسة على أموال الأرمن المهجرين وفق التعليمات التـي صدرت في 10 / 06 / 1915.

وبحسب التعليمات نفسها وجب على اللجان التـي شكلت لغرض الإشراف على أموال المهجرين بيع أموال الأرمن القابلة للفساد السريع بالمزاد العلني، وكذلك الحيوانات والورش والمصانع التـي يجب استمرار انتاجها وتسليم أثمانها إلى أصحابها. ونعلم من الوثائق أن الحكومة العثمانية أبدت جدية كبيرة في تطبيق هذه التعليمات، وحاولت بكل جهدها الحيلولة دون سوء الاستعمال في هذا الموضوع. وتقرر قيام لجنة الأموال المتروكة ببيع هذه الأموال بالمزاد العلنـي، وتسليم أثمانها إلى أصحابها[83]. ونظرًا لظهور بعض الشائعات بخصوص بعض عمليات البيع تقرر بموجب البرقية المشفرة التـي أرسلت بتاريخ 03 / 08 / 1915 إلى المتصرفيات والولايات وإلى لجنة «الأموال المتروكة» منع موظفي الدولة من الاشتراك في هذه المزادات التـي يتم فيها

بيع هذه الأموال لمنع سوء الاستغلال وسوء الاستعمال[84] إلا أن هذا القرار أبطل فيما بعد في بعض الولايات بشرط أن يكون الدفع فوري، وأن يتم الشراء بالقيمة الحقيقية لتلك الأموال[85]. لم تتأخر الحكومة عن اتخاذ أي خطوة لمنع كافة أشكال التلاعب وسوء الاستعمال واستغلال الوضع. فنرى مثلاً أن البرقية المشفرة التـي أرسلت بتاريخ 11 / 08 / 1915 إلى رئاسة لجنة الأموال المتروكة لولاية سيواس تطلب اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع الاحتكار وسوء الاستعمال[86]. كما تم إرسال تبليغ عام بالتاريخ نفسه إلى كافة الولايات، وأدرجت التدابير التـي توجب اتخاذها في هذا الصدد في فقرات وبنود[87] وتمثلت في الآتي:

1) منع إدخال أي شخص مجهول إلى المناطق التـي أخليت.
2) إن كان البعض قد ابتاع بعض الممتلكات بأسعار مخفضة فيتم إبطال البيع، وتقدر الأموال بقيمتها الحقيقية لمنع أي منفعة غير مشروعة.
3) يسمح للأرمن المهجرين بأخذ كافة الأغراض والأشياء التـي يريدونها ويستطيعون حملها معهم.
4) الأغراض التـي لا يستطيعون حملها وأخذها معهم، أو التـي تفسد بعد فترة وجيزة يجب بيعها، أما الأشياء التـي لا تفسد فيجب الحفاظ عليها باسم أصحابها.
5) يجب الاهتمام بعدم فسخ عقود الإيجار والرهن . . إلخ، للأموال غير المنقولة للأرمن المهجرين، وإذا كانت هناك تطبيقات تخالف هذه الأحكام منذ بداية عملية التهجير فيجب فسخها وإيقافها.
6) يجب عدم السماح بظهور أي خلافات حول هذه الأموال.
7) يسمح للأرمن المهجرين ببيع أموالهم إلى من يريدون، عدا الأجانب[88].

حاولت الحكومة تطبيق هذه التعليمات والأحكام بعناية كبيرة، فقامت بتشكيل شركات إسكان ونقلت إليها المؤسسات والأبنية الصناعية والتجارية بقيم أكثر من قيمتها الحقيقية[89]، وأرسلت الأموال المباعة إلى أصحابها عن طريق «لجان الأموال المتروكة»[90]. لذا نرى أن الأرمن المهجرين ما أن وصلوا إلى مناطقهم الجديدة حتى بدؤوا بإنشاء مشاريعهم بهذه الأموال التـي استلموها على الفور.

2 / 1 / 7) أصداء التهجير في العالم الخارجي، والتهجير في ضوء الوثائق

كتب المراقبون الأجانب مشاهداتهم في المناطق التـي تمت فيها عمليات التهجير، وذكروا أن الحكومة العثمانية على الرغم من كونها منهمكة في حرب قاسية فإنها نفذت هذه العمليات على نحو جيد. ولكن الصحافة في روسيا وإنغلترا ومعظم الدول الغربية كانت تشوه عملية التهجير. ومع أن القنصل الأمريكي في مرسين السيد إدوارد ناتان ذكر، كما أدرجنا سابقًا، أن عمليات السوق والتهجير، وإن حدثت فيها بعض السلبيات، إلا أنها تمت على نحو منظم، وأن الحكومة وفرت بطاقات قطار بأعداد كافية لأفراد

هذه القوافل[91]. ولكن السفير الأمريكي هنري مورغنثاو أوصل أخبار هذه الحوادث على نحو معاكس تمامًا لتقرير القنصل[92] حيث وظفت الصحافة الأمريكية تلك الأخبار المضللة ضد الدولة العثمانية[93]. وحسب المزاعم التي ظهرت في الصحافة الأمريكية فإن السفير الأمريكي هنري مورغنثاو أعطى رشوة للحكومة العثمانية مقابل السماح لبعض الأرمن بالسفر إلى أمريكا، كما قام، حسب مزاعمها أيضًا، بإنقاذ العديد من الرعايا الإنغليز والروس والفرنسيين. وقام مواطن عثماني في أمريكا بكتابة تقرير إلى الحكومة العثمانية بتاريخ 14 / 09 / 1915 عن هذه الشائعات الكاذبة التي ظهرت في الصحافة الأمريكية[94]. ولم تكن مصادر انتشار إشاعات في أوربة تتهم الأتراك بقتل الأرمن تعود إلى السفير الأمريكي[95] وحده، إذ تلقف كل من اللورد جيمس برايس[96] والأسقف الألماني البروتستانتي يُهانس لبيستور[97] تلك الشائعات والأكاذيب من السفير الأمريكي وساهما في نشرها. ويضاف إليهم اللورد أرنولد توينبي[98] عضو مكتب الدعاية العسكرية البريطانية في أثناء الحرب العالمية الأولى، المسمى ولنغتون هاوس «Wellington House»، حيث كان أكبر مستفيد من المعلومات التي استقاها من السفير الأمريكي مورغنثاو.

والكتاب الذي ألفه جيمس بريس، الاسكتلندي الأصل، الذي عمل سفيرًا لإنغلترا في الولايات المتحدة في سنوات 1907-1913 نشره أرنولد توينبي بإيحاء من مكتب الدعاية في وزارة الخارجية الإنغليزية كأداة وكأسلوب دعاية حرب[99]. وقد استعملت أعمال هؤلاء الأشخاص فيما بعد في الكتب التي ألفت حول مزاعم التطهير العرقي للأرمن. ثم ظهر أن مورغنثاو لم يكن من كتب التقارير المنسوبة إليه وأن مؤلفها سكرتيره الأرمني آغوب س آندونسيان، بالتعاون مع مترجمه ومستشاره القانوني آرشاك هـ شوبانيان، وكلاهما أرمنيان عثمانيان[100]. إضافة إلى من سبق ذكرهم، ساهم كل من الصحفي بورتون جي هندريك ووزير الخارجية الأمريكية روبرت لانسينك في ذلك. أما السبب وراء تأليف ذلك الكتاب، الذي لم يكن يتفق مع ما جاء في تقارير مورغنثاو، فهو موضح على نحو مفصل في كتاب ‹ماوراء الستائر لكتاب قصة السفير مورغنثاو› لأن الهدف الرئيس كان «إقناع الشعب الأمريكي بحتمية الانتصار في هذه الحرب»[101].

كما وردت في تقارير قناصل الإنغليز في إيران، بتوجيه من مكتب الدعاية الإنغليزية، مزاعم بأن مليوناً من الأرمن قتلوا. وناقش البرلمان الإنغليزي هذه المزاعم، واتخذ قراراً بتوجيه كتاب احتجاج إلى الحكومة العثمانية. وقد جاء هذا الاحتجاج في ‹الكتاب الأخضر› الذي أشرف عليه أرنولد توينبي حول أحداث الأرمن والذي وردت فيه مزاعم بأن ثلث أرمن الدولة العثمانية (البالغ عددهم حسب زعم الكتاب 180000 أرمني) قد قتلوا في هذه الأحداث[102]. كما كتب توينبي في جريده «التايمز / The Times» في 20 / 09 / 1917 مقالة وصف فيها الأتراك بأنهم «أناس لا يعرفون الرحمة

. . وظالمون لا يملكون الضمير . . وبرابرة حقيقيون» وأنهم أحرقوا وهدموا الدنيا كلها وأفسدوها[103].

أمام هذا السيل من المقالات والنشرات المغرضة ذكرت بعض الصحف الغربية بأن الأحداث يتم تزويرها وتلفيقها عن عمد، فمثلاً نرى أن جريدة في استوكهلم تنشر مقالة تحت عنوان «القتال في الولايات التي يسكنها الأرمن في الدولة العثمانية» وتوضح الأسباب الحقيقية وراء هذه المزاعم المضحكة والبعيدة عن الحقيقة[104]. وبتاريخ 04 / 01 / 1917 أرسلت الحكومة العثمانية بتوقيع مستشار وزير الخارجية تكذيبًا لادعاءات ومزاعم الإنغليز[105]. وفي مذكرة التكذيب أوضحت الحكومة أن عدد الأرمن من رعايا الدولة العثمانية لم يبلغ في أي يوم من الأيام المليون نسمة، وأن عددهم قد انخفض بسبب عمليات التهجير التي تمت قبل الحرب. كما أعادت هذه المذكرة إلى الأذهان كيف أن جريدة ‹التايمز› اللندنية نفسها وجهت تهمة الإبادة إلى الألمان وحملتهم مسؤولية مذبحة الأرمن[106].

لقد كتب الكثير عن التهجير منذ ذلك التاريخ حتى الآن في الغرب وفي الولايات المتحدة، ولكن لم يستند أي من تلك الكلمات إلى الوثائق والحقائق. لذا استعان الأرمن في نشاطهم لتضليل الرأي العالمي إلى تلك الكتابات السياسية العاطفية. فعلى سبيل المثال زعموا في البداية أن ضحايا الأرمن بلغ 300000 نسمة، ثم تصاعدت مزاعمهم حتى وصل هذا الرقم إلى ثلاثة ملايين. وكان مصدر هذه المزاعم والادعاءات تقارير هنري مورغنثاو والكتب التي كتبها اللورد برايس ويُهانس لسيوس وأرنولد توينبي، الي سجلت استنادًا إلى تقارير مضللة حيث أحالت القارئ إلى فقرات عديدة منها. وكما يُفهم من كتابنا هذا الذي استند إلى الوثائق السرية للتهجير من «الوثائق المصنفة لقصر يلدز» و«قلم الشفرة» و«المديرية العامة للأمن» فإن عملية التهجير التي كانت ضرورية ولا بد منها لأمن الدولة وسلامتها لم يكن المقصود منها إبادة الأرمن حيث أكد هذا الأمر العديد من مسؤولي الدولة العثمانية في مختلف المناسبات. ونحن نقرأ بيانات المسؤولين العثمانيين حول هذا الأمر في العديد من الوثائق الرسمية. ولا يقتصر الأمر على عدم وجود أي نية للدولة في إبادة الأرمن، بل لا نجد في الوثائق أي إيماءة أو أي إشارة من قريب أو بعيد عن هذا الأمر. على العكس من هذا، تكلفت الدولة أعباء مالية كبيرة لتأمين إعاشة الأرمن وأمنهم. وعندما ضاقت الدولة العثمانية ذرعًا بتهم الدول الأوربية اقترحت في 13 / 02 / 1919 قيام السويد وهولندا وإسبانيا والدانمارك بتشكيل لجنة من حقوقيين اثنين محايدين للتحقيق في عمليات التهجير وأسبابها، وأرسلت مذكرة بهذا الخصوص إلى هذه الدول[107]. إلا أن هذه الدول أرسلت في 06 / 05 / 1919 مذكرة إلى الدولة العثمانية رفضت فيها هذا الاقتراح[108]. وفي أثناء عمليات التهجير والإسكان التي استمرت عامًا ونصف العام تقريبًا من (أيار 1915 إلى تشرين أول 1916) حافظت

الدولة، عبر تعليماتها والتدابير التي اتخذتها، على حياة الأرمن وممتلكاتهم، رغم ظروف الحرب القاسية التي كانت تمر بها، وتحملت تكاليف مالية كبيرة كانت بمثابة جبهة قتال جديدة فتحت أمامها من الناحية الإدارية والعسكرية والمالية. ولو كانت نية الحكومة وغايتها إبادة الأرمن لكان من «الأنسب» عمل ذلك في مناطق سكناهم؟. ومقابل هذا نرى أن روسيا قامت في نفس تلك الفترة بتهجير نحو مليون من مسلمي قفقاسيا إلى أراضي الدولة العثمانية وهم في أسوأ حالات البؤس والحاجة ما أدى إلى قضاء مئات الآلاف منهم في الطريق. وقد اضطرت الحكومة العثمانية إلى الانشغال بتأمين أمكنة الاستقرار والإسكان لهؤلاء المسلمين المهجرين، الامر الذي شكل عبئًا جديدًا وكبيرًا عليها.

وسيتبين من الوثائق الجديدة التالية كيف أن أكبر عملية تهجير شهده العصر، وهي عملية تهجير الأرمن ونقلهم إلى أمكنة سكناهم الجديدة، جرت على نحو مخطط ومنظم. فقد كانت أعداد الأرمن المهجرين من مناطق وطرق متعددة تدقق حالما يصلون إلى أمكنتهم الجديدة، علمًا بأن قرار التهجير، وكما بينا سالفًا، يقضي بعدم السماح بتجمع الأرمن بأعداد كثيفة في منطقة واحدة، بل توجب توزيعهم على قصبات مختلفة. والجدول الآتي الذي نقدمه للقارئ يبين أعداد الأرمن المهجرين من مختلف مناطق الأناضول، وكذلك أعداد المتبقين في أمكنتهم الأصلية، لفترة التهجير التي دامت من 09 / 06 / 1915 إلى 08 / 02 / 1916، علمًا بأننا استقينا هذه المعلومات من وثائق الأرشيف العثماني[109].

	المهجرون	الباقون
أضنة[110]	14,000	15-16,000
أنقرة (المركز)[111]	21,236	733
آيدين[112]	250	-
بره جك[113]	1,200	-
دياربكر[114]	20,000	-
دورت يول[115]	9,000	-
أرضروم[116]	5,500	-
أسكي شهر[117]	7,000	-
كيره سون[118]	328	-
كوره له	250	-
حلب[119]	26,064	-

	المهجرون	الباقون
حايمانه[120]	60	-
إزمير[121]	256	
إزميد[122]	58,000	-
قلعه جك[123]	257	-
قره حصار صاحب[124]	5,769	2,222
قيصري[125]	45,036	4,911
كسكين	1,169	-
قيرشهرى[126]	747	-
قونية[127]	1,990	-
كوتاهيه[128]	1,400	-
مأمورة العزيز[129]	51,000	4,000
مرعش[130]	-	8,845
نعللوخان	479	-
أوردو	36	-
برشنبه	390	-
سيواس[131]	136,084	6,055
سونغورلى	576	-
سورمنه	290	-
تـيره بولى	45	-
طرابزون[132]	3,400	-
أولو بك	30	-
يوزغاد[133]	10,916	-
المجموع	**422,758**	**42,766**

من جانب آخر أرسل السيد شكري بك مدير مديرية إسكان العشائر والمهاجرين برقية بتاريخ 18 / 10 / 1915 من حلب ذكر فيها أن عدد الأرمن المهجرين إلى المدينة يقارب المئة ألف أرمنـي[134]. كما نعرف من القيود الأخرى أن الأرمن الموجودين في دياربكر بتاريخ 18 / 09 / 1915 كان يبلغ 120000 أرمنـيًا خطط لتهجيرهم إلى الموصل ودير الزور والمناطق المحيطة بها. وكان هناك 136084 أرمنـيًا في الجزرة بتاريخ 28 / 09 / 1915[135]، وتم إسكان قسم منهم في المناطق المدرجة أدناه[136]:

الجـــــدول 4

ولاية سورية	37,702
اقضية منج – باب – مرعى	5,700
أرفة – دير الزور– الموصل	29,957
كرك - حوران	65,147
حماه - حمص	12,000
القنيطرة - بعلبك - تبك - دوما	492
رقة - أبيكا	25,000
إلى دير الزور	6,120
إلى حلب	30,000
المجموع	**212,118**

وأرسل السيد شكري بك برقية مشفرة بتاريخ 3 / 11 / 1915 من مدينة نيزيب ذكر فيها أن التهجير مستمر ومنظم[137].

أما الأرمن الموجودون في أضنة الذين شملهم التهجير ولم يساقوا بعد، فقد تم نقلهم فيما بعد[138]. لذا نعلم أن مجموع الأرمن المهجرين بلغ 438758 أرمنـيًا. أما المهجرون إلى ساحة الإسكان مع المهجرين إلى حلب فبلغ عددهم 382148[139]. وبلغ عدد الأرمن الواصلين إلى ساحة إسكان حلب مضافاً إلى عددهم في حلب 382148.



وهذا الفرق، أي 56610، بين المهجرين وعدد الواصلين إلى مناطق الإسكان يعود حسب الوثائق إلى تعرض 500 فرد منهم إلى القتل في الطريق بين أرضروم وأرزينجان،

وتعرض 200 فرد في مسكنة (الواقعة بين أُرفة وحلب) و2000 في المنطقة القريبة من ماردين إلى القتل نتيجة هجوم أشقياء من الأعراب. وكما ذكرنا أعلاه، فعلى الرغم من عدم وجود رقم محدد فقد تعرض خمسة آلاف أو أكثر بقليل من أفراد القوافل الأرمينية إلى القتل نتيجة هجمات القبائل على القوافل التي مرت من منطقة درسيم[140]. وفي ضوء هذه المعلومات يمكننا القول إن 9000-10000 شخص قتلوا في أثناء التهجير، كما تشير الوثائق إلى أن بعضهم قضى جوعًا في الطريق[141]. إضافة إلى ذلك يظن موت 25000-30000 منهم نتيجة مختلف الأمراض والأوبئة مثل التيفوس والزحار[142]. وهكذا يبلغ مجموع الوفيات وفقدانها ما يقارب 50000 نفس. أما الباقون فقسم منهم أخرجوا للتهجير، ولكن عندما أوقفت العملية وهم في الطريق ولم يصلوا بعد إلى أمكنة الإسكان فقد أقاموا في الولايات التي كانوا قد وصلوا إليها. فمثلاً نرى أنه في 26 / 04 / 1916 أرسلت التعليمات إلى ولاية قونية لإسكان الأرمن (الذين كانوا في الطريق ولم يصلوا بعد مركز مدينة قونية) في داخل الولاية[143]. كما يخمن أن قسمًا من الأرمن فروا إلى روسيا والدول الغربية والولايات المتحدة. فمثلاً نرى في الوثائق أن عدد الأرمن الذين كانوا في الجيش العثماني وفروا والتحقوا بالجيش الروسي يبلغ نحو 50000 أرمني. كما توجد قيود حول وجود 50000 ألف أرمني في الولايات المتحدة يتلقون تدريبًا عسكريًا لمحاربة الجيش العثماني. فمثلاً وجدت معلومات عن هذا الأمر في رسالة أرسلها أرمني من مأمورة العزيز يعيش في الولايات المتحدة إلى وكيله القانوني مراديان[144] عن تهجير بعض الأرمن إلى روسيا والولايات المتحدة، وعن تلقي نحو 60000 أرمني التدريب العسكري هناك، ونيتهم التوجه إلى قفقاسيا فور انتهاء التدريب. وكما نعلم من هذه الوثائق أن العديد من رعايا الدولة العثمانية الأرمن ذهبوا قبل الحرب وفي أثنائها إلى العديد من الدول الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا. فمثلاً نرى أن أرمنيا عثمانيا كان متواجدًا في الولايات المتحدة لغرض التجارة، يدعى آرتين هونوميان، يكتب رسالة في 19 / 1 / 1915 إلى مديرية الأمن العامة في الدولة العثمانية يقول فيها إن آلافاً من الأرمن تم تهريبهم بطرق مختلفة إلى أمريكا، وأنهم يعيشون هناك في فقر وبؤس[145]. كما كانت الرسالة تذكر أن هناك شبكة سرية في الدولة العثمانية مركزها اسطنبول تقوم بتهريب الأرمن مقابل مبالغ معينة، وأن شخصًا من ولاية قيصري اسمه قارابت أوغلو آراموس يعمل إسكافيًا في سوق بارماق قابى في اسطنبول يدير هذه الشبكة، وأنه يخبئ ملابس الجنود الأرمن وأسلحتهم، ثم يقوم بتهريبهم إلى أمريكا أو إلى دول أخرى مقابل 5-10 ليرة. وقال صاحب الرسالة السيد آرتين إن قيامه بكتابة هذه الرسالة ليس بداعي حقد شخصي، بل بسبب عامل إنساني وبسبب خدمة الوطن.

إذن فإن تلك الوثائق والمعلومات المذكورة أعلاه تؤكد أن أعداد المهجرين الأرمن من الولايات المختلفة من الأناضول وروملي، تتطابق مع أعداد الأرمن الواصلين إلى مراكز

الإسكان، أي لم تقع أي منحة للأرمن في أثناء التهجير. وكما ذكرنا فإن عدد الأرمن الذين شملهم التهجير كان نصف مليون أرمنـي. فإذا أضيف إلى هذا الرقم الأرمن الذين لم يشملهم التهجير مثل أتباع المذهب الكثوليكي والبروتستانتـي، إضافة إلى أرمن اسطنبول وبورصة وكوتاهيه . . إلخ، وأضيفت إليه أعداد الأرمن الموجودين في الولايات الشرقية مثل ولاية قارص وولاية وان من الولايات التـي كانت تحت الاحتلال الروسي، نرى أن مجموع نفوس الأرمن في الدولة العثمانية كان يراوح بين 600000 و800000 نسمة. وقد لاحظنا أن السيد بوغوز نوبار باشا، رئيس مندوبـي الأرمن يرسل في سنة 1918 تقريرًا إلى الوزير الفرنسي المفوض في وزارة الخارجية الفرنسية مونسيور كوته أدرج فيه الأرقام الآتـية بخصوص أعداد الأرمن المهجرين من الدولة العثمانية:

إلى قفقاسيا	250000
إلى إيران	40000
إلى سورية وفلسطين	80000
إلى الموصل وبغداد	20000

أي أن عدد المهجرين الأرمن من الدولة العثمانية هو 390000 أرمنـي، لكن عددهم الحقيقي كما يقول يراوح بين 600000 و700000 نسمة، وأن هذا الرقم لا يشمل المهجرين إلى الصحارى هنا وهناك[146].

نعلم من الأرقام التـي قدمها بوغوز نوبار باشا، أنه وجد، إضافة إلى المهجرين الارمن داخل البلد، أرمن تركوا الدولة العثمانية وهاجروا منها إلى الخارج، وأن عددهم بلغ 290 ألفاً (250+40=290 ألفاً). وبناءً عليه فإن طرحنا الرقم 290000 من مجموع المهجرين البالغ 600000-700000، يبقى ما يقارب 400000 مهجر وهو الرقم الذي أعطيناه. أي أن الرقم الذي قدمه رئيس مندوبـي الأرمن عام 1918 (أي بعد انتهاء عمليات التهجير) يقارب العدد الذي استخرجناه من الوثائق بدرجة كبيرة، وهو يشكل ردًا على مزاعم الأرمن حيث يبين عدد المهجرين الذين وصلوا إلى أمكنة سكناهم الجديدة بشكل آمن. أي أن الادعاء بقيام الدولة العثمانية بعمليات تطهير عرقي للأرمن متهافت ولا يملك أي سند حقيقي. كما نرى أن السفير الأمريكي في اسطنبول السيد مورغنثاو يقول في مذكراته إن وكيل الأرمن البروتستانت زنوب بازجيان زاره، لكنه تعجب جدًا من قوله:[147]

> زارنـي السيد زنوب بازجيان وكيل الأرمن البروتستانت، وكان سكمافونيان قد عرفنـي به إذ كانا صديقين في مرحلة الدراسة، وأعلمنـي بكثير عن الظروف الداخلية. وقد دهشت جدًا عندما قال لي إن الأرمن في دير الزور راضون جدًا عن حالهم. فقد نظموا حياتهم وباشروا مشاريعهم وأعمالهم التجارية. والظاهر أنهم كانوا من المهجرين الأوائل الذين وصلوا سالمين إلى هناك من

دون أن يُقتلوا في الطريق. وأعطاني قائمة تبين أمكنة مختلف المعسكرات وقال إنه يعتقد أن نصف مليون أرمني نقلوا إلى هذه المعسكرات. وكان يصر على وجوب مد يد المساعدة لهم قبل أن يحل فصل الشتاء البارد.

مما سبق، يظهر أن السفير الأمريكي دهش حقًا عندما سمع من فم أرمني أن المهجرين راضون عن أحوالهم. ويذكر السيد سفن هآيدين السويدي الجنسية الذي جاء إلى دير الزور في سنة 1917 أنه شاهد مع مترجمه الأرمني من اسطنبول مئات الخيم البيضاء على طول ضفة نهر الفرات، وكان الأرمن الآتون من جبهة القفقاس ومن حلب يقيمون فيها مع نسائهم وأطفالهم[148].

وكما شرحنا سابقاً فإن قرار التهجير صدر بعد قيام العصابات الإرمينية بخيانة دولتهم وطعنها من الخلف بهدف محاولة إقامة دولة إرمينية مستقلة. أي أن الدولة العثمانية اضطرت لاتخاذ قرار التهجير. ونعلم من الوثائق أن روسيا خدعت الأرمن وأقنعتهم بالثورة على دولتهم[149] حيث صدقوا وعود روسيا بأنها ستمنحهم الأراضي التي ستحتلها في أثناء الحرب، وأنها ستعترف بالدولة الإرمينية التي ستقام في هذه الأراضي[150].

وهناك منظومة شعرية كتبها ابن لأرمني يدعى مراد تفضح النوايا الحقيقية للأرمن بكل صراحة[151]. فأعمال العنف والتخريب والإرهاب التي بدأ بها الأرمن قبل عمليات التهجير استمرت حتى في أثناء نقل القوافل الإرمينية. فقيام الأرمن في المناطق الحدودية وفي المناطق الداخلية بالتعاون مع العدو وبعمليات مذابح جماعية للأهالي المسلمين لا يقتصر ذكره على الوثائق العثمانية فقط، بل ورد ذكر هذا الأمر في الوثائق الروسية أيضًا[152]. فعلى سبيل المثال تحوي هذه الوثائق معلومات عن أن تعديات الأرمن على المسلمين استمرت حتى بعد انتهاء الحرب. فمثلاً قامت وحدة عسكرية إرمينية قوامها 1200 جندي تحت قيادة أرمني اسمه هانوف عام 1919 بالدخول إلى ناهجيوان(*)، والمظالم التي قاموا بها هناك ضد المسلمين ليست إلا مثالاً واحدًا[153]. ونقرأ في البرقية التي أرسلها وكيل والي مأمورة العزيز السيد ممتاز بك بتاريخ 07 / 03 / 1921 أن الأرمن الذين دخلوا تحت حماية القوات الفرنسية(**) يعيشون أحلام تشكيل دولة إرمينية مستقلة تمتد من قيليقيا إلى أضنة[154].

لقد قررت الدولة العثمانية جمع الوثائق عن المظالم التي ارتكبها الأرمن بحق المسلمين، لذا أرسلت رسائل إلى المحافظات جميعها لتزويدها بكل الوثائق وصور المظالم التي ارتكبوها وصور الأسلحة التي ضبطت بحوزة العصابات الإرمينية[155]. وفي ضوء هذه الوثائق والصور صدر كتاب ‹آمال العصابات الأرمينية الثورية قبل إعلان المشروطية وبعدها›[156] .

(*) ناهجوان مقاطعة تقع الآن ضمن دولة أذربيجان (المترجم).

(**) كان الفرنسيون قد احتلوا في أواخر الحرب العالمية الأولى بعض المناطق الغربية في تركيا الحالية (المترجم).

2 / 1 / 8) الأرمن بعد إتمام عملية التهجير

تعرضت عملية التهجير إلى انقطاع بسبب الظروف المناخية أحياناً أو بسبب حدوث الزحام أحيانًا أخرى. ففي 25 / 11 / 1915 صدرت الأوامر إلى الولايات بإيقاف عملية التهجير موقتًا بسبب حلول الشتاء[157].

وفي 21 / 02 / 1916 صدر أمر إلى الولايات جميعها بإيقاف عملية التهجير نهائيًا، لكنه لا يشمل الأشخاص الضارين والمفسدين، وبين أن أي شخص تثبت علاقته بالعصابات الإرمينية سيعتقل فورًا، وسيرسل إلى سنجق دير الزور[158]. مع هذا، أرسلت الحكومة أمرًا عامًا، بسبب بعض الظروف العسكرية والإدارية، بعد عشرين يومًا من الأمر الأول، أي في 15 / 03 / 1916 إلى كافة السناجق والولايات تعلمها بأن تهجير الأرمن قد توقف نهائيًا، وأنه لن يكون هناك أي تهجير لأي سبب من الأسباب[159]. أما الأرمن الذين كانوا في الطريق في أثناء صدور هذا الأمر ولم يصلوا بعد إلى مناطق سكناهم الجديدة فالتعليمات التي صدرت أمرت بإسكانهم داخل الولايات التي توقفوا فيها.

ولما كان القسم الأعظم من المهجرين الأرمن قد سيقوا إلى سورية فقد ألغيت بطريركية الأرمن في اسطنبول ونقلت إلى القدس بتاريخ 10 / 08 / 1916. كما أدمجت الكنيستان الأرمنيتان في سيس وآق دامار، ونقلت أيضًا إلى مدينة القدس[160] حيث عين السيد شاهان أفندي كبير أساقفة سيس على رأس البطريركية الجديدة[161].

2 / 2) الوضع بعد التهجير وصدور قرار العودة

بعد انتهاء الحرب العالمية أصدرت الحكومة العثمانية قرارًا يسمح لكل أرمني مهجر بالعودة إلى مكان سكنه السابق. وفي الكتاب الرسمي الذي أرسله وزير الداخلية مصطفى باشا إلى الصدارة العظمى بتاريخ 4 / 01 / 1919 أوضح أنه تم اتخاذ التدابير اللازمة لعودة من أراد من الأرمن إلى أمكنة سكناهم السابقة، وأنه صدرت التعليمات للمناطق المعنية بهذا الصدد[162]. وحسب قرار العودة الذي اتخذته الحكومة في 30 / 12 / 1918:

1) يتم فقط نقل الراغبين في العودة إلى أمكنتهم السابقة، ولا ينقل أي شخص آخر.
2) لكي لا يصادف المهجرين صعوبات قاسية في الطرق في أثناء النقل، ولكي لا يجدوا صعوبة الإعاشة في الأمكنة التي يعودون إليها وجب اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هذا الأمر، والاتصال مع الإداريين في تلك المناطق قبل بدء عملية النقل والعودة إلى أمكنة السكنى السابقة.
3) تسلم للعائدين في مثل هذه الظروف بيوتهم وأراضيهم.
4) تخلى بيوت العائدين من المهجرين الذين أسكنوا فيها.
5) لكي لا يبقى أي عائد إلى بلده من دون سُكنى، يتم إسكان عدة عوائل معًا في بيت واحد مؤقتًا.

6) تعاد البنايات التـي تعطي إيرادات مثل المدارس والكنائس إلى الجماعات العائدة لها.
7) يعاد الأطفال الأيتام إن أراد أهلهم إلى أهاليهم وأوليائهم بعد تدقيق تام لهوياتهم أو إلى الجماعات التـي يعودون إليها.
8) إن أراد المهتدون الرجوع إلى دينهم السابق فيجوز لهم ذلك.
9) النساء الأرمنيات المهتديات واللائي تزوجن من رجال مسلمين يجوز لهن الرجوع إلى دينهن السابق. فإن رجعن فإن عقد زواجهن سيبطل تلقائيًا. أما المسائل والمشاكل حول الزوجة التي ترجع إلى دينها السابق ولا تريد مفارقة زوجها فتقوم الحاكم بحل تلك المسائل.
10) أموال الأرمن التـي لم تنقل إلى ملكية آخرين تعاد إليهم. أما إعادة الأموال التـي انتقلت إلى خزينة الدولة فتسلم إلى أصحابها بعد تدقيق الموظفين الماليين وموافقتهم، ويجب وضع تعليمات إيضاحية في هذا الموضوع.
11) يتم إرجاع أموال الأرمن التـي بيعت إلى مهجرين(*) آخرين كلما رجع أصحابها وتطبق الفقرة رقم 4 في هذا الصدد بحذافيرها.
12) إن كان المهاجرون قد نفذوا إصلاحات وتعميرات وإضافات في البيوت والأبنية التـي تعود للأرمن، وإذا كانوا زرعوا أشجار زيتون في بساتـين الزيتون وفي الأراضي المجاورة فيجب أخذ مصلحة الطرفين في الاعتبار عند إعادة هذه الأموال إلى أصحابها الأرمن.
13) المبالغ التـي تصرف على الأرمن المحتاجين من هؤلاء العائدين على إعاشتهم ومصاريف عودتهم تأخذ من مخصصات وزارة الحرب.
14) يجب إعلام الحكومة بعدد المسوقين حتى الآن، وكذلك إعلامها فيما بعد في منتصف كل شهر وفي آخره عن عدد المسوقين وعن أمكنة قدومهم والمناطق الي سينقلون إليها.
15) لا يسمح للأرمن الخارجين خارج حدود الدولة العثمانية بالعودة حتى إشعار آخر.

وشملت هذه الأحكام التـي وردت في هذا البيان أيضًا المهاجرين الروم الذين اضطروا إلى ترك أمكنة سكناهم.

2 / 3) الأرمن الذين عادوا إلى مواطنهم السابقة

هناك أرقام مختلفة وردت في مختلف المصادر عن أعداد الأرمن الذين عادوا إلى أمكنتهم السابقة بموجب هذا القرار. فالمعلومات الواردة في المحفوظات والمصادر الأجنبية أكثر من المعلومات الواردة في الأرشيف العثماني في هذا الصدد. ونعلم من هذه المصادر أن عدد الأرمن الباقين في بيوتهم في الأناضول بعد هدنة موندروس كان لا بأس به. كما

(*) كما ذكر سابقاً فقد طردت روسيا ما يقارب مليوناً من المسلمين من أراضيها إلى الدولة العثمانية التي اضطرت إلى إسكان بعضهم في البيوت التي خلت من أصحابها الأرمن بعد سوقهم إلى الولايات أخرى (المترجم).

أن أعدادًا كبيرة من الأرمن عادوا إلى أوطانهم السابقة من مناطق التهجير بعد قرار إنهاء التهجير، بل قدمت أعداد أكبر من الأرمن إلى الأمكنة التـي احتلتها دول التحالف، حتى أننا نجد أن أعداد الأرمن عام 1914 زادت عن السابق في المناطق التـي احتلتها.

كما أن إحدى الوثائق الأمريكية تذكر أنه قبل معاهدة «سيفر» كان عدد الأرمن في الأناضول الذين عادوا إلى أمكنتهم السابقة هو 644900[163]، كما قدمت وحدة الاستخبارات العسكرية للجيش الإنغليزي في البحر الأسود تقريرًا إلى وزارة الحرب الإنغليزية أوردت فيه مقارنة بين نفوس الأرمن في مدن الأناضول بين سنتـي 1914 و1918، ونجد في هذه الوثيقة أن مجمل نفوس الأرمن في الأناضول واسطنبول وأدرنة سنة 1914 هو 773430، ومجمل عدد نفوسهم في سنة 1918 هو 658900[164]. وتورد الإحصاءات في هذا التقرير أن عدد نفوس الأرمن في العام 1918 في معظم مدن الأناضول زاد عن عدد نفوسهم سنة 1914. فعلى سبيل المثال نجد أن عدد نفوس الأرمن في أنقرة عام 1914 كانت 54000 وأنه وصل عام 1918 إلى 80000، وكانت عددهم عام 1914 في طرابزون 40200 فأصبح 58000 عام 1918، وفي سيواس كان عددهم 151700 عام 1914 فأصبح 162000 نسمة عام 1918، وفي أضنة كان عددهم عام 1914 يبلغ 57700 فزاد عام 1918 إلى 72000.

وفي وثيقة أخرى في الأرشيف الوطنـي الأمريكي نجد إحصاءات وأرقامًا عن نفوس الأرمن في مدن الأناضول الذين شملهم التهجير، وعدد الذين لم يشملهم التهجير، وعدد الأرمن العائدين من هؤلاء المهجرين إلى أمكنتهم السابقة، وعدد الذين فقدوا حياتهم وعدد المفقودين، كما أوردت الوثيقة عدد الأرمن الذين جاؤوا بعد عام 1919 واستقروا في تركيا.

فمثلاً كان في مركز أضنة 25000 أرمنـيًا قبل الحرب، شمل التهجير 17000 منهم، وبقي 8000 منهم في أمكنتهم. وبعد الحرب عاد من أصل 17000 مهجرًا 12000 إلى أمكنة سكناهم السابقة، وبلغ عدد المفقودين والذين قضوا 5000 آلاف. أي أن عدد الأرمن في أضنة عام 1919 بلغ عشرين ألف. أما عدد الأرمن الجدد الذين قدموا إلى أضنة بعد عام 1919 فقد بلغ 30000، أي أن مجموع عدد الأرمن بلغ 50000 نسمة[165]. هذه الوثيقة تبين أن الأرمن قد عادوا إلى مواطنهم السابقة، وأن أعدادًا كبيرة منهم لم يشملهم التهجير فبقوا في أمكنتهم. وهذا الوضع ينسف تمامًا الإدعاء أن الأرمن قد تعرضوا لإبادة عرقية، لأن عدم تهجير الجميع وإبقاء قسم منهم في أمكنتهم يبطل ادعاء الإبادة. كما أن رجوع القسم الأعظم من المهجرين إلى أمكنتهم يبطل الزعم القائل إن أعدادًا كبيرة جدًا منهم قضوا في أثناء التهجير. والأمر الآخر الذي يلفت النظر وصول أرمن جدد من بلدات خارجية لم تذكر أسماؤها إلى بعض المدن بأعداد تزيد عن عدد نفوس تلك المدينة.

لقد حاولنا بالأمثلة، على نحو موجز، إيضاح كيف أن قسمًا كبيرًا من الأرمن المهجرين خارج الأناضول قد عادوا إلى أمكنة سكناهم السابقة . . حسنا! . . ولكن ما مصير الأرمن الذين لم يعودوا وعُدوا مفقودين!. حسب الأبحاث التـي قمنا بها تبين أن قسمًا من الذين لم يعودوا إلى أمكنة سكناهم السابقة هاجروا إلى بلدان مختلفة

منها الولايات المتحدة وفرنسة وبلدان أمريكا الجنوبية وأستراليا والهند وإيران وروسيا. وعندما ندرج عدد الذين هاجروا إلى تلك البلدان، وعدد الذين عادوا إلى أمكنة سكناهم السابقة وعدد الذين قتلوا وهم يحاربون ضمن جيوش دول الائتلاف في قائمة واحدة نحصل على رقم يقارب عدد الأرمن الذين كانوا يعيشون في الأناضول. وهذا يبين أن المفقودين لم يُقتلوا في الحقيقة بل هاجروا إلى بلدان أخرى، ولهذا السبب يتضح أن الزعم القائل إن أعدادًا كبيرة من الأرمن قد فقدوا ليس صحيحًا، وأن الأرمن الذين قيل إنهم قتلوا عام 1918 كانوا يعيشون في تلك البلدان. والدليل على هذا أننا إذا دققنا في قوائم المسافرين بحرًا من موانئ الأراضي العثمانية إلى الدول خارجها، وعلى رأسها الولايات المتحدة، يتبين لنا صحة هذا الأمر بكل وضوح. فقوائم المسافرين على هذه البواخر تحوي أسماء المسافرين وألقابهم وأعمارهم وجنسياتهم ورقم رحلة كل باخرة[166]، علمًا بأن حركة الهجرة هذه كانت قد بدأت قبل مطلع القرن الماضي1900. ولكي نتجنب التكرار هنا سنتحدث عن حركات الهجرة بعد عام 1914. وقد قمنا بإجراء أبحاث في وثائق العديد من البلدان ولاسيما في وثائق إنغلترا والولايات المتحدة وسويسرة عن عدد الأرمن الذين هاجروا من أراضي الدولة العثمانية إلى مختلف البلدان الأخرى فحصلنا على الأرقام التـي ندرجها في القائمة الآتـية:

البلدان التي تمت الهجرة إليها	السنة	العدد
روسيا	1918-1914	350000
إيران	1918-1914	40000
الولايات المتحدة الأمريكية	1918-1900	65000
أستراليا	1918-1915	30000
الهند	1918-1915	7000
الأرجنتـين	1918-1915	6000
فرنسة	1920-1914	100000
بلدان أخرى	1918-1914	50000
الذين قتلوا وهم يحاربون ضمن جيوش دول الائتلاف	1918-1914	200000
المجموع	**1918**	**848000**
عدد الأرمن الذين كانوا يعيشون في أراضي الدولة العثمانية مع عدد الأرمن الذين عادوا	1918	848000
العدد الإجمالي		**1492900**

2) التهجير

وكما يتبين من القائمة أعلاه فإن عدد الأرمن الذين هاجروا بين عامي 1914 و1920 يضاف إليه عدد الأرمن الذين كانوا يعيشون في أراضي الدولة العثمانية، يقارب عدد نفوس الأرمن الوارد في إحصاءات الدولة العثمانية، ويقارب أيضًا إحصاءات الدول الأجنبية. فإذا كان الأرمن قد تعرضوا لمذابح عام 1915 كما يدعون، فأي أرمن هاجروا بعد هذا التاريخ حسب ما يرد في الوثائق الأجنبية!. وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى نتساءل: ألم يهاجر هؤلاء الأرمن من مدن الأناضول!. وإن كانت الإجابة سلبية، فمن أي مناطق أتوا!، ومن كان أجدادهم الذين يعيشون في هذه البلدان!. إضافة إلى ذلك، كيف يمكن تفسير وجود قوائم المسافرين بالبواخر إلى هذه البلدان وفيها جميع التفاصيل المتعلقة بالمسافرين: أسماؤهم الأرمينية، جنسهم (ذكر أو أنثى) . . أعمارهم!، علمًا بأننا نستطيع معرفة أجداد الأرمن الذين يعيشون في أمريكا عبر التدقيق في أسماء العائلة أو اللقب. وفي أثناء حرب الاستقلال التركية قام الفرنسيون بإسكان أعداد كبيرة من الأرمن في غازي عينتاب ومرعش وأضنة، كما تم جمع الأرمن الذين كانوا قد هاجروا إلى مصر من منطقة جبل موسى، وأرسلوا إلى منطقة الجزيرة حيث تم تدريبهم عسكريًا في معسكر الفيلق الأرمني، ثم أرسلوا إلى الأناضول ببزة الجنود الفرنسيين. هذه حقيقة تاريخية معروفة[167] وهو ما يشرح أن ثلاثة طوابير من الطوابير الفرنسية الستة التي كانت موجودة في أضنة وغازي عينتاب ومرعش تشكلت من شباب الأرمن[168]. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى تم ترتيب قوائم بأعداد الأرمن الذين قاتلوا إلى جانب الجيش الفرنسي، وعدد الذين قضى منهم في الحرب. وتوجد في هذه القوائم أسماء المدن التي ولدوا فيها، وهم في غالبيتهم الساحقة من أرمن الدولة العثمانية. كما كانت هناك أعداد كبيرة من الأرمن في الجيش الروسي. والدليل على هذا أن بوغوز نوبار باشا[169] ذكر أنه يوجد في الجيش الروسي 150000 أرمنيًا، وأن 40000 منهم في أريوان ينتظرون على أهبة الاستعداد للانضمام. وهناك معلومات أكثر تفصيلاً في وثائق الأمم المتحدة في جنيف. وهذه الوثائق تشير إلى أن 200000 من الأرمن قُتلوا وهم يحاربون في صف دول الائتلاف في الحرب العالمية الأولى[170].

والخلاصة؛ فإن معظم الأرمن الذين تم ترحيلهم إلى سورية سنة 1915 عادوا إلى أمكنة سكناهم السابقة، بينما هاجر قسم منهم إلى الخارج طلبًا للعيش في ظروف أفضل. أما الأرمن الذين بقوا في الأناضول فقد هاجروا كذلك تدريجيًا إلى بلدان أخرى بين عامي 1920 و1950. فعلى سبيل المثال، بعد أن استعاد الجيش التركي مدينة إزمير من الجيش اليوناني رحل 120000 أرمنيًا إلى اليونان[171]. لذا على الذين يدعون أن الأرمن تعرضوا إلى مذابح وإبادة أن يأخذو في الاعتبار هذه الحقائق. فهذا واجب إنساني. وعليهم أن يقوموا بأبحاث ودراسات علمية أكثر جدية، وهذه الأبحاث والدراسات سوف تثبت بطلان الادعاءات المنحازة التي تتعارض مع الحقائق التاريخية.

3) الخاتمة

إن قرار الصدارة العظمى تهجير أرمن بعض الولايات العثمانية مثل وان وقارص وأرضروم بسبب خيانتهم للجيوش العثمانية التـي كانت تدافع عن البلد ضد الهجوم الروسي في الحرب العالمية الأولى، وقيامهم بالتعاون مع الغزاة الروس ما تسبب في سقوط هذه الولايات في أيدي المحتلين، يعد حقًا مشروعًا لكل دولة في الدفاع عن نفسها. لقد دفعت الدول الطامعة في تمزيق الدولة العثمانية واقتسامها مثل روسيا وإنغلترا وألمانيا وفرنسة هؤلاء الأرمن إلى العصيان والثورة والذين قاموا بدورهم بتشكيل العصابات المسلحة وقتل آلاف من المسلمين الأبرياء، حيث نفذوا العديد من المذابح الوحشية بهم في ولايات قارص ووان وإزميد وأرضروم وبتليس. هذه المذابح المرعبة وصلت إلى أبعاد اشمأز منها حتى قواد الجيوش المحتلة[1]. فقد ظهر أن الأرمن والروس قتلوا في قارص وأردهان 30000 مسلم[2]. وإذا أحصينا أعداد البشر الذين قضوا في المذابح في الولايات العثمانية الأخرى فسيتبين أنها تجاوزت مئات الآلاف من الضحايا الأبرياء.

لقد قامت الدولة العثمانية طوال فترة الحرب بإسكان الأرمن في مناطق معينة، وبدأت بهذا أولاً في المناطق القريبة من جبهات الحرب مع روسيا، ولكن عندما تبين لها

أن العصابات الأرمينية لم تتوقف عن أعمالها المشينة، ولم تنبذ التجسس على الدولة العثمانية لصالح الدول الأجنبية، فقد اضطرت إلى شمل التهجير بقية الأرمن، عدا الكثوليك والبروتستانت والأيتام والمرضى والنساء واللائي لا عائل لهن. أما الأرمن المخلصون للدولة العثمانية فلم يشملهم قرار التهجير.

لا شك أن عملية التهجير كانت معقدة وصعبة وذات مشاق. فمن البدهي أنه من غير الممكن القيام بتغيير أمكنة الآلاف من الأفراد بسهولة في مدة قصيرة. لكن مع هذا، كان قيام الحكومة بتعيين مسار القوافل ومحطات التجمع قبل البدء بالتهجير، ثم اختيار محطات القطار كأمكنة للتجمع والنقل بالقطارات، وتكفلها بمصاريف إعاشة المهجرين، وإرسال القوافل بحماية قوات الامن . . جعلت منها أكثر عمليات تبديل الأمكنة نظامًا في ذلك العصر. وطبعًا تعرضت هذه القوافل إلى عمليات هجوم وانتقام قام بها بعض الاهالي من أقرباء الذين تعرضوا لمذابح العصابات وذُبحوا بكل وحشية، ما أدى إلى قتل ما يقارب تسعة آلاف من الأرمن. كما حدثت حالات وفاة بسبب انتشار الأمراض والأوبئة بين المهجرين، وهذا أمر طبيعي وحاضر في كل عملية هجرة واسعة. فالأمر نفسه حدث للمهاجرين المسلمين الذين هاجروا من روملي (أي من المنطقة المسلمة في أوربة) إلى الأناضول في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ولا شك في أن هذا الأمر لم يكن مقصودًا ولا في بال الذين أصدروا قرار التهجير، لأننا نرى أن الحكومة بدأت تتخذ التدابير المختلفة لإزالة هذه السلبيات، فأصدرت الأوامر بعدم إرسال القوافل إلا تحت حراسة كافية. كما أمرت بإنزال العقوبات بحق الأشخاص الذين أساؤوا استعمال سلطاتهم ولم ينفذوا واجباتهم في عمليات التهجير. كما أصدرت قرارًا بعد انتهاء الحرب بالسماح لمن يريد العودة إلى أمكنتهم من الأرمن[3]، وسنت القوانين بخصوص حقوق هؤلاء العائدين، وسُمح لمن بدل دينه، لتفادي التهجير، بالارتداد. كما تم تسليم الأطفال الأرمن من الأيتام الذين وزعوا على بعض العائلات المسلمة لرعايتهم إلى لجنة شكلت من الأرمن[4]. كما استمرت الحكومة بإعاشة العائدين لفترة محددة[5]، وشكلت لجان سماع شكاوى الأرمن ضد من أساء التصرف معهم أو أصابوهم بالضرر[6]، وأعيدت للعائدين أموالهم[7]، وتكفلت الدولة بمصاريفهم[8]، وأعفوا من بعض الضرائب[9]، وأعيدت لهم ممتلكاتهم التي وضعت تحت الحماية في بعض الدوائر الرسمية[10]، إضافة إلى تشكيل لجان بخصوص موضوع إعادة أموال العائدين.

هذه المعلومات التي ذكرناها آنفاً تبرهن على أنه لم يكن لدى الحكومة العثمانية أي نية للقيام بحملة إبادة أو تطهير عرقي للأرمن، بل إنها قامت بعملية التهجير في فترة الحرب فقط وكتدبير دفاع عن نفسها ولضمان أمنها. والدليل على هذا أنها سمحت للأرمن بعد انتهاء الحرب بالعودة إلى أمكنة سكناهم السابقة. ولا ننسى أيضًا أن العديد من الأرمن ساعدوا جيوش الاحتلال مثل جيوش روسيا وإنغلترا وفرنسة التي احتلت

تركيا لفترة، وقاتلوا في صفوفها ضد بلدهم[11]. لقد نفذ أولئك الأرمن في أثناء الاحتلال مذابح وحشية ضد الأهالي المسلمين الأبرياء تشيب من هولها الأبدان. وانعكست هذه المذابح في الوثائق الرسمية لدول الاحتلال. فعندما غادرت قوات الاحتلال الأناضول انسحب معها أولئك الأرمن وتركوا البلاد وكان عددهم كبيرًا. إن القرارات التـي اتخذتها الدولة العثمانية، والتـي ذكرناها بإيجاز، ليست ما تتبعه دولة لها نية الإبادة والتطهير العرقي. ثم إنه لم يعثر في الوثائق السرية في مديرية الأمن العامة المرتبطة بوزارة الداخلية أو في شعبة قلم الشفرة، أي إشارة أو أوامر بخصوص هذا التطهير المزعوم. بل إنه ليس ثمة حتى مفهوم أو تعبير التطهير العرقي صراحة أو ضمنـيا. ثم إن القناصل، ولاسيما قناصل الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الصحفيين الذين كانوا يتابعون عملية التهجير ويلتقطون لها الصور، لم يذكر أي منهم أي منجة تعرض لها الأرمن. هذه هي الحقيقة الي نكتشفها من تدقيق الوثائق. ولكن من الغريب أنه مع كل هذا رأينا بعض التقارير في أوربة وفي الولايات المتحدة ومن السفير الأمريكي ومقالات نشرت في بعض الصحف الأوربية تحدثت عن مذابح وقعت للأرمن، حيث تم نشرها على نطاق واسع أمام الرأي العام الأوربي. ولا شك في أن عدم سماح الدولة العثمانية بتقسيم الأناضول، وقيامها بعملية التهجير هذه أقام سدًا في وجه تلك المؤامرات وخيب آمال الطامعين. هذا هو السبب الرئيس لتلك التقارير والمقالات. ولو كانت تلك التقارير صحيحة لكان بإمكان دول الحلفاء التـي احتلت اسطنبول في نهاية الحرب العالمية الأولى البحث والتفتـيش في الوثائق العثمانية الموجودة في الأرشيف العثمانـي الذي كان تحت يدها ولنشرت على الملأ الوثائق التـي تدين الدولة العثمانية، ومن ثم الوصول إلى المجرمين الحقيقيين المسؤولين عن هذه المذابح المزعومة. وفعلاً لقد قامت إنغلترا باعتقال العديد من رجال الدولة العثمانية المتهمين بالتطهير العرقي للأرمن ونفتهم إلى جزيرة مالطا. وكانت تعد العدة لمحاكمتهم، ولكنها تخلت عن ذلك بعدما أخفقت في العثور حتى على وثيقة واحدة تشير إلى وقوع تطهير عرقي، أي أنها لم تعثر على دليل واحد يدين أي منهم.

إن مؤرخين في الدول التـي تتهم تركيا بتنظيم تطهير عرقي بحق الأرمن يقومون منذ سنوات بأبحاث وتدقيقات في الأرشيف العثماني. وطبع العديد منهم هذه الدراسات وتم نشرها في بلدانهم. وشكلت هذه الدراسات مساهمات مهمة في علم التأريخ. وفي هذه الدراسات والكتب تم تقديم الوثائق العثمانية كأهم الوثائق. ولكن من الغريب إن العالم الغربـي لا يثق بالأرشيف العثمانـي (الذي وثق به أكثر من ثلاثة آلاف مؤرخ وباحث) عندما يكون الأمر متعلقًا بموضوع الأرمن. كما لم يثق العالم الغربـي بالكتب والدراسات والابحاث التاريخية التـي نشرت من قبل المؤرخين والباحثين الأتراك، ويتصرف العالم الغربـي تجاه هذه الوثائق مثلما تصرف عام 1915 حيث عدها عديمة القيمة له، لكن من منطلق سياسي وليس علميًا.

ومن الأمور الي تدعوا للاستغراب بهذا الخصوص أنه منذ عام 1921 وحتى عام 2001 يدعي البعض أن الوثائق العثمانية، التـي انكب على دراستها أكثر من ثلاثة آلاف باحث من مختلف أرجاء العالم، ليست مفتوحة أمام الباحثين لدراستها. وهناك أمر آخر يستدعي النظر هو وجود العديد من المؤرخين الذين يتفادون البحث في موضوع الأرمن إما لأسباب سياسية أو أمنية. لذا نجد أنه من بين 610 باحث من الولايات المتحدة في الأرشيف العثمانـي و150 باحث من فرنسة و75 باحث من إنغلترا و170 باحث من ألمانيا، لا يوجد بينهم من يقارب موضوع الأرمن في الأرشيف، هذا إذا استثنينا مؤرخين قلائل جدًا لا يتحدرون من أصل أرمنـي. ومع أن الإذن أعطي للبحث في هذا الأرشيف للعالمين هلمار كايسر وآراصارافيان، اللذان يبحثان في هذا الموضوع، ويتهمان الدولة العثمانية بإجراء مذبحة ضد الأرمن، ومع أنه تم إعطاء الباحث الأول ستة آلاف وثيقة مستنسخة، ولكن الادعاء لا يزال قائمًا بأن الأرشيف العثمانـي غير مفتوح أمام الباحثين والمؤرخين. هذا بدوره يفضح في الحقيقة أهداف هؤلاء المتمثلة بإحياء «المسألة الشرقية» التـي كانت إحدى أعمدة السياسة الخارجية للدول الأوربية.

وفي الجدول الآتـي ندرج عدد الباحثين الأجانب وبلدانهم الذين درسوا الأرشيف العثمانـي من مطلع عام 1991 إلى عام 2001. ففي خلال هذه السنوات الثلاث أنجز باحثون من 52 بلدًا 549 بحثًا. ومع هذا لم يتناول أي منهم موضوع الأرمن، ولم يطلبوا الإذن بذلك. وهذا يبين مدى كذب الزعم القائل إن الأرشيف العثمانـي غير مفتوح أمام الباحثين والمؤرخين.

البلد	1998	1999	2000	2001	المجموع
السنة	العدد				
الولايات المتحدة الأمريكية	36	50	35	3	124
ألمانيا	6	14	19	2	41
ألبانيا	5	3	5		13
أستراليا		3			3
أذربيجان	3	5	1		9
البوسنة والهرسك	6	1			7
بلغاريا	3	3	12		13
الجزائر		2	1		3
جمهورية التشيك	1	2	1		4
فلسطين	3				4
فرنسة	9	14	12		35
كوريا الجنوبية	2				2

البلد	السنة 1998	1999	2000	2001	المجموع
	العدد				
كوريا الجنوبية	2				2
جورجيا	2		1		3
كرواتيا	3	2	1		6
هولندا		5	2		7
إنغلترا	6	6	3	2	17
العراق		3	2		5
إيران	7	1	1		9
إسرائيل	6	1	3		10
إيطاليا	3	2	10		15
اليابان	17	18	17		52
كندا			3		3
جمهورية شمال قبرص		1	2		3
ليبيا			4		4
لبنان	4	3	7		14
المجر		4	5		9
مقدونيا	6	1	2		9
مصر	2	2	3		7
رومانيا	1	6	6		13
روسيا	6		2		8
السودان	1	2	1		4
المملكة السعودية	3	2	2		7
تونس	3	4	3		10
تركمنستان	3		1		4
أكرانيا	2	1	1		4
الأردن	2	1	4		7
اليمن	3	1			4
يوغسلافيا	4	6	3		13
اليونان	5	7	7		19
المجموع	**170**	**181**	**189**	**7**	**549**

ويتوجب أيضًا إضافة بعض الباحثين الآخرين إلى القائمة السابقة، فهناك باحث واحد من كل من النمسا وإثيوبيا والمغرب وإرلندة وإسبانيا وسويسرا وقازخستان وقبرص الجنوبية وقوصوه والنرويج وبولونيا وسورية وعُمان.

وإننا على قناعة بأنه لو قدم اقتراح بتشكيل لجنة تاريخية من مؤرخي الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وباشتراك مؤرخين أتراك للبحث المشترك حول قضية الأرمن منذ ظهورها وحتى انتهاء عملية التهجير، وكذلك البحث عن الدول التي قامت بتحريض الأرمن وتشجيعهم ودفعهم لعمليات القتل والإرهاب، والدول قامت بإمدادهم بالمال والسلاح، وقيام هذه اللجنة بتدقيق أرشيف دول عديدة مثل الدولة العثمانية وروسيا وألمانيا وفرنسة وإنغلترا وأرمينا وأرشيف الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا . . فسيرفضه الأرمن، ولن يقبل مثلما لم تقبل الدول الغربية اقتراح الدولة العثمانية في سنة 1919 تشكيل لجنة من الحقوقيين الحايدين للتدقيق في عملية تهجير الأرمن. ولو كان ادعاؤهم بأن 1,5 مليون من الأرمن قد قتلوا صحيحًا، فألا يعني ذلك وجود مقابر جماعية لهم!. فأين هذه المقابر الجماعية المزعومة!. لكننا نعلم أمكنة المقابر الجماعية للأهالي المسلمين، والبنايات التي هدمت وأحرقت في مدينة وان قائمة وشاهدة على ما قام به أشقياء الأرمن، لكننا لا نعثر على أي مقبرة جماعية واحدة للأرمن. أم أن هدف هذه المزاعم التغطية على مذابح الفرنسيين ضد الجزائريين، ومذابحهم في أضنة ضد الأتراك، والتغطية على مذابح الإنغليز في الهند وفي إفريقية، وعلى مذابح الأمريكيين ضد المنادرة وغيرهم، وعلى مذابح الألمان ضد اليهود، ومذابح الروس أولاً ضد اليهود ثم ضد الأتراك. هذا هو الهدف!. التغطية على هذه المذابح وعمليات التطهير العرقي ودفعها إلى زوايا النسيان؟.

4) الملاحق(*)

برقية ترمن معاون قنصل وان السرية

رقم 295

25/12 آذار 1908

استانبول 1908

في 10 آذار جرح أحد الإرهابيين الخائن دافيد جرحاً بليغاً، وهرب. وبتحريض من الشرطة والدرك بدأ المسلمون الهائجون بقتل الأرمن الأبرياء العزل من السلاح، العائدين من السوق. تمكن الفريق الذي حضر فورًا مع ضباطه وعساكره، من وقف المذبحة، بالتدابير العاجلة التي اتخذها، ولولا ذلك لوقعت مذبحة كبيرة جدًا. تحركت أنا وزملائي فورًا لتهدئة الأرمن وتأمين سلامة عودتهم من السوق. استمر القتل الإفرادي حتى الليل. وعند الليل كانت الجثث جميعها قد دفنت أو ألقي بها في مختلف الأنهار. وفي

(*) ترجم الملاحق باللغة التركية (ص 119-127 من النص الأصلي التركي): فاروق مصطفى.

صباح 11 آذار طفنا في أطراف المدينة، وتمكنا بمساعدة العساكر من إيصال حوالي 300 أرمني باق في السوق، إلى حي الأرمن. ثم طلبنا من الوالي إرسال عساكر فورًا بقيادة ضباط مسؤولين، إلى الأحياء الخطرة وإلى السوق، وتوقيف القتلة والمحرضين. إننا قلقون للغاية. تبين حتى الآن أن عدد القتلى 33 قتيلاً والجرحى 6 جرحى، والمفقودين 23. تصرف الفريق تصرفاً جيدًا جدًا. الوالي يريد التهدئة، لكنه يخاف من المسلمين. على الباب العالي دعم الوالي والفريق. أنا وزملائي نرغب من الباب العالي أن يكافئ الفريق فورًا على الفعاليات التي أبداها.

برقية ترمن معاون قنصل وان السرية

رقم 295
26/13 آذار 1908
استانبول 1908

الوضع يزداد سوءاً مع مرور الوقت، مات دافيد قبل قليل. يشاع أن المسلمين سوف يهجمون على الأرمن ويُعملون فيهم السيف. أرسلنا إلى الوالي مذكرة جماعية نطالبه فيها باتخاذ التدابير العاجلة، وتوقيف المدبرين. وسيكون حسناً لو أن الوالي أعطى الأمر نفسه للفريق. كما يجب إصدار الأوامر إلى القيادات الحميدية بعدم التعرض للمسيحيين. هناك بلبلة وقلق في المدينة، الثوار يتسلحون لحماية الأحياء الأرمنية هناك خطر المجاعة، كما أن هناك حاجة للدعم المالي.

خبر من زينوفيف د ت س

رقم 62
28/15 آذار 1908

أقدم لكم صور البرقيات الأربع الواردة من قناصلنا في الطرف الآسيوي من تركيا. تتحدث هذه البرقيات عن الوضع المؤسف في تركيا الآسيوية.

....

حصلت من رئيس الوزراء على إيضاحات هامة جدًا عن قاسم قاطع الطريق الكردي المشهور الذي برز اسمه وعُرف ب (الجامح) في وادي موش. والذي اعترف بذنبه منذ زمن قريب للسلطات المحلية، ثم أعفي عنه وكلف بالبحث عن المناضلين الأرمن في وادي موش. وتم العفو فعلاً عن قاسم المذكور أعلاه من قبل السلطان، برجاء من صفوت باشا متصرف موش، ومن المشير زكي باشا قائد فيلق المشاة التركي الرابع

والمعروف بأنه حامي الأكراد. وقد تم تكليف قاسم بالبحث عن المناضلين الأرمن من قبل صفوت باشا الذي مر ذكره. ولم يوافق فوزي باشا (ص 22) الموجود على رأس الولاية على هذا. لأنه رجل جدي ذو ضمير ووجدان لا يرى مثل هذه الأمور صوابًا في أي وقت. لذلك أصر على عزل المتصرف من وظيفته وتقديمه إلى المحاكمة. ولهذا صدر أمر إلى مدير الولاية بإيقاف البحث الذي كلف به قاسم .

لم يتطرق رئيس الوزراء إلى الحديث عما إذا كان قائد فيلق المشاة التركي الرابع الذي لطخ نفسه بجرائم عديدة، سوف يسأل عن وضع قاطع الطريق تحت حمايته، أم لا. وبرأيي فإن تصرف زكي باشا هذا أيضاً سوف يمر دون عقاب .

إن اغتيال المناضلين الأرمن واحدًا من بينهم يدعى دافيد كان سببًا في أن تعم الفوضى في وان. فقد خان دافيد رفاقه وذكر أسماءهم للسلطات التركية. وبتحريض من الشرطة والدرك هاجم المسلمون الأرمن المدنيين العزل فقتل 33، وجرح 6، وبلغ عدد المفقودين 23، وبفضل التدابير العاقلة التي اتخذها الفريق قائد المنطقة العسكري، وبتدخل القناصل، لم تتسع مذبحة الأرمن إلى حد كبير.

تلقيت البرقية الثانية من معاون قنصل وان المؤرخه في 13/ 26 من هذا الشهر، بعد حديثي مع رئيس الوزراء. فأرسلت مضمون البرقية إلى فريد باشا مع ترجمان السفارة الأول .

وقد أدلى رئيس الوزراء بتصريح إلى د س ت مايكوف قال فيه إنه بناءً على البرقيات الواردة من السلطات المحلية فإن الوضع في وان خطيرٌ جدًا، وإن الوالي طلب من الباب العالي إرسال ثماني وحدات عسكرية للحفاظ على الأمن العام. لكن الواقع الآن أنه أرسلت وحدتان عسكريتان. (صفحة 23) ولقد حاول رئيس الوزراء في حديثه معي أن يحمل تآمر الثوار الأرمن حصرًا مسؤولية الفوضى والشغب الذي حصل في وان، وأن الحكومة التركية لن تكون مسؤولةً عما يجري .

اعترضت على فريد باشا، وقلت إن لجوء الثوار الأرمن إلى الجرائم، وإن مثل هذا الإخلال بالنظام، هو نتيجة طبيعية للضغط المنظم الذي يمارسه المسلمون على الأرمن، ولاستفزازهم، لإجبارهم على الرحيل عن تركيا. وهكذا حاولت لفت انتباه الحكومة التركية إلى نتائج مثل هذه التحركات الخطيرة. لكن مع الأسف لم يتم الاهتمام بالقدر الكافي بتوصياتي التي أوصيت بها بنية حسنة.

صورة برقية ترمن معاون قنصل وان

رقم 523/113 ملحق

20/7 آيار 1908

استانبول 1908

بدأت البارحة عمليات التفتيش. اتخذت كافة التدابير الاحتياطية. تم بمساعدة المخبرين اعتقال 12 فدائيًا من دون مقاومة. كانوا مختبئين في شبكة المجاري المائية تحت الأرض. كان أحدهم هو قائدهم، وقاتل دافيد في الوقت نفسه. عثر على كميات كبيرة من الأوراق. تم استتباب النظام تمامًا بفضل التدابير الفعالة التي اتخذتها السلطات الرسمية. لم يتم العثور بعد على السلاح وعلى القادة الثلاث الآخرين. وبحسب ما يروى فإن هناك بين المعتقلين أشخاص من التابعية الروسية. كيف سأتصرف تجاه هؤلاء. إنني بانتظار توجيهاتكم بكل احترام. قدم طاهر باشا إلى هوشاب في طريقه إلى الحدود. وصلت الأموال. ستقوم لجنة بتوزيع الخبز على الجموع التي تعاني الجوع.

الوضع في الإمبراطورية العثمانية

خبر سري من د س ت سينوفيف

رقم 37

21 شباط/ 6 آذار 1909

قام المسلمون في قضاء مرعش التابع لولاية حلب ببعض التحركات والاجراءات تجاه المسيحيين في بداية كانون الأول. ويشكو المسيحيون كثيرًا وخاصةً منهم الارمن، من مثل هذه الإجراءات. وقد وردت في الآونة الأخيرة شكايات كثيرة من ولايات قسطا مونو، وأنقره وسيواس ومعمورة العزيز. إذ يبرز الشغب والشجار بين المسلمين والمسيحيين بشكل مستمر في هذه المناطق.

الاكراد في ولاية أرضروم لا يقبلون بنظام الحكم الجديد. وهم يعارضون، بواسطة أقاربهم الموجودين في كتيبة حميدية التي شكلت منهم، دفع الرسوم، ويعلنون صراحة عدم قبولهم الحكومة الجديدة.

جرأة الأرمن التي استمدوها من تطبيق الدستور من جديد، وتصرفاتهم الوقحة، وإعجابهم بأنفسهم، بل وحتى سلوكهم المغرور، أيقظ الكراهية والنفور منهم بين المسلمين.

وزالت الثقة بالأرمن حتى بين طليعة الشباب التركي. يكدس الأرمن الأسلحة بكيات كبيرة، رغم مراقبة الشباب التركي الشديدة. وبحسب المعلومات التي أعلمنا بها قنصلنا في أرضروم، فإن الأرمن يشترون السلاح بكثرة، ويبدو كأن أمورًا حيوية

ستقع في أرضوم.

الاكراد وإن كانوا يتصرفون نفس التصرف تجاه الارمن. ولا تتمكن الإدارة المحلية بأي شكل من القيام بأي تحريك لإنهاء تصرفات الاكراد الكيفية.

كان قد انتخب في وان نائبان مسلمان ونائب أرمنـي واحد ولم يكن المسلمون يضمرون أي عداء تجاه المسيحيين. ويعمل الأتراك على إقامة علاقات صداقة مع الأرمن. لكن الأرمن وبتحريض من المتآمرين، لم يتمكنوا من التقرب من الاتراك.

وفيما لم يكن الأرمن في بيتليس يشكون من الاتراك، أو من الأكراد، تؤسس اللجان الثورية الأرمنية الجمعيات التـي تقوم بنشاطات واسعة، إذ يجتمع أعضاء الجمعية كل يوم أحد في كنيسة بيتليس فيتظاهرون ويلقون الخطب. إنهم يجمعون الأرمن ذوي الأفكار الثورية في مكان واحد ويحرضونهم على محاربة نظام الحكم. وعندما منعت المظاهرات الأرمن من إلصاق الملصقات التـي تحمل معنى الدعوى نفسها، في كل مكان. ويتم بيد الأرمن في هذه الفترة جمع الرسوم لسد احتـياجات الثورة، واحتج كثير من الأرمن بأن هذه التصرفات لن تجلب على الأرمن سوى الضرر، وإنهم لن يدفعوا أموالاً من أجل السلاح، وعلى إثر ذلك هددت اللجان الثورية باستعمال الشدة، وبإعمال السيف في المعارضين. وعلمنا أنه تم بهذا الشكل إسكات هذه المجموعات.

لعناية س د سازانوف . .

رقم 29326/117

تشرين الثانـي 1912

وردت في المذكرة رقم 755 في 5تشرين الثانـي رسالة رئيس مستشارية الوزراء (31 تشرين الأول 1912) وقد أضاف في الرسالة خمس مواد بشأن حماية أرمن تركيا. كما أشير إلى ضرورة اشتراكي في بحث هذا الموضوع. وقد التقيت يوم استلمت الرسالة باثنين من كبار الأرمن (المناضلين) هما أزهوراب عضو البرلمان التركي السابق، ومارديكيان عضو مستشارية البطريركية الأرمنية. وقد أفاد هذان الشخصان أنهما لن يتكلما باسميهما بل سيتكلمان باسم البطريركية الأرمنية وباسم الأمة الأرمنية، وشرحا بيأس وتشاؤم تزايد الفوضى في الإمبراطورية التركية مع مرور الوقت، وأن وضع الشعب الأرمنـي يزداد سوءاً يوماً إثر يوم.

(صفحة 645) طلباتنا بسيطة جدًا قال ج زوهراب ومارديكيان (إننا نطالب فقط بعدم التعدي على حياتنا وممتلكاتنا، وبحقنا في الحياة في إطار القانون، لكن الحكومة التركية لن تتمكن من تأمين حقوقنا هذه، أو إنها لا تريد تأمينها. عندما أعلنت المشروطية (الدستور) في تركيا، أيدها الأرمن من الأعماق مفكرين بأن العذاب الذي استمر قروناً قد انتهى، حتى إنهم غضوا الطرف عن مذبحة أضنة التـي وقعت عام

1909، واعتبروا أن مسؤوليتها تقع على النظام السابق، لكن الأحداث التي جرت فيما بعد جعلت الأرمن يندمون على أنهم صدقوا بسهولة. فالأكراد كما هم منذ القديم يسلبون وينهبون من الشعب الأرمني الذي لا حماية له، ويذبحونه، ويستبدون به. لكن الإداريين الأتراك كما في كل زمان لا يتخذون أي إجراء لمنع أولئك، رغم أنهم يرون هذه الفظائع. الأراضي التي استولى عليها الأكراد لم تُعَد إلى الأرمن، لذلك فوضع الأرمن سيء جدًا. وقد بدأت في الأونة الأخيرة ترد الأخبار عن التحضير لمذابح جديدة. كل هذه الأمور أوقعت أرمن تركيا في يأس.

بعد ذلك جرى الحديث عن سبب زيارة الهيئة الأرمنية، فأوضحا (أنه ليس أمام الشعب الأرمني من حل سوى مراجعة روسيا) فروسيا هي الوحيدة التي يمكنها أن تنقذهم من هذا الوضع. وفي أثناء حديثهم أوضحا هذا أيضًا «إن الشعب الأرمني لم يعد يثق بأي إصلاح تركي حتى لو كان تحت رقابة أوربية. فهم يرون أن نتائج إصلاحات مقدونيا الفاشلة تبين أن الشعب لن يستفيد أية فائدة طالما كان الإداريون الأتراك في السلطة». وعلى هذا، فبحسب تفكير زوهراب وماردیکیان فإن الشعب الأرمني يمكنه أن يتخلص بتدبير جذري (راديكالي)، وهذا يكون باحتلال روسيا الولايات الأرمنية، على أن لا يكون هذا الاحتلال عابرًا، بل يجب أن يكون احتلالاً دائمًا بقدر احتلال النمسا للبوسنة حتى عام 1908 (صفحة 646) إن كافة الأحزاب الأرمنية بما فيها حزب الطاشناق تطالب الآن بالاحتلال الروسي.

قلت لهما آخذاً بعين الاعتبار أن إبعاد الأرمن عنا لن يكون مناسبًا لمصالحنا (إن الحكومة الروسية وكالعادة على مر العصور تنظر إلى مصائب الشعب الأرمني بتأثر بالغ).

وأجبت على دعوة ممثلي الأرمن إجابة متزنة جدًا. لكنني وعدت بإيصال كل ما قيل إلى قصر الامبراطورية الروسية، وبينت أنه لا يمكن التدخل بأي شكل ما لم تضع حرب البلقان أوزارها.

لاشك أبدًا زورهاب وماردیکیان يعبران عن تطلعات الشعب الأرمني وآماله. كان ماردیکیان حاضرًا المحادثة التي أجريتها مع البطرك أرشاروني، ومنحني ذلك ثقة أكبر. كرر البطرك الأرمني ما قاله ممثلاً للأرمن، وتوسل بشدة أن تعمل الامبراطورية الروسية على إنقاذ الشعب الأرمني المسكين.

منذ عام 1894 إلى عام 1896 وحتى اليوم، أي منذ مذابح الأرمن، لم يحدث في اسطنبول أي تغيير أو تطوير. فالفرمانات التي أصدرها عبد الحميد في 20 تشرين الأول 1895 بشأن الولايات الأرمنية تحت ضغط روسيا وفرنسا وإنغلترا، بقيت كأحرف ميتة. مع تطور الوضع تثير قضية الأراضي التوتر. ثمة أراض كثيرة يسيطر عليها الأكراد، لكن الحكومة تدعمهم بدلاً من اتخاذ التدابير ومنعهم. وقناصلنا، جميعهم، يتحدثون عن مختلف أعمال السلب والنهب والظلم والاضطهاد الذي يمارسه الاكراد. فهم

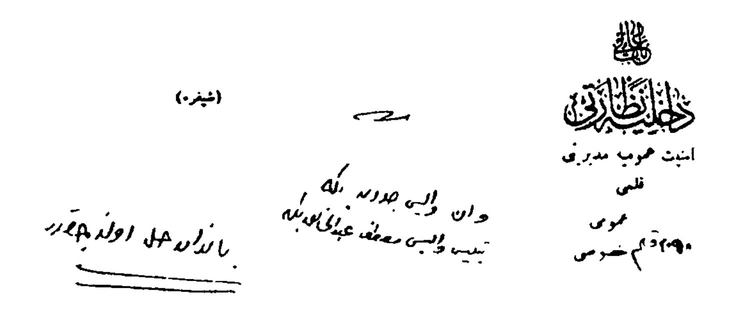
يجبرون النساء الأرمنيات على أن يسلمن، ولا يعد هؤلاء المجرمون في أي يوم من الأيام مسؤولين عما اقترفوه. التقرير الذي قدمه البطرك للباب العالي ولوزير العدل يشرح الواقع، وما يتعرض له الأرمن على يد أتباع السلطة من نهب وظلم وفظائع.

هذه الإيضاحات كلها تبين أن الشعب الأرمنـي يتمسك بطرف روسيا مع مرور الزمن. وتبدو هذه الرغبة صادقة ونابعة من الأعماق. وهذا الميل إلى روسيا منتشر بين البرجوازية والمثقفين الأرمن أيضًا. الأحزاب الثورية بدأت تفقد مكانتها، وحلت محلها أحزاب جديدة تأسست على برامج محافظة. وبحسب ما أفادنا به قناصلنا في وان وبيازيدوبيتليس وأرضروم وطرابزون فإن الأرمن في هذه الولايات مؤيدون لروسيا، وهم بانتظار وصول جيوشنا، او يطالبون بإجراء إصلاحات تحت إشراف روسيا. وبحسب ما أعلمنا به قنصل بيازيد في 21 تشرين الثاني، فإن كافة الأرمن يتصرفون الآن تصرفًا عدائيًا تجاه تركيا ويطالبون بالحماية الروسية، وينتظرون قيام الجيش الروسي باحتلال الأراضي الإرمينية، وبطرك الأرمن يتوسل روسيا لإنقاذ الشعب الإرمينـي الموجود في تركيا.

برأي علينا الاستمرار في موقفنا الداعم هذا، ويجب ألا ننسى أن الوضع في الولايات التركية الإرمينية مثير للقلق، ومن المحتمل اندلاع تمردات وقلاقل في أي لحظة. وإذا لم يثق قياديو هذا الشعب بأنهم سيحصلون على مساندتنا ودعمنا لهم في في حال حصول منجة، فإنهم سيلجؤون إلى "الدول الثلاث". وعندها نضيع فرصتنا، وتنتقل إلى الدول الاوربية. برأيي علينا أن نخبر البطرك ومختلف الفئات في اسطنبول بأن الدولة الروسية تنظر بجدية وواقعية إلى مطالب الشعب الأرمنـي. فمثل هذه الوعود تعزز من ثقة الأرمن بنا وتزيدها، وتوقظ فيهم الآمال، وتحول دون لجوئهم إلى الدول الكبرى في حال وقوع أي منجة.

لكن احتلالنا الولايات الإرمينية لم يحن بعد. في الوقت نفسه علينا عدم نسيان المصير الكئيب للإصلاحات الإرمينية التـي جرت في عام 1889. في حال استمرار الوضع الفوضوي في تركيا، فإن أي إصلاحات لا يمكنها وقتها أن تهدئ من الوضع، وربما سيكون من الضروري عندها دخول جنودنا إلى تلك المناطق.

5) الوثائق


(شيفره)

داخلیه نظارتی

امنیت عمومیه مدیریتی

قلمی

الوثيقة 1: إخراج الأرمن المتواجدين بكثرة في ولايتي وان وبتليس وطردهم منها
[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 52/282].

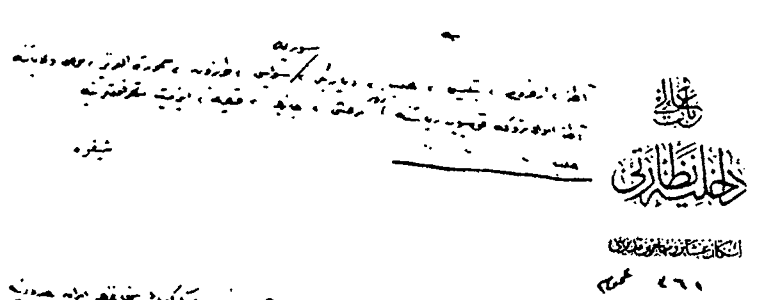
مذاكراتنه مخصوص ضبط نامه

خلاصهٔ مآل

قرار

الوثيقة 2-1/2: القرار الصادر عن مجلس الوزراء بخصوص التهجير
[أوراق الباب العالي، مضابط مجلس الوزراء رقم 198/163].

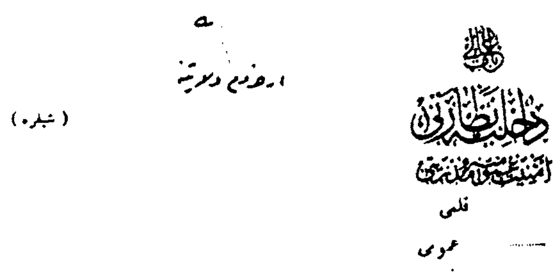
الوثيقة 2/2



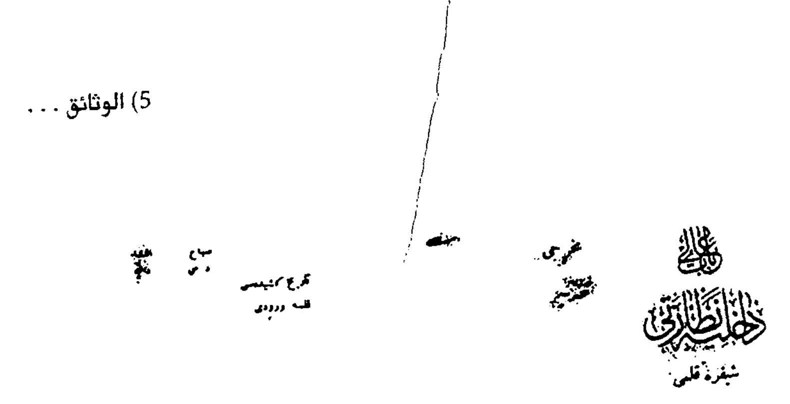
الوثيقة 3: توسيع الامكنة المخصصة لإسكان الأرمن
[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 315/54].

الوثيقة 4: الأسس والأهداف الواجب مراعاتها عند تهجير الأرمن

[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 292/55].



الوثيقة 5: وجوب المحافظة على سلامة الأرمن المهجرين وإنزال العقوبات بمن يعتدي عليهم [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 10/54].


باب عالی
داخلیه نظارتی
شیفره قلمی

الوثيقة 6: الأرمن المهجرون من قونية
[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العمومية، الشعبة الثانية، رقم 99/68].

باب عالی

داخلیه نظارتی

شیفره قلمی

الوثيقة 7: تهجير الأرمن من بيرجك

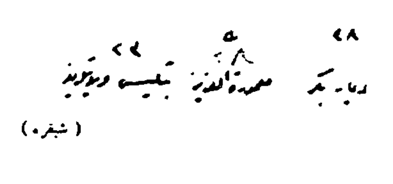
[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العمومية، الشعبة الثانية، رقم 101/68].



(شيفره)

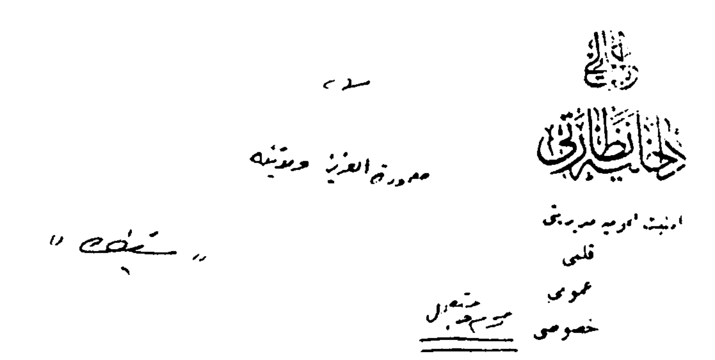
الوثيقة 8: فتح التحقيقات حول ادعاءات وقوع مذابح بحق الأرمن وتطبيق التدابير المتخذة على المواطنين المسيحيين

[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 406/54].

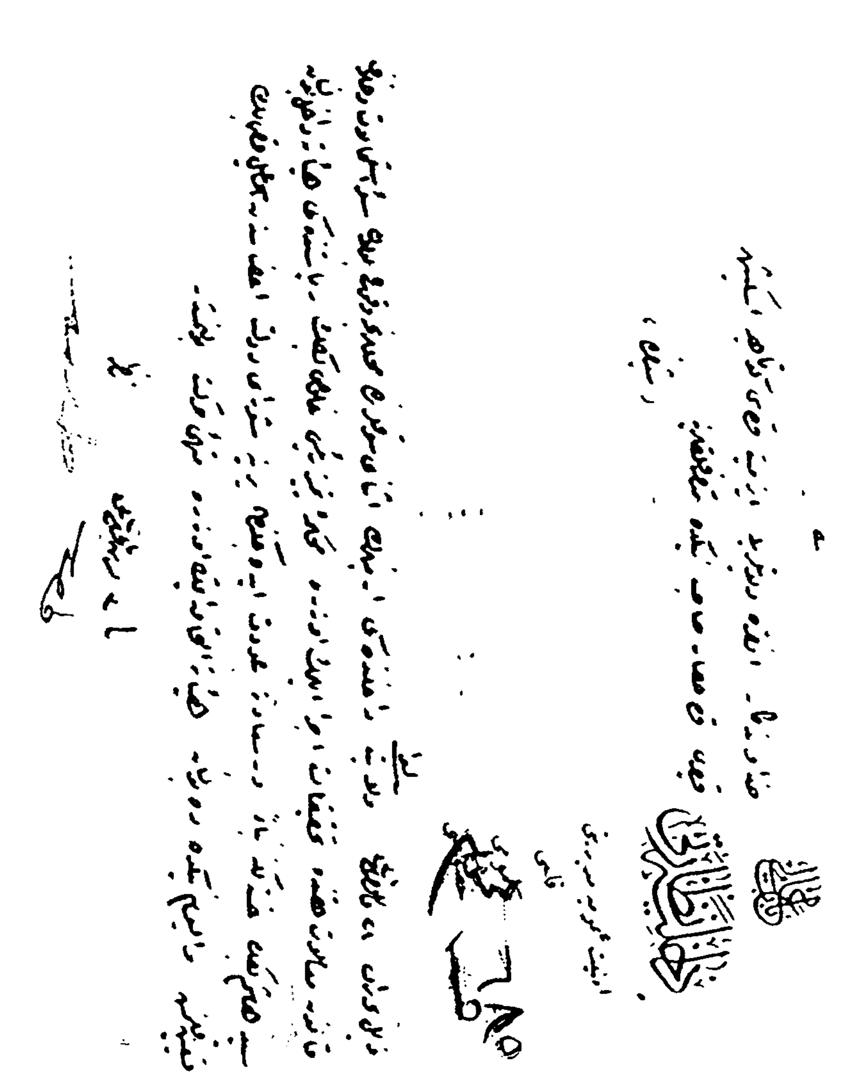




الوثيقة 9: تعرض الأرمن المهجرين لاعتداءات واتخاذ الإجراءات اللازمة بالخصوص [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 9/54].

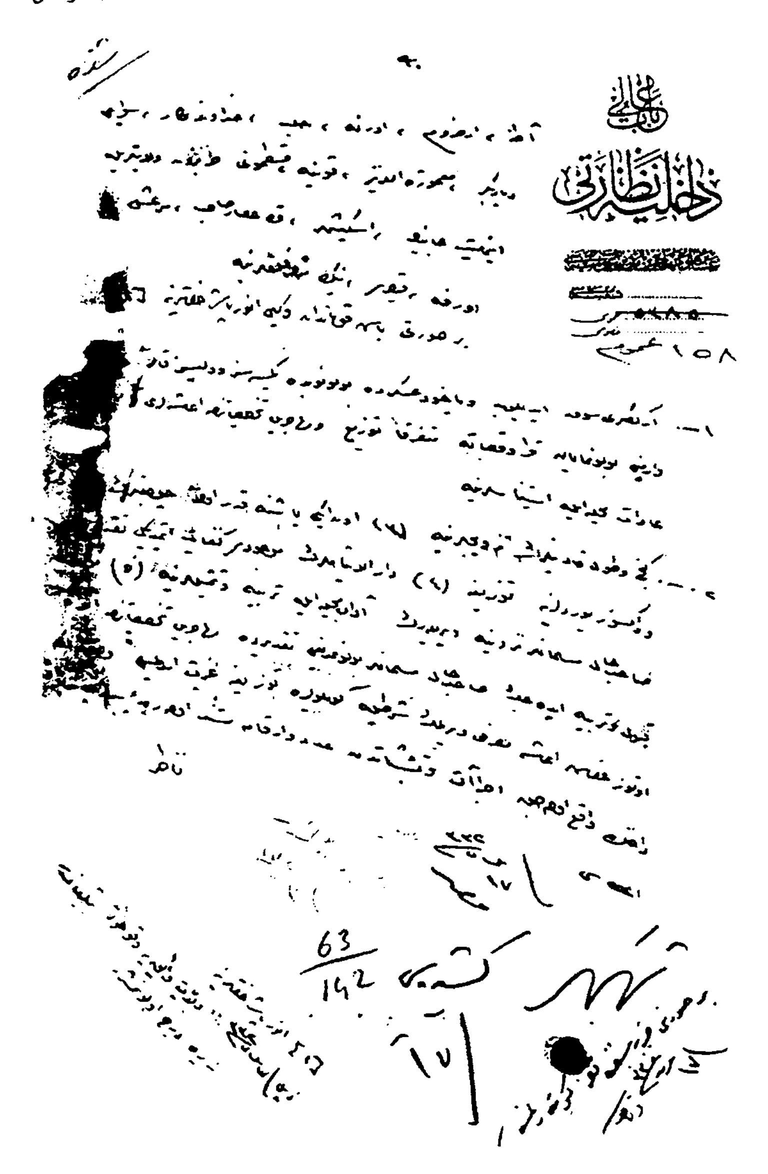


الوثيقة 10: هجوم عصابات درسيم على قوافل الأرمن
[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 162/54].



الوثيقة 11: تعيين عضو جديد في لجنة التحقيق الخاصة بتصرفات محددة مارسها البعض في أثناء تهجير الأرمن

[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 38/58].



باب عالی

داخلیه نظارتی

63/142

الوثيقة 12: إعاشة الأرمن الذين لا عائل لهم وإسكانهم

[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 142/63].

الوثيقة 13: الحفاظ على أمن الأرمن في أثناء نقلهم
[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 77/155].

باب عالی

داخلیه نظارتی

امنیت عمومیه مدیریتی

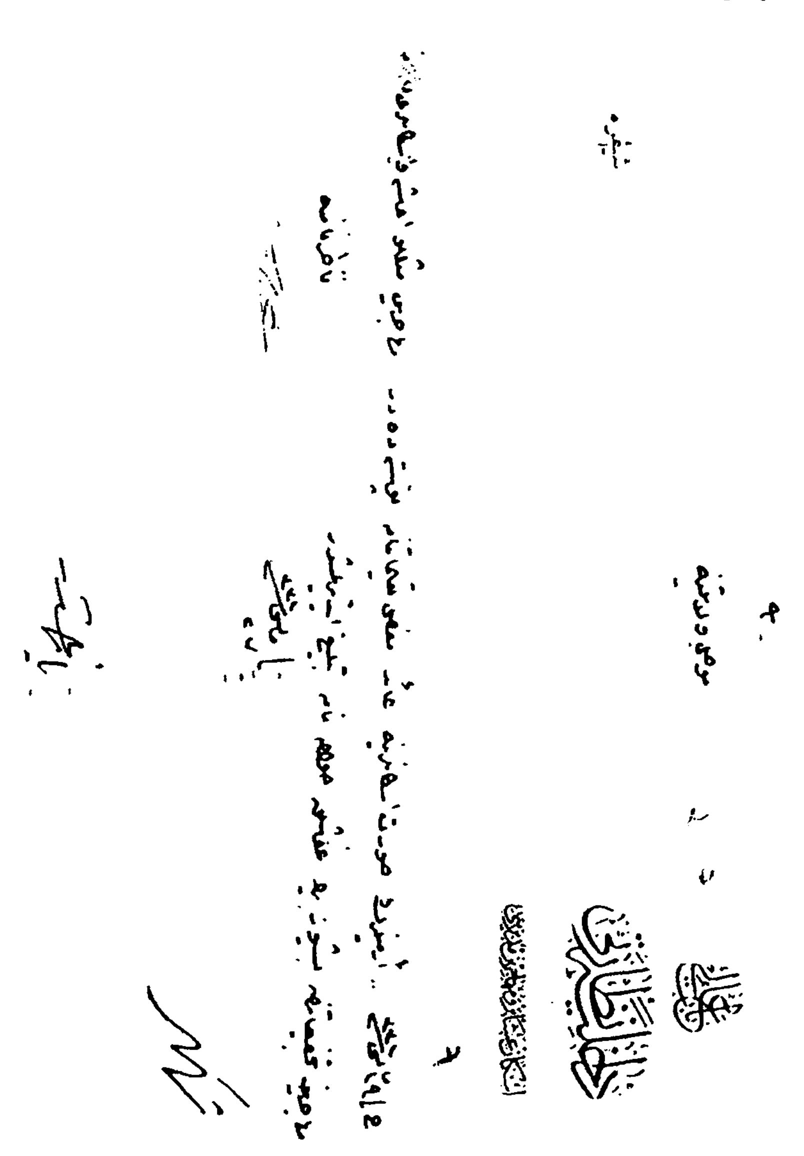
قلمی

عمومی

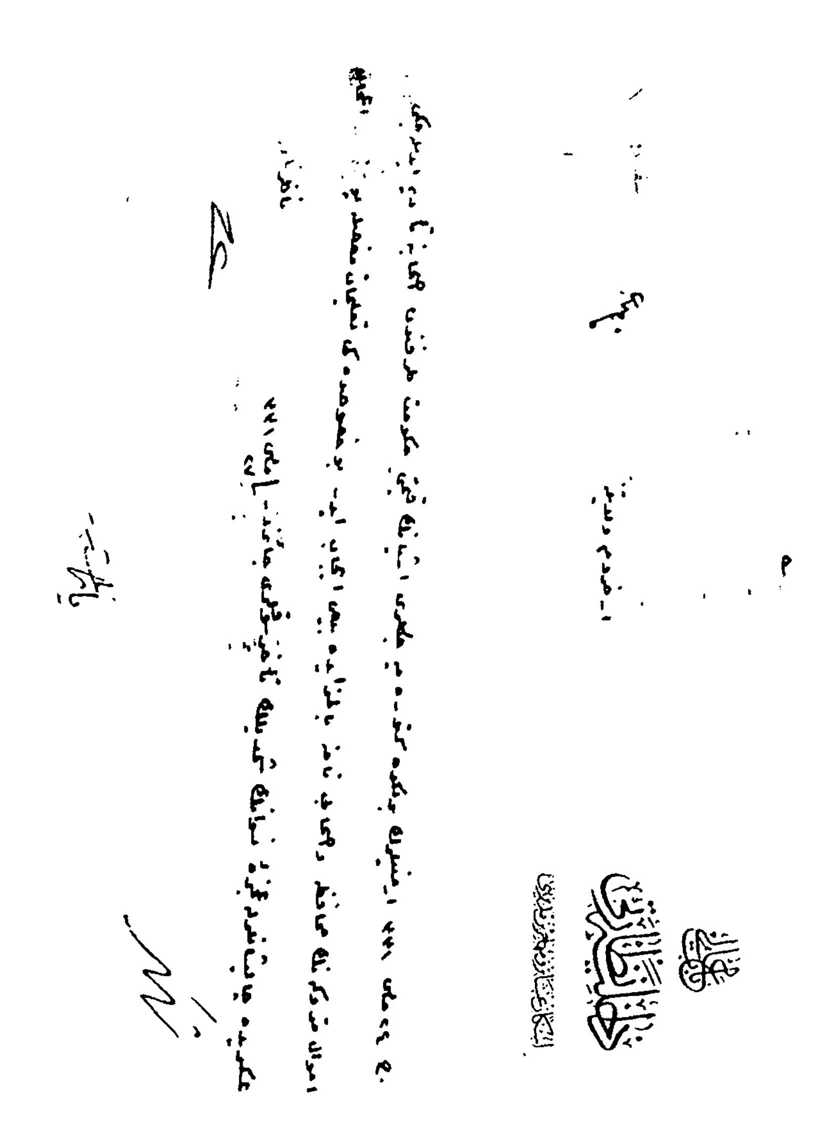
خصوصی

الوثيقة 14: تأمين إعاشة قوافل الأرمن

[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 110/57].



الوثيقة 15: الحوالة المرسلة لضمان المصروفات وفق التعليمات الخاصة بإسكان الأرمن وإعاشتهم [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 305/53].



الوثيقة 16: بخصوص الأموال والأغراض التي تركها الأرمن المهجرون ومن تأخر نقله [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 303/53].

الوثيقة 17: السماح للموظفين بشراء البيوت من الأرمن
[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 107/55].

SUBLIME PORTE

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

COPIE

١٤٤٦
١٢

S. E. Moh. Nabih

aux Légations de Danemark, de Suède, des Pays-Bas et d'Espagne

N° Gl

N° Sl

Le 13 [illegible] 1919

13851–18

Il est à la connaissance de la Lég. de S. M. le Roi de Danemark, (de Suède. La Reine des Pays-Bas, d'Espagne) que le Gt Il Ottoman poursuit actuellement devant la juridiction compétente tous les auteurs des méfaits commis pendant la guerre à l'occasion de la déportation des arméniens ressortissants ottomans tant musulmans que non musulmans. Pour atteindre ce but, des commissions d'enquête ont été instituées tant à Cople que dans les Provinces en vue de découvrir les coupables sans distinction de race et de religion indépendamment de ceux qui ont été

الوثيقة 18/1-4: اقتراح تشكيل لجنة من الحقوقيين المحايدين للتحقيق في الحوادث التي حصلت خلال التهجير

[أوراق الباب العالي، وزارة الخارجية، الوثيقة رقم 17/43].

arrêtés jusqu'ici et déférés à la justice

Le Gt Ol ayant à cœur d'éclaircir cette question dans un esprit de haute équité et d'impartialité a décidé d'adjoindre aux susdites commissions d'enquête des membres étrangers choisis parmi les juristes des Pays neutres.

Dans cet ordre d'idées, le Mre I. des Aff. Ét. a l'honneur de prier la Légation de vouloir bien faire d'urgence auprès de son Gt les démarches nécessaires en vue d'assurer la nomination de deux magistrats (danois, suédois, hollandais, espagnols) au sein de la susdite commission et de lui faire connaître au plus tôt la réponse ~~le résultat de ces démarches~~ que le Gt R. ,

~~[illegible]~~ voudra bien accéder
à cette demande

Il est bien entendu que tous
les frais de voyage, appointements
et autres de ces membres seront
à la charge du Gt. T.

الوثيقة 3/18

تهجير الأرمن



LEGACIÓN DE ESPAÑA
EN
TURQUIA

N°. 3

En accusant reception de la Note Verbale N°. 13861, (N°; 61) N.S;18, en date du 13 courant, la Légation Royale d' Espagne a l'honneur de porter à la connaissance du Ministere Impérial des Affaires Etrangères que, ayant transmis le contenu de la dite Note Verbale par télégrphe au Gouvernement Royal, aussitôt ottenu une réponse, Elle se fera un devoir de la transmettre au Ministère Impérial.

Constantinople le 19 Fevrier 1919.

Ministère Impérial des Affaires Etrangères.

Sublime Porte.

SUBLIME PORTE

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

Le Directeur Général des Affaires Politiques	Le Directeur	Le Chef de Bureau	Le Rédacteur
Vu			

S. E. Note Verbale

Légations Etrangères

N° G' 15577

S' 92

le 6 Mai 1919

Objet: délégués neutres aux commissions chargées d'enquêter ... par les ... des déportations

Danemark: 7 avril N° 3

Espagne: 17 mars N° 5

Suède: 19 avril

Pays-Bas 17 mars N° 391.34

Le Ministère des Aff. Etr. a eu l'honneur de recevoir la note verbale par la Légation de S.M. le Roi ... a bien voulu lui adresser le ... N° ... concernant l'adjonction de deux délégués (Danois) aux commissions que le G[ouvernemen]t I[mpérial] se proposait d'envoyer ou de charger de faire une enquête sur les méfaits commis lors de la déportation d'une catégorie des sujets ottomans

الوثيقة 19/1-6: أوراق الباب العالي، وزارة الخارجية رقم 17/43.

Le Min. Il croit devoir porter à la connaissance ~~faire de informer~~ la Lég. Rle, pour l'information de son gouvernement, que les commissions de pacification qui ont été envoyées dans les provinces de l'Empire ~~devant en même~~ ayant reçu en même temps la mission de faire les enquêtes voulues sur les méfaits susvisés, le Gt Il a dû renoncer à l'institution des commissions spéciales plus haut mentionnées.

الوثيقة 2/19

LÉGATION ROYALE
DES
PAYS-BAS

N°395/34 .

Constantinople, le 17 Mars 1919.

En se référant à la note verbale du Ministère Impérial des Affaires Etrangères du 15 de ce mois N° 14405/13 la Légation Royale des Pays-Bas a l'honneur de porter à la connaissance du Ministère Impérial que le Gouvernement de la Reine juge actuellement inopportun de participer à une enquête en des matières où des intérêts Néerlandais ne sont pas directement en cause.

Ministère Impérial des Affaires Etrangères
SUBLIME PORTE.

الوثيقة 3/19

LEGACIÓN DE ESPAÑA
EN
TURQUIA

No. 5.

Faisant suite à sa Note Verbale du 19 février, par laquelle la Légation Royale d'Espagne a porté à la connaissance du Ministère Impérial des Affaires Etrangères qu'elle avait transmis par dépêche au Gouvernement Royal le contenu de la Note Verbale No. 13851/No 5 [illegible] du 15 février écoulé, la Légation Royale a l'honneur de communiquer au Ministère Impérial qu'elle a reçu une dépêche dans laquelle le Gouvernement Royal lui fait savoir que tout en remerciant le Gouvernement Impérial de son aimable invitation, dont il apprécie la haute valeur, regrette pour le moment n'être pas à même de faire la nomination de deux Magistrats espagnols adjoints à la commission d'enquête.

Constantinople le 17 Mars 1919.

Ministère Impérial des Affaires Etrangères

Sublime Porte.

LÉGATION DE SUÈDE

Constantinople, le 19 Avril 1919.

NOTE VERBALE

Se référant à la Note Verbale de la Sublime Porte en date du 18 Février dernier sub No. 18851/18, concernant la nomination de deux magistrats suédois comme adjoints aux commissions ottomanes d'enquête chargées de poursuivre les auteurs des méfaits commis pendant la guerre à l'occasion des déportations des ressortissants ottomans tant musulmans que non musulmans, la Légation Royale a l'honneur de porter à la connaissance du Ministère Impérial des Affaires Etrangères qu'elle vient de recevoir du Ministère Royal des Affaires Etrangères un télégramme en date du 11 courant, communiquant que le Gouvernement du Roi ne se voit pas à même de satisfaire à la demande d'adjoindre des juristes suédois aux dites commissions.

Au Ministère Impérial des Affaires Etrangères

SUBLIME PORTE

الوثيقة 5/19

Légation de Danemark

Constantinople, le 7. avril 1919

Note verbale

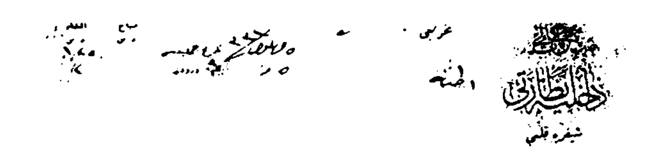
Nr 3

En réponse à la note Verbale que le Ministère Impérial ottoman des Affaires Etrangères a bien voulu lui adresser en date du 15. février a.c. sous le N° 13851/18, la Légation Royale a l'honneur de porter à Sa connaissance, d'ordre du Ministre des Affaires Etrangères du Roi, que, dans les circonstances actuelles, le Gouvernement Royal croit ne pas devoir nommer des Délégués à une Commission chargée d'une enquête qui ne touche pas directement les intérêts danois.

Au Ministère Impérial Ottoman des Affaires Etrangères

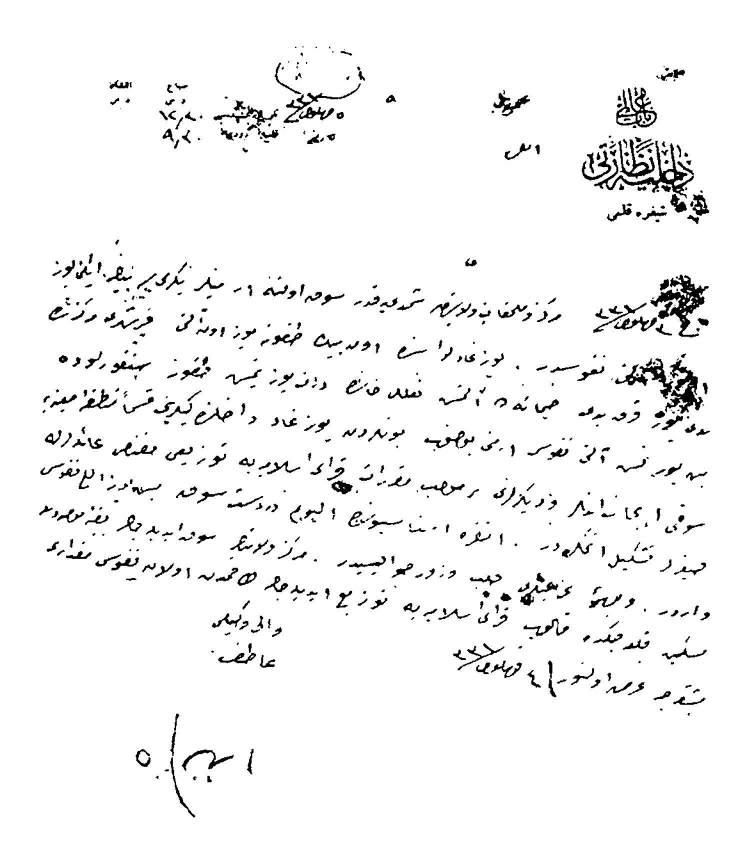
Sublime Porte.

الوثيقة 6/19



الوثيقة 20: المصاعب التي تواجه تهجير الأرمن

[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العمومية، الشعبة الثانية، رقم 77/68].



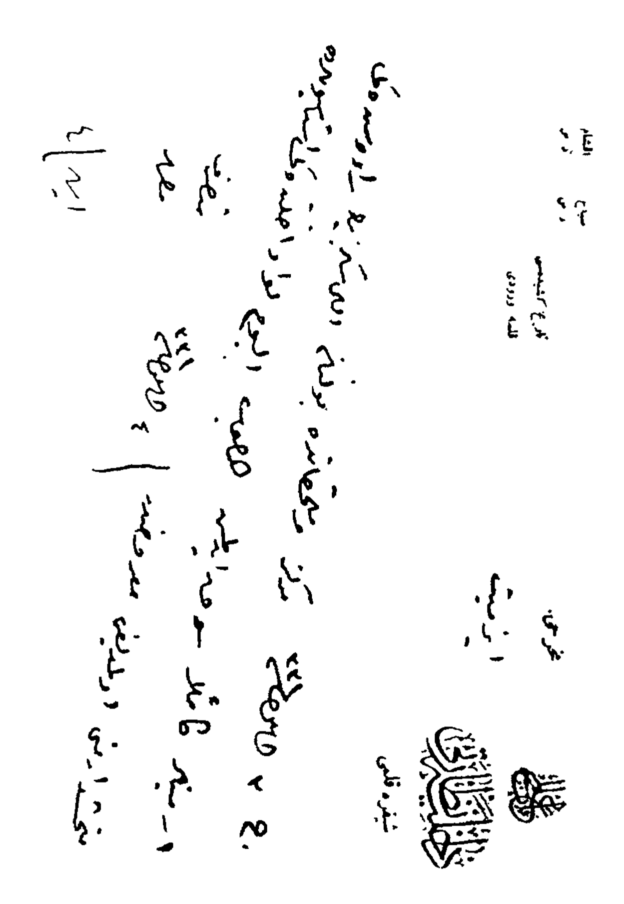
باب عالى

داخليه نظارتى

شيفره قلمى

الوثيقة 21: الأرمن المهجرون من يوزكات وقير شهر وهايمانا ونالليي خان مع الأرمن المهجرين من أنقرة

[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العمومية، الشعبة الثانية، رقم 66/68].

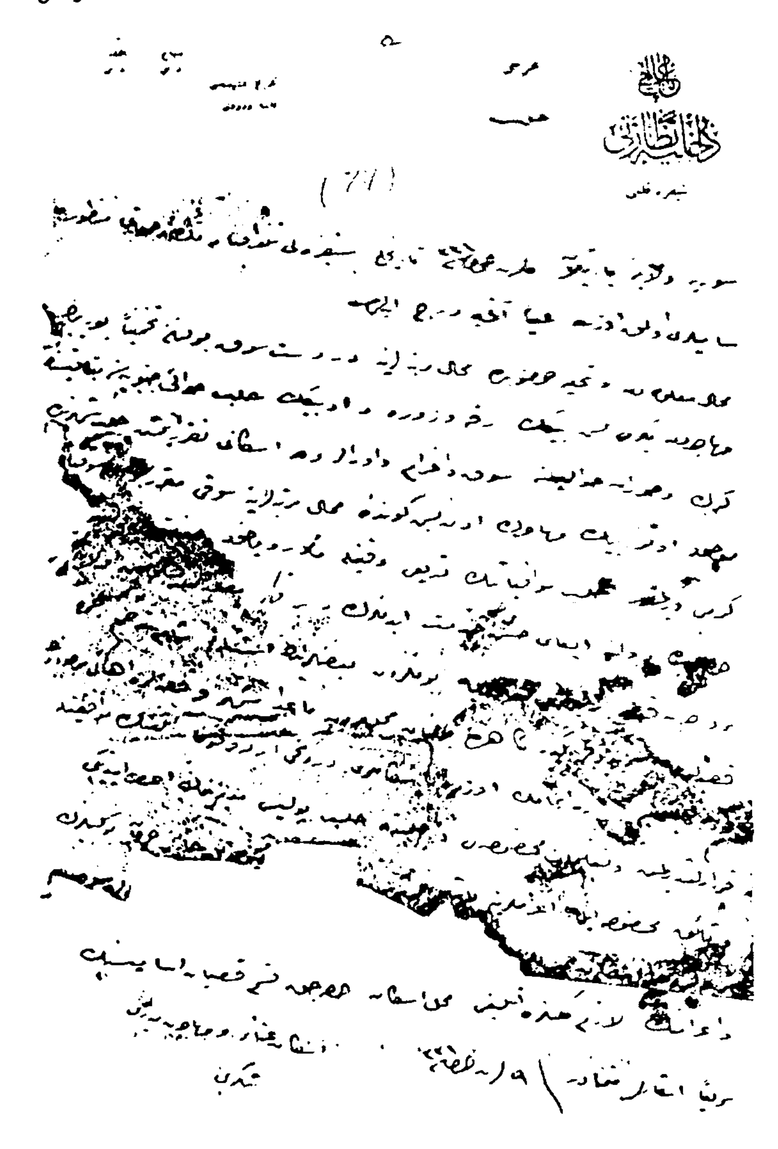


الوثيقة 22: تهجير الارمن من إزميد
[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، مديرية الامن العمومية، الشعبة الثانية، رقم 67/68].



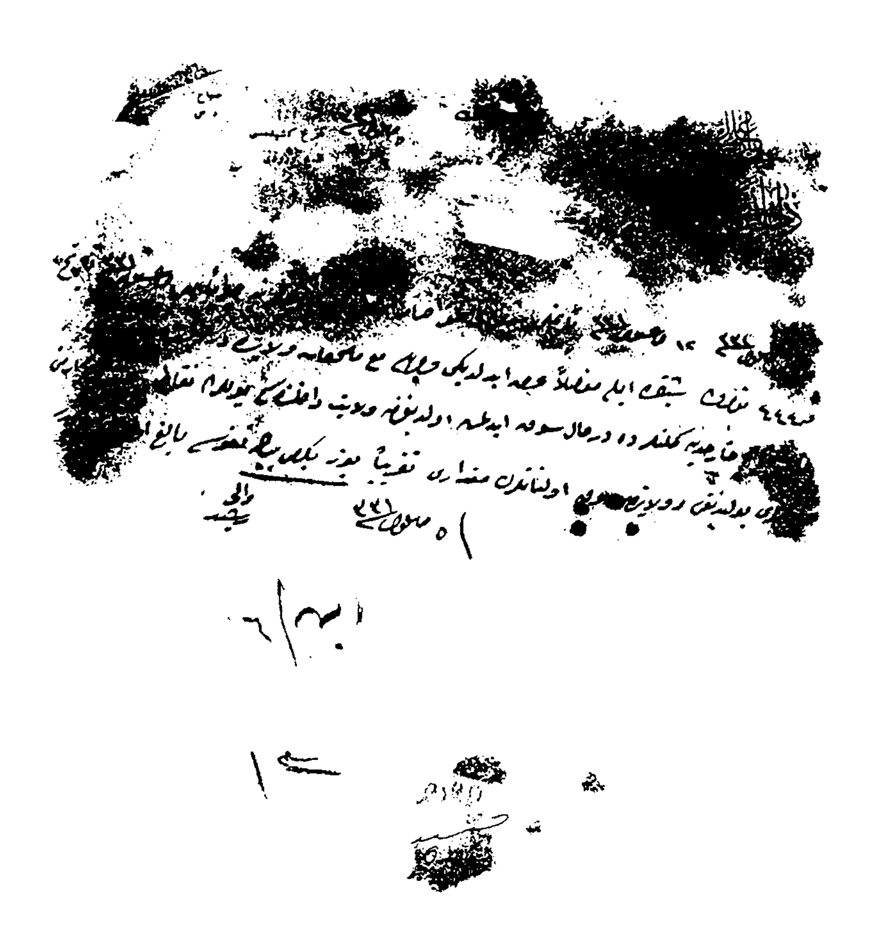
الوثيقة 23: الارمن المهجرون من قيصري

[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العمومية، الشعبة الثانية، رقم 75/68].



الوثيقة 24: إسكان الأرمن الذين قدموا خدمات جيدة في أثناء التهجير إلى حلب إلى أمكنة سكنى أخرى

[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العمومية، الشعبة الثانية، رقم 80/68].



الوثيقة 25: إتمام عملية تهجير الأرمن من دياربكر وعدم بقاء أي أرمني مشمول بالتهجير هناك [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، الشعبة الثانية، رقم 71/68].

باب عالی
داخلیه نظارتی
امنیت عمومیه مدیریتی
قلمی
عمومی
خصوصی

(شيفره)

ادرنه	ولایتنه	دیاربکر	ولایتنه	بولی	متصرفلغنه
[illegible]	»	[illegible]	»	جانیك	»
آطنه	»	سیواس	-	[illegible]	»
انقره	»	[illegible]	»	[illegible]	»
آیدین	-	قسطمونی	»	[illegible]	»
[illegible]	»	قونیه	»	قره‌سی	-
[illegible]	»	معمورة العزیز		[illegible]	»
[illegible]	»	موصل	»	[illegible]	»
[illegible]	»	[illegible]	»	[illegible]	»
[illegible]	-	[illegible]	»	[illegible]	»
[illegible]	»	[illegible]	متصرفلغنه	قیصری	»
خداوندکار	»	ازمیت	»	[illegible]	

[illegible]

الوثيقة 26: إيقاف عملية التهجير

[أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 21/62].

الوثيقة 27: تعديات الأرمن والروس وتخريبهم الآثار العثمانية
[أوراق الباب العالي، وزارة الخارجية، الحرب العمومية، علبة رقم 4/122].

الوثيقة 28/1-2: المظالم التي لحقت بالمسلمين والأسرى في قفقاسيا
[أوراق الباب العالي، وزارة الخارجية، الحرب العمومية، علبة رقم 6/122].

الوثيقة 2/28

الهوامش

هوامش مدخل (ص 23 - 30)

1 Nejat Göyünç, Osmanlı İdaresinde Ermeniler, İstanbul 1983, s. 42; Hakkı Dursun Yıldız, «10. Yüzyılda Türk-Ermeni Münasebetleri», Tarih Boyunca Türklerin Ermeni Toplumu İle İlişkileri Sempozyumu, Ankara 1985, s. 29-51.
2 Bkz. Steven Runciman, Geschichte der Kreuzzüge, Alm. trc. Peter de Mendelssohn, München 1957, I, 70-71 ; N. Göyünç, Aynı eser, s.47.
3 N. Göyünç, Aynı eser, s. 47.
4 Bkz. N. Göyünç, Aynı eser, s. 49.
5 Bkz. Yusuf Halaçoğlu, «Tapu-Tahrir Defterlerine göre XVI. Yüzyılın İlk Yarısında Sis Sancağı», Tarih Dergisi, sayı 32(İstanbul 1979), s. 819-892.
6 Erdal İlter, «Ermeni Mes'elesi»nin Perspektifi ve Zeytûn İsyânları (1780-1880), Ankara 1988, s. 29.
7 Benjamin Braude-Bernard Lewis, Christians and Jews in the Ottoman Empire, New York, London 1982, I, 89-100; Ayr. bkz. Kevork Bardakjian, «İstanbul Ermeni Patrikliğinin Doğuşu», Ermeni Sorunu ve Bursa Ermenileri, Bursa 2000, s. 89-105.
8 Bkz. Y. Halaçoğlu, Aynı makale, s. 830-834.
9 Bkz. N. Göyünç, Aynı eser, s. 51.
10 Ahmet Cevdet, Târih-i Cevdet, İstanbul 1309, XI, 9.
11 Aynı eser, s. 8-10, 34.
12 Kâmuran Gürün, Ermeni Dosyası, Ankara 1983, s. 66.

13 Bkz. BA, Maliyeden Müdevver Defterler (MAD), nr. 16209, s. 4-8.
14 Bernard Lewis, Modern Türkiye'nin Doğuşu, Çevr. Metin Kıratlı, Ankara 1970, s. 51. Çark bu kimsenin adını Hetum olarak vermektedir (Y. G. Çark, Türk Devleti Hizmetinde Er¬meniler (1453-1953), İstanbul 1953, s. 248)
15 Gürün, Aynı eser, s. 69.
16 Çark, Aynı eser, s. 248.
17 Çark, Aynı eser, s. 248.
18) تم التوصل إلى عدد النفوس الموجود في الجدول بضرب عدد البيوت في العدد خمسة (أي باعتبار عدد نفوس كل عائلة خمسة أفراد معدلاً من ضمنه الأب والأم) ثم أضيف عدد العزاب إلى المجموع. لذا تعد هذه الارقام تخمينية
19 Bkz. Feridun Emecen, XVI.Asırda Manisa Kazâsı, Ankara 1989, s.62-63.
20) مثلاً سُجل يهود مدينتا سعرد وحسن كيف ضمن جماعة السريان الموجودة في مدينة ماردين وحواليها تحت اسم «أرمنيا» (Bkz. N. Göyünç, Aynı eser, s.26, 87).
21 TD, nr. 177, s. 7-37, sene 943 (1536).
22) اسم هذه المدينة في هذه الدفاتر حسني منصور (TD, nr. 71, s. 275-326, sene 925 / 1519).
23) كانت نفوس المسلمين عام 1585م 11255، ونفوس النصارى 3560، ونفوس اليهود 315، (Bkz. N. Göyünç, Aynı eser, s. 27. 1585).
24 TD, nr. 64, s. 673-713, sene 924 (1518).
25 Adana sancağına tâbi. TD, nr. 177, s. 207-218.
26) يحتوي على نفوس مدينة عينتاب ونواحيها عام 943هـ (1536م) (TD, nr. 186, s. 7-84) من هؤلاء الارمن كان ثلاثة منهم قد أتى من ماردين وأربعة من أركاني واثنان من خاربوط واثنان من مرعش واثنان من زيتون وواحد من أذربيجان وواحد من أرفة وواحد من حليك واستقروا هنا.
27 Adana sancağına tâbi. TD, nr. 177, s.277-300.
28 Malatya sancağı kazalarından. TD, nr. 71, s. 179-194.
29 TD, nr. 200, s. 837-909.
30 Ergani sancağı nahiyelerinden. TD, nr.64, s. 581-595.
31 TD, nr.64, s. 757-862.
32 TD, nr. 64, s. 507-530.
33 Mardin sancağı nahiyelerinden. TD, nr. 200, s. 696-729.
34) من ضمن نفوس المسلمين كان 14047 فرداً من عشيرة دول قادر و23266 من عشيرة بولوس و16236 من العشائر الرحل الاخرى (TD, nr. 200, s. 917-1059).
35 Adana sancağı nahiyelerinden. TD, nr. 177, s. 155-185.
36 Amid eyaleti sancaklarından. TD, nr. 64, s. 535-577.
37 Burada Erzincan şehrinin nüfusu verilmiştir (TD, nr.60, s.4-9, sene 922 / 1516).
38 Tokat kazası nahiyelerinden. TD, nr.287, s.209-241, sene 941(1536).
39 TD, nr. 90, s.170-180, Yavuz dönemi.
40 Adana sancağına tâbi nahiye. TD, nr. 177, s. 191-205.
41) (TD, nr. 64, s. 605-660) ويذكر سيمون البولوني الذي أتى إلى خربوط في بداية القرن السابع عشر أن نفوس الارمن مئة بيت (Bkz. Polonyalı Simeon'un Seyahatnamesi, 1608 - 1619, yay. Hrand D. Andreasyan, İstanbul 1964, s. 89).
42 Tokat kazası nahiyelerinden. TD, nr. 287, s. 140-183.
43) هذه المدينة من نواحي أضنة. وكان الارمن موجودين في قلاع بارس-برت ومالواس وآلناهشا (TD, nr. 177, s.219-276).

44) (Bkz. TD, nr.33, s.7-170) يحوي سجل نفوس مدينة قيصري والقرى العائدة لها عام 906هـ / 1500م.
45) من نواحي قضاء طوقات (TD, nr. 287, s.243-323).
46) ناحية تابعة لسنجق أضنة (TD, nr. 177, s. 301-342).
47) أحد سناجق ايالة آميد (TD, nr. 64, s. 717-754).
48) ناحية تابعة لقضاء طرسوس (TD, nr.229, 264 v.d).

49) من نواحي قضاء طرسوس (TD, nr. 229, s. 458 v.d.).
50) من سناجق أيالة أميد (TD, nr. 200, s. 355-370).
51 TD, nr. 90, s.1-134.
52 TD, nr. 200, s. 461-694.
53) تمت معرفة الوضع السكاني من دفتر التحرير رقم 90 العائد إلى عهد السلطان ياوز سليم.
54 TD, nr. 200, s.325-354.
55 TD, nr. 200, s. 763-830.
56 TD, nr. 64, s.387-451.
57 TD, nr. 64, s. 862 v.d.
58) من نواحي سنجق أضنة (TD, nr. 177, s. 105-141).
59) من نواحي سنجق ماردين (TD, nr. 200, s. 373-458).
60) من سناجق أيالة أميد (TD, nr. 64, s. 327-346).
61) كان سنجق سيس في ذلك التاريخ قلاع سيس وفله وأنافوزا ولامبان وكوبدره وباريس برت (TD, nr.178, s. 7-130, sene 943).
62) (TD, nr. 287, s. 325-351, sene 961). ويقول سيمون البولندي الذي زار سيواس في بداية القرن السابع عشر إن مجموع نفوس الأرمن في هذه المدينة يبلغ ستمئة بيت (Bkz. Aynı eser, s.87).
63) هي من سناجق أيالة أميد (TD, nr. 64, s.455-503).
64 TD, nr.229, s. 27-263.
65) (TD, nr. 287, s. 1-17, 54-69, sene 961). يقول سيمون البولندي إن نفوس الأرمن هنا تبلغ 500 بيتًا.
66) من نواحي طوقات (TD, nr. 287, s. 116-139).
67) من النواحي التابعة لطرسوس (TD, nr. 229, s.360 v.d.).
68) من نواحي طوقات (TD, nr. 287, s.183-208).
69) من نواحي سنجق أضنة (TD, nr. 177, s. 45-89).
70 Bkz. TD, nr. 287, s. 317-318.
71 Bkz. N. Göyünç, Aynı eser, s. 28-29.
72 Bkz. Polonyalı Simeon'un Seyahatnamesi, s. 90.

هوامش 1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى (ص 31 - 58)

1 Yuluğ Tekin Kurat, Osmanlı İmparatorluğu'nun Paylaşılması, Ankara 1986, s. 12.
2 Kemal Beydilli, «1828-1829 Osmanlı-Rus Savaşında Doğu Anadolu'dan Rusya'ya Göçürülen Ermeniler», Belgeler, nr. 17 (1988), s. 368.
3 «Aynı makale», s. 366.
4 «Aynı makale», s. 405, 453.
5 «Aynı makale», s. 383-85, 412, 419, 436.
6 «Aynı makale», s. 387.
7 Esat Uras, Tarihte Ermeniler ve Ermeni Meselesi, İstanbul 1976, s. 199.
8 Enver Ziya Karal, Osmanlı Tarihi, Ankara 1962, VIII, 66.
9 Muahedat Mecmuası, İstanbul 1298, V, 166; Cevdet Küçük, Osmanlı Diplomasisi'nde Ermeni Meselesenin Ortaya Çıkışı, 1878-1897, İstanbul 1986, s. 8-12.
10 Midhat Sertoğlu, «Türkiye'de Ermeni Meselesi», Belgelerle Türk Tarihi Dergisi, nr. 4 (1968), s. 22.
11 Muahedat Mecmuası, V, 139; Küçük, Aynı eser, s. 14.
12 Uras, Aynı eser, s. 430; Gürün, Aynı eser, s. 129.
13 Gürün, Aynı eser, s. 126.
14 Gürün, Aynı eser, s. 129; N. Göyünç, Aynı eser, s. 61-62.
15 Gürün, Aynı eser, s. 129; N. Göyünç, Aynı eser., s. 62-64.
16 Uras, Aynı eser, s. 431-42; Gürün, Aynı eser, s. 130-32; N. Göyünç, Aynı eser, s. 64.
17 Uras, Aynı eser, s. 442-55; Gürün, Aynı eser, s. 132-34; N.Göyünç, Aynı eser, s. 64-65.

18 Gürün, Aynı eser, s. 133.
19 N. Göyünç, Aynı eser, s. 63-64.
20 Gürün, Aynı eser, s. 132.
21 Küçük, Aynı eser, 23-30; Gürün, Aynı eser, s. 114.
22 Küçük, Aynı eser, s. 75 v.d.; Gürün, Aynı eser, s. 120.
23 Ercüment Kuran, «Ermeni Meselesinin Milletlerarası Boyutu (1877-1897)», Tarih Boyun¬ca Türklerin Ermeni Toplumu İle İlişkileri Sempozyumu, Ankara 1985, s. 20.
24 Erzurum ve Kumkapı olayları için bkz. Uras, Aynı eser, s. 458-64; Gürün, Aynı eser, s. 140-44.
25 Küçük, Aynı eser, s. 108; Gürün, Aynı eser, s. 144-45.
26 Uras, Aynı eser, s. 464-69; Gürün, Aynı eser, s. 145-46; Turgut Işıksal, «Ermeni Faali¬yetleriyle İlgili Araştırmalarda Osmanlı Belgelerinin Önemi ve 1893 Merzifon Olayı», Belgelerle Türk Tarihi Dergisi, nr. 79, 80, 81, (1974), s. 47-52; Aynı müellif, «Ermeni Faaliyetlerinin Bir Bölümü 1893 Merzifon Olayı Belgeleri», Belgelerle Türk Tarihi Dergisi, nr. 82, 83, 84 (1974), s. 25-31.
27 Uras, Aynı eser, s. 469-77; Gürün, Aynı eser, s. 146-49.
28 Küçük, Aynı eser, s. 113-14; Kuran, Aynı eser, s. 21.
29 Küçük, Aynı eser, s. 115 v.d.; Gürün, Aynı eser, s. 168-69; Kuran, Aynı eser, s. 21-23.
30 Uras, Aynı eser, s. 478 v.d.; Gürün, Aynı eser, s. 149-61.
31 Küçük, Aynı eser, s. 158-61; Gürün, Aynı eser, s. 171; Kuran, Aynı eser, s. 23-24.
32 Uras, Aynı eser, s. 499-519; Gürün, Aynı eser, s. 161-66.
33 Küçük, Aynı eser, s. 161-62; Gürün, Aynı eser, s. 171-72; Kuran, Aynı eser, s. 24-25.
34 Uras, Aynı eser, s. 519-31; Gürün, Aynı eser, s. 166-67.
35 Tarık Zafer Tunaya, Türkiye'de Siyasî Partiler, 1892-1952, İstanbul 1952, s. 122-23; Ahmet Bedevi Kuran, Osmanlı İmparatorluğunda İnkılâp Hareketleri ve Milli Mücadele, İstanbul 1956, s. 138-39.
36 Niyazi Berkes, The Development of Secularism in Turkey, Montreal 1964, s. 308
37 Ernest Edmondson Ramsaur, The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908; Princeton 1957, s. 71.
38 Yusuf Hikmet Bayur, Türk İnkılâbı Tarihi, I / ı, Ankara 1963, s. 339; Sina Akşin, Jön Türkler ve İttihat ve Terakki, İstanbul 1987, s. 65-69.
39 Geniş bilgi için bkz. Mehmed Asaf, 1909 Adana Ermeni Olayları ve Anılarım, yay. İsmet Parmaksızoğlu, Ankara 1986.
40 İ. H. Danişmend, Kronoloji, IV, s.373-374.
41 Y. H. Bayur, Türk İnkılâbı Tarihi, Ankara 1983, II / III, 76.
42 Tasarı için bkz. Bayur, Aynı eser, s. 108-111.
43 Bu antlaşma metni için bkz. Bayur, Aynı eser, s. 145-146.
44 Bayur, Aynı eser, s. 153-154.
45 Tasarı için bkz. Bayur, Aynı eser, s. 155-156
46 Tasarı için bkz. Bayur, Aynı eser, s. 159-160.
47 Bayur, Aynı eser, s. 164.
48 Anlaşma metni için, bkz. Bayur, Aynı eser, s. 169-172.
49 Bkz. Rusya Dış Politika Arşivi (AYPR), Siyasî Kısım, nr. 117 / 293.
50 İttihat ve Terakki Kongresi, İstanbul 1332; Uras, Aynı eser, s. 579; Azmi Süslü, Ermeniler ve 1915 Tehcir Olayı, Ankara 1990, s. 39-41, 64.
51 Tarih Boyunca Ermeni Meselesi, Genelkurmay yayınları, Ankara 1979, s.177.
52 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 19; 2. Şube, Dosya 1, belge 13; 2. Şube, Dosya 1, belge 1; 2. Şube, Dosya 2C / 5-2; 2. Şube, Dosya 2C / 5-3.
53 Tarih Boyunca Ermeni Meselesi, s. 181.
54 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 22.
55 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 14.
56 Bkz. Rusya Dış Politika Arşivi, Siyasî kısım, nr. 37, s. 252.
57 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 15, 16 / 2, 18 / 2; 2. Şube, Dosya 1, belge 11.

58 DH. EUM., 2. Şube, Dosya 2F / 9.
59 Tarih Boyunca Ermeni Meselesi, s.177-185.
60 ŞFR., nr. 46 / 2; nr. 45 / 2; nr. 45 / 1.
61 Yahya Okçu, Türk-Rus Mücadele Tarihi, Ankara 1953, s.141.
62 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 28 / 1.
63 Askerî Tarih Belgeleri Dergisi (ATBD.), Nisan 1987, sayı 86, belge 2050.
64 Rusya Dış Politika Arşivi, Siyasi Kısım, nr. 113, 7 / 20 Mayıs 1908, s. 51.
65 Rusya Dış Politika Arşivi, Siyasi Kısım, nr. 37, s.252.
66 Österreichischer Haus-Hof-und Staatsarchiv, Politisches Archiv, XII, 463'den naklen N. Göyünç, «Türk Ermeni İlişkileri ve Ermeni Soykırımı İddiaları», Ermeni Sorunu ve Bursa Ermenileri, Bursa 2000, s. 10.
67 ATBD., Ekim 1985, sayı 85, belge 1966.
68 ATBD, Nisan 1987, sayı 86, belge 2051.
69 Aynı yer, belge 2052.
70 ATBD, Ekim 1985, sayı 85, belge 2003, 2005.
71 Wangenheim, Deutschisches und Armenien, 1914-1918, yay. Johannes Lepsius, Potsdam 1919, s.65, 46 nr. belgeden naklen N. Göyünç, Aynı makale, s. 11.
72 N. Göyünç, Aynı makale, s. 11.
73 Bayur, Aynı eser, III / 3, 20-21.
74 ŞFR., nr. 64 / 44.
75 ATBD, Aynı yer, belge 2004.
76 Ermeni Komitelerinin Amal ve Harekât-ı ihtilâliyesi İlân-ı Meşrutiyyetten Evvel ve Sonra, İstanbul 1332, s. 235-237.
77 ŞFR., nr. 46 / 119.
78 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 9 / 1.
79 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 21.
80 ŞFR., nr. 52 / 93, nr. 52 / 235; nr. 52 / 102.
81 ŞFR., nr. 52 / 253.
82 Türk Tarihinde Ermeniler, yay. A.Süslü, F.Kırzıoğlu, R. Yinanç, Y.Halaçoğlu, Ankara 1995, s. 196-197.
83 Tarih Boyunca Ermeni Meselesi, s. 185-186.
84 ŞFR., nr. 51 / 192; nr. 52 / 249; nr. 52 / 285.
85 ŞFR., nr. 52 / 96-97-98.
86 Gürün, Aynı eser, s.213.
87 Bkz. N. Göyünç, Aynı makale, s. 10-11.
88 ŞFR., nr. 52 / 94, 102, 297.
89 ŞFR., nr. 52 / 188.
90 Joseph Pomiankowski, Der Zusammenbruch des Ottomanischen Reiches. Erinnerungen an der Türkei aus der Zeit des Weltkrieges, Zürich, Leipzig, Wien 1928, s. 159'dan naklen N. Göyünç, Aynı makale, s. 12.
91 O.Duru, Amerika Gizli Belgeleriyle Türkiye'nin Kurtuluş Yılları, İstanbul 1978, s.48
92 C.B. Norman, Ermenilerin Maskesi Düşüyor (The Armenians Unmasked), yay. Yavuz Ercan, Ankara 1993, s. 51; Ayr. Bkz. Saime Yüceer, "Birinci Dünya Savaşı ve Kurtuluş Savaşı Yıllarında Bursa Ermenileri", Ermeni Sorunu ve Bursa Ermenileri, Bursa 2000, s. 70-71.

هوامش 2) التهجير (ص59 - 87)

1 ATBD, Aralık 1982, sayı 81, belge 1830.
2 Bayur, Aynı eser, III / 3, 38.
3 ŞFR., nr. 52 / 200 (Ek-I); nr. 52 / 281-282.
4 ŞFR., nr. 53 / 94.
5 Genelkurmay, nr. 1 / 1, KLS 44, Dosya 207, F. 2-3, nakleden, Gürün, Aynı eser, s. 213.

6 Bayur, Aynı eser, III / 3, s. 37.

7 BA, BEO, nr. 326758.

8 Meclis-i Vükelâ Mazbatası, Defter nr. 198, karar sıra nr. 163 (Ek-II); Bayur, Aynı eser, III / 3, s.37-38; Gürün, Aynı eser, 213-214.

9 Bayur, Aynı eser, III / 3, s. 40-42.

10 BA, BEO, nr. 326758

11 Bayur, Aynı eser, III / 3, s.40; Gürün, Aynı eser, 214.

12 Takvîm-i Vekâyi', 18 Receb 1333 / 19 Mayıs 1331, 7. sene, nr. 2189; Bayur, Aynı eser, III / 3, s. 40

13 ATBD, Aralık 1982, sayı 81, belge 1832.

14 Bkz. Rusya Dış Politika Arşivi, Siyasî Kısmı nr. 117 / 293, s. 647-648.

15 ŞFR., nr. 54 / 315 (Ek-III).

16 ŞFR., nr. 55 / 292 (Ek-IV).

17 ŞFR., nr. 53 / 4.

18 ŞFR., nr. 53 / 336.

19 ŞFR., nr. 54 / 10 (Ek-V).

20 ŞFR., nr. 54-A / 157; nr. 56 / 280; nr. 56 / 387.

21 ŞFR., nr. 56 / 278; nr. 56 / 280; nr. 56 / 308.

22 ŞFR., nr. 57 / 277.

23 ŞFR., nr. 65 / 95.

24 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 99 (Ek-VI); 2. Şube, nr. 68 / 94; 2. Şube, nr. 68 / 81; 2. Şube, nr. 68 / 67; 2. Şube, nr. 68 / 96.

25 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 101 (Ek-VII).

26 Meselâ ŞFR., nr. 54-A / 393.

27 ŞFR., nr. 54-A / 59 ; nr. 54-A / 96.

28 DH. EUM. 2. Şube, nr. 2D / 13.

29 DḤ. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 83.

30 DH.EUM. 2. Şube, nr. 68 / 84.

31) مثلاً فقد طلب من الولاة ببرقية مشفرة بتاريخ 26 / 07 / 1915 إعلام الحكومة عن عدد ضحايا الارمن نتيجة الأمراض وحركات التمرد والعصيان منذ بداية الحرب من ولايات طرابزون، أرضروم سيواس، دياربكر، ماموره العزيز وبتليس ومن متصرفيات مرعش وجانيك (ŞFR., nr. 54-A / 112). وتبين كذلك انتشار أمراض التيفوس والديزانطري والحمى بين المهاجرين إلى الموصل من الأرمن Konya Vi¬lâyetine 25 haziran 1331 / 8 Temmuz 1915 tarihli telgraf, ŞFR., nr. 57 / 337; Zor) .(Mutasarrıflığına 21 Kânun - ı Sanî 1331 / 3 Şubat 1916, ŞFR., nr. 60 / 219

32 ŞFR., nr.57 / 51 (Ek-VIII); nr. 57 / 71 (Ek-IX).

33 ŞFR., nr. 59 / 244.

34 ŞFR., nr. 56 / 140; 55-A / 144.

35 ŞFR.,nr. 54 / 406 (Ek-X); nr. 54-A / 73; nr. 54-A / 248.

36 ŞFR., nr. 54 / 9 (Ek-XI).

37 ŞFR., nr. 54 / 162 (Ek-XII).

38 ŞFR., nr. 55-A / 84.

39 ŞFR., nr. 56 / 186.

40 ŞFR., nr. 58 / 38 (Ek-XIII); nr. 56 / 355.

41 ŞFR., nr. 56 / 267.

42 ŞFR., nr. 58 / 278; nr. 58 / 141; nr. 55-A / 156; nr. 55-A / 157; nr. 61 / 165; nr. 57 / 116; nr. 57 / 413; nr. 57 / 416; nr. 57 / 105; nr. 59 / 235; nr. 54-A / 326; nr. 59 / 196.

43 ŞFR., nr. 54 - A / 155; nr. 56 / 114; nr. 56 / 225; nr. 56 / 226; nr. 57 / 89; nr. 57 / 177; nr. 59 / 218.

44 ŞFR., nr. 54 - A / 271; nr. 54 - A / 272 (22 Temmuz 1331 / 4 Ağustos 1915).

45 ŞFR., nr. 56 / 27; nr. 67 / 186.

46 ŞFR., nr. 54 - A / 252; nr. 55 / 20; nr. 55 / 292.

47 ŞFR., nr. 56 / 112 (6 Eylül 1331 / 19 Eylül 1915, Konya Vilâyetine).

48) أرسلت برقيات بهذا المحتوى إلى ولاية سيواس في 26 / 09 / 1915 (ŞFR., nr. 56 / 176) وإلى ولايتي مامورة العزيز ودياربكر (ŞFR., nr. 56 / 172). وفي 14 / 11 / 1915 إلى قونية (ŞFR., nr. 58 / 2) وإلى ولاية أنقرة (ŞFR., nr. 58 / 159).

49 Ağustos 1331 / 2 Eylül 1915 tarihinde Adana vilâyetine bu yolda bir telgraf gönderilmiştir (ŞFR., nr. 55 - A / 23). Ayr. bkz. ŞFR., nr. 61 / 186; nr. 61 / 192; nr. 61 / 222; nr. 61 / 290; nr. 61 / 210; DH. EUM. 2. Şube, 2F / 11.

50 ŞFR., nr. 55 / 18.

51 ŞFR., nr. 56 / 36 (3 Eylül 1331 / 16 Eylül 1915); nr. 56 / 243 (17 Eylül 1331 / 30 Eylül 1915); nr. 56 / 360 (28 Eylül 1331 / 11 Ekim 1915).

52 ŞFR., nr. 54 / 411; nr. 54 / 450; nr. 54 - A / 325.

53 ŞFR., nr. 61 / 18 - 20.

54) صدر هذا الامر إلى ولايات اضنة، أرضروم، أدرنة، حلب، خداونديكار، سيواس، دياربكر مامورة العزيز، قونية قصطموني وإلى متصرفيات إزميد، جانيك، أسكي شهر، قاراحصار، مرعش أرفة، قيصري، نيغده (ŞFR., nr. 63 / 142) (الملحق رقم 14) وفي 17 / 05 / 1332 / 30 1916 إلى ولاية أنقرة (ŞFR., nr. 64 / 162).

55 ŞFR., nr. 54 / 254; 7 Temmuz 1331 (20 Temmuz 1915), nr. 54 - A / 49; nr. 54 - A / 232; nr. 55 - A / 83; nr. 56 / 88.

56 ŞFR., nr. 58 / 146.

57 ŞFR., nr. 57 / 115.

58 ŞFR., nr. 57 / 281.

59 ŞFR., nr. 57 / 344.

60 ŞFR., nr. 58 / 201.

61 ŞFR., nr. 61 / 253; nr. 61 / 225.

62 ŞFR., nr. 59 / 83.

63 ŞFR., nr. 60 / 58; nr. 61 / 221.

64 ŞFR., nr. 61 / 71.

65 Temmuz 1331 (2 Ağustos 1915) tarihinden itibaren yaş sınırı 60'a çıkarılmıştır (ŞFR., nr. 54 - A / 251).

66 ŞFR., nr. 53 / 334; nr. 54 - A / 251; nr. 54 - A / 309.

67 ŞFR., nr. 54 / 356.

68 ŞFR., nr. 54 - A / 291.

69 ŞFR., nr. 55 - A / 217.

70 ŞFR., nr. 55 / 291; nr. 55 / 341; nr. 57 / 345; nr. 57 / 351.

71 ŞFR., nr. 55 / 152; nr. 55 / 291; nr. 55 / 341; nr. 55 - A / 17; nr. 55 - A / 77 (Ek - XV); nr. 55 - A / 135; nr. 57 / 110 (Ek - XVI).

72 ŞFR., nr. 55 - A / 16 (18 Ağustos 1331 / 31 Ağustos 1915 tarihli telgraf).

73 ŞFR., nr. 55 - A / 17.

74 ŞFR., nr. 53 / 305 (Ek - XVII).

75) كانت ميزانية عام 1331 لمديرية العشائر والمهاجرين تبلغ 78000000 قرشًا. أما ميزانية عام 1332 فبلغت 200000000 قرشًا. وكانت هذه المبالغ تصرف على المهجرين الأرمن والروم والعرب، وكذلك على

المسلمين الذين هربوا من المناطق التي احتلها الأعداء (BA, BEO, nr. 334063).
76 ŞFR., nr. 53 / 305; nr. 55 - A / 118.
77 ŞFR., nr. 60 / 281.
78 ŞFR., nr. 60 / 178.
79 ŞFR., nr. 53 / 200.
80 ŞFR., nr. 54 - A / 268.
81 ŞFR., nr. 54 - A / 226.

82) أشارت المذكرة التي أرسلتها وزارة العدلية والمذاهب إلى الصدارة العظمى بتاريخ 14 / 12 / 1915 إلى القرار المتخذ من قبلها القاضي بمحاكمة المساقين في أمكنة سكناهم الجديدة. أما الباقون فتجري محاكمتهم في مدنهم. (BA, BEO, nr. 329176).

83 ŞFR., nr. 53 / 303 (Ek - XVIII).
84 ŞFR., nr. 54 - A / 259.
85 ŞFR., nr. 55 / 107 (Ek - XIX).
86 ŞFR., nr. 54 - A / 385.

87) حول نصوص القوانين التي صدرت بخصوص أموال الأرمن المهجرين انظر: (القانون المؤقت حول أموال وديون ومطالب الأشخاص المنقولين إلى أمكنة أخرى) والذي نشر في الجريدة الرسمية «تقويم الوقائع» في 14 / 09 (133) وفي 18 ذي القعدة 1333 هـ، في السنة السابقة وتحت رقم 2303 وانظر كذلك (sene; ayrıca bkz. Y. H. Bayur, Türk İnkılâbı Tarihi, Ankara 1957, III / 3, s. 45 - 46).

88 ŞFR., nr. 54 - A / 388.
89 ŞFR., nr. 61 / 31; nr. 60 / 275; nr. 60 / 277.
90 ŞFR., nr. 57 / 348; nr. 57 / 349; nr. 57 / 350.
91 Bkz. DH. EUM. 2. Şube, nr. 2D / 13.

92) نشرت مذكرات السفير الأمريكي فيما بعد في كتاب قصة السفير مورغنثاو «Ambassador Morgenthau's Story, New York 1918».

93) لتحليل هذا الكتاب انظر «ما وراء الأستار» في قصة السفير مورغنثاو» لمؤلفه هـ دبليو لوري (Heath W. Lowry, Büyükelçi Morgenthau'nun Öyküsü'nün Perde Arkası, İstanbul 1991).

94 Bkz. DH. EUM. 2. Şube, nr. 2F / 6.

95) انظر نفس المصدر ص 6567 حيث يبين لوري في كتابه أن مذكرات مورغنثاو نشرت في عام 1918 في كل من أمريكا وأوربة. وفضح لوري في كتابه هذا علاقات مورغنثاو مع لسيوس وبرايس بكل صراحة.

96 Great Britain, The Treatment of Armenians in the Ottoman Empire: Documents Pre¬sented to Viscount Grey of Fallodon, Secretary of State for Foreign Affairs, London 1916.
97 Le rapport Secret du Dr. Johannes Lepsius sur les Massacres d'Arménie, Paris 1918.
98 Armenian Atrocities : Murder of Nation, London 1915 ve The Murderous Tyranny of the Turk, London 1917.
99 Justin McCarthy, «I. Dünya Savaşı'nda İngiliz Propagandası ve Bryce Raporu», Osmanlı, Yeni Türkiye, Ankara 1999, II, 140.
100 Bkz. Lowry, Aynı eser, s. 8 - 17.
101 Aynı eser, s. 6.
102 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 23.
103 Justin McCarthy, Aynı makale, s. 140.
104 DH. EUM. 2. Şube, nr. 2 / 105.
105 DH. EUM. 2. Şube, nr. 2D / 17.
106 ŞFR., nr. 59 / 19.
107 Hariciye, MÜ, nr. 43 / 17 (Ek - XX).
108 Hariciye, MÜ, nr. 43 / 17 (Ek - XXI).

الهوامش

109) لم يتم تهجير أرمن قصطموني، بالق كسير، أنطاليا، اسطنبول، أرفة، ولا الأرمن البروتستانت والكثوليك ولا الأرمن المرضى ولا الأطفال اليتامى ولا المعلمين ولا النساء اللاتـي لا عائل لهن.

110 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 77 (Ek - XXII).

111 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 66 (Ek - XXIII).

112 DH. EUM. 2. Şube, nr. 69 / 250.

113 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 101.

114) لم يُذكر عدد المهجرين الأرمن من دياربكر، ومع ذلك فقد جاء في السجلات أن عدد الأرمن المهجرين من الولايات الأخرى بلغ 120000 أرمنـي. لذا يمكن حساب أن عدد الأرمن المهجرين من ولاية دياربكر كان 20000 أرمنيا.

115) DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 89.

116) جاء في الشفرة السرية رقم 54 / 9 أن أكرادًا قتلوا في المنطقة بين أرضروم وأذربيجان أفراد قافلة من الأرمن المهجرين بلغ عددهم 500 نفسًا. وجاء في الشفرة الثانية رقم 54 / 162 أن عصابات درسيم قتلوا كل مهجري القوافل التـي أرسلت من منطقة درسيم. ولأن عدد المهجرين في هذه القوافل غير محدد بدقة فقد خمن بأنه بلغ خمسة آلاف نفس.

117 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 72 .

118 Giresun, Perşembe, Ulubey, Sürmene, Tirebolu, Ordu ve Görele aynı vesikada ve¬rilmiştir (Bkz. DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 41).

119 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 76.

120 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 66.

121 DH. EUM. 2. Şube, nr. 69 / 260.

122 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 67 (Ek - XXIV).

123 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 79.

124 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 73.

125 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 75 (Ek - XXV).

126 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 66.

127 DH. EUM. 2. Şube, nr. 69 / 34.

128 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 93.

129 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 70 (Ek - XXVI).

130 ŞFR., nr. 63 / 110.

131 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 84 (Ek - XXVII).

132 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 41.

133 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 66.

134 DH. EUM., 2. Şube, nr. 68 / 80 (Ek - XXVIII).

135 DH. EUM., 2. Şube, nr. 68 / 71 (Ek - XXIX); 2. Şube, nr. 68 / 84.

136 DH. EUM., 2. Şube, nr. 68 / 80; 2, Şube, nr. 69 / 5 - 6 - 7 - 8 - 9.

137 DH. EUM., 2. Şube, nr. 68 / 101.

138) مع أن عدد المهجرين إلى حلب المعطى هو 100000 أرمنـي (انظر: أوراق وزارة الداخلية ومديرية الأمن العامة)، إلا أن العدد المسجل هنا هو 30000 فقط.

139)مع أنه تم تقديم عدد المهجرين والواصلين إلى مناطق الهجرة، إلا أنه ثمة تباين يقارب ±10% بسبب عدم توافر أرقام محددة من بعض المناطق.

140 Bkz. Dip not 194 - 199.

141 ŞFR., nr. 57 / 110.

142 Bkz. DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 81; Ayr. bkz. ŞFR., nr. 57 / 51; nr 57 / 71.

143 ŞFR., nr. 63 / 119.

144 DH. EUM. 2. Şube, nr. 2F / 14.

145 Bkz. DH. EUM. 2. Şube, nr. 2F / 94.

146 Archives des Affaires Etrangères de France, Serie Levant, 1918 - 1928, Sous Série Arménie, Vol. 2, folio 47'den naklen bkz. Bilâl Şimşir, Les Departén de Melte et les Allégations Armeniennes, Ankara 1998, p. 49.

147 Bkz. Heath W. Lowry, Aynı eser, s. 47 - 48.

148 Sven Hedin, Bağdad, Babylon, Ninive, Leipzig 1918, s. 60 - 63'ten naklen N. Göyünç, Aynı makale, s. 13.

149) أرسلت الحكومة تعليمات بهذا الخصوص إلى ولايات وان، بتليس، ماموور العزيز، أضنة دياربكر وسيواس بالبرقية المشفرة (ŞFR., nr. 45 / 115 (10 Eylül 1332 / 23 Eylül 1916 tarihli).

150 BA, BEO, nr. 328331; nr. 337081; ŞFR., nr. 56 / 382.

151 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 45 / 2.

152 ŞFR., nr. 61 / 50; nr. 62 / 24; nr. 63 / 175; nr. 64 / 92; nr. 64 / 163; nr. 64 / 194; nr. 66 / 51; nr. 66 / 56; nr. 66 / 192; BA, BEO, nr. 343464.

153) المذكرة المرسلة بتاريخ 01 / 02 / 1920 من وزارة الداخلية إلى الصدارة العظمى (أرشيف رئاسة الوزراء بغرفة أوراق الباب العالي / BA, BEO, nr. 341351).

154 DH. EUM., 2. Şube, nr. 2 F / 3; 2. Şube, nr. 2 F / 5.

155 ŞFR., nr. 62 / 57; nr. 62 / 58; nr. 63 / 241.

156) نُشر الكتاب في اسطنبول عام 1916، ثم نشر بالفرنسية عام 1917 أيضًا في اسطنبول. وأعاد عصمت بارناكسس أوغلو نشر الكتاب بعد تيسير لغته من العثمانية إلى اللغة التركية الحديثة تحت عنوان (الحركات الثورية للعصابات الإرمينية، والآمال التي كانوا يحملونها، أنقرة 1981 / Ermeni Komitelerinin İhtilâl Hareketleri ve Besledikleri Emeller adıyla sadeleştirilerek yayınlandı (Ankara 1981).

157 ŞFR., nr. 57 / 273; nr. 58 / 124; nr. 58 / 161; nr. 59 / 123; nr. 60 / 190.

158 ŞFR., nr. 61 / 72.

159 ŞFR., nr. 62 / 21 (Ek - XXX).

160) بخصوص موضوع بطريرك الأرمن وهذا التنظيم الجديد انظر (أي هـ بابور، تاريخ الانقلاب التركي / Türk İnkılâbı Tarihi, III / 3, s. 57 - 59).

161 ŞFR., nr. 66 / 202; nr. 66 / 220; nr. 63 / 136.

162 BA, BEO, nr. 341055. Dahiliye Nezareti'nin bu yazısı, Sadaret tarafından 26 Kânun - ı evvel 1334 (8 Ocak 1919) tarihinde, ilgili olması sebebiyle Adliye ve Mezahib Nezareti'ne de havale edilmiştir.

163 Bkz. NARA, T 1192, Roll 8; 86oJ, 26 Nisan 1921.

164) عدد نفوس الأرمن الوارد في أرقام عام 1914 لمدينة أرضروم هو 136000. ولكن لم يرد في أرقام 1918 هذا الرقم. لذا عندما يضاف هذا الرقم يصل عدد نفوس الأرمن عام 1918 إلى 794900 (Bkz. UK Archives, WO 158 / 933, No. 5796, 1, p.3).

165 Bkz. NARA, 860J.01 / 341.

166 Mesela, NARA, T 715, Roll 2967, Volume 6775.

167 Halil Aytekin, Kıris'ta Monarga (Boğaztepe) Ermeni Lejyoner Kampı, Ankara 2000, s. 32 v.d.

168 Kemal Çelik, Millî Mücadelede Adana ve Havalisi (1918 - 1922), Ankara 1999, s. 48 - 66.

169 Bkz. Erich Feigl, Un Mythe de la Terreur, le Terrorisme Arménien - ses origines et ses Causes, Salzbourg 1991, s. 84.

170 Birleşmiş Milletler Arşivi (Cenevre), C 1424 / 48 / 37921 / 25899.

171 Birleşmiş Milletler Arşivi (Cenevre), C1424 / 48 / 37921 / 25899.

هوامش الخاتمة (ص 89 - 94)

1 HR. HU. Kr. 173 / 5.
2 HR. HU. Kr. 122 / 4 (Ek - XXXI); HR. HU. Kr. 122 / 6 (Ek - XXXII).
3 HR. MÜ., nr. 43 / 34.
4 ŞFR., nr. 96 / 248.
5 ŞFR. nr. 96 / 279.
6 BA, Meclis - i Vükelâ Mazbataları, nr. 213 / 60.
7 ŞFR., nr. 99 / 35.
8 Bkz. ŞFR., nr. 95 / 124.
9 DH. SYS., nr. 53 / 2.
10 ŞFR., nr. 96 / 230.

11) مثلاً كانت القوات الفرنسية التي احتلت «جوكورأوفه» عام 1918 تتشكل من ستة طوابير، ثلاثة منها من الأرمن الذين لبسوا البزة العسكرية الفرنسية.

ثبت المراجع

I-ARŞİV BELGELERİ

Başbakanlık Osmanlı Arşivi :

a) Maliyeden Müdevver Defterler, nr. 16209.

b) Tahrir Defteri, nr.33; nr.60; nr. 64; nr. 71; nr. 90; nr. 177; nr.178; nr. 186; nr. 200; nr. 229; nr. 264; nr.287; nr. 458.

c) Bâbıâlî Evrak Odası (BEO)
nr. 326758; nr. 328331; nr.329176; nr.334063; nr. 337081; nr. 341055; nr. 341351; nr. 343464.

d) Meclis-i Vükelâ Mazbatası
Defter nr. 198; nr. 21360/; nr. 21360/.

e) Hariciye Tasnifi (HR)
Mütareke (MÜ) :
HR. MÜ., nr. 4317/; MÜ., nr. 4334/.
Harb-i Umûmi (HU) :
HR. HU., Kr. 1735/; HU., Kr. 1224/; Kr. 1226/.

f) Dahiliye- Siyasî
nr. 532/.

g) Emniyet-i Umûmiye (DH. EUM.)

2. Şube, nr. 11/; nr. 11-9/; nr. 111/; nr. 113/; nr. 114/; nr. 115/; nr. 12-16/; nr. 12-18/; nr. 119/; nr. 121/; nr. 122/; nr. 12) 23/D/17); nr. 11-28/; nr. 12-45/; nr. 2C/52-; nr. 2C/53-; nr. 2D/13; nr. 2F/3; nr. 2F/5; nr. 2F/6; nr. 2F/9; nr. 2F/11; nr. 2F/14; nr. 2F/94; nr. 276/1) 105/); nr. 6841/; nr. 6866/; nr. 6867/; nr. 6870/; nr. 6871/; nr. 6872/; nr. 6873/; nr. 6875/; nr. 6876/; nr. 6877/; nr. 6879/; nr. 6880/; nr. 6881/; nr. 6883/; nr. 6884/; nr. 6889/; nr. 6893/; nr. 6894/; nr. 6896/; nr 6899/; nr. 68101/; nr. 6934/.

h) Şifre Kalemi (ŞFR)

nr. 451/; nr. 452/; nr. 45115/; nr. 46119/; nr. 462/; nr. 46119/; nr. 5293/; nr. 52235/; nr. 52102/; nr. 52253/; nr. 51192/; nr. 52249/; nr. 52285/; nr. 5296/; nr. 5297/; nr. 5298/; nr. 5294/; nr. 52297/; nr. 52188/; nr. 52200/; nr. 52-281/282; nr. 534/; nr. 5394/; nr. 53200/; nr. 53303/; nr. 53305/; nr. 53334/; nr. 53336/; nr. 549/; nr. 5410/; nr. 54162/; nr. 54254/; nr. 54315/; nr. 54356/; nr. 54406/; nr. 54411/; nr. 54450/; nr. 54-A/49; nr. 54-A/59; nr. 54-A/73; nr. 54-A/96; nr. 54-A/112; nr. 54-A/155; nr. 54-A/157; nr. 54-A/226; nr. 54-A/232; nr. 54-A/248; nr. 54-A/251; nr. 54-A/252; nr. 54-A/259; nr. 54-A/271272-; nr. 54-A/268; nr. 54-A/291; nr. 54-A/309; nr. 54-A/325; nr. 54-A/326; nr. 54-A/385; nr. 54-A/388; nr. 54-A/393; nr. 5518/; nr. 5520/; nr. 55107/; nr. 55152/; nr. 55291/; nr. 55292/; nr. 55341/; nr. 55-A/16; nr. 55-A/17; nr. 55-A/23; nr. 55-A/77; nr. 55-A/83; nr. 55-A/84; nr. 55-A/118; nr. 55-A/135; nr. 55-A/144; nr. 55-A/157; nr. 55-A/217; nr. 5627/; nr. 5636/; nr. 5688/; nr. 56112/; nr. 56114/; nr. 56140/; nr. 56172/; nr. 56176/; nr. 56186/; nr. 56-225/226; nr. 56243/; nr. 56267/; nr. 56278/; nr. 56280/; nr. 56308/; nr. 56355/; nr. 56360/; nr. 56382/; nr. 56387/; nr. 5751/; nr. 5771/; nr. 5789/; nr. 57105/; nr. 57110/; nr. 57115/; nr. 57116/; nr. 57177/; nr. 57273/; nr. 57277/; nr. 57281/; nr. 57337/; nr. 57344/; nr. 57345/; nr. 57350-349-348/; nr. 57351/; nr. 57413/; nr. 57416/; nr. 582/; nr. 5838/; nr. 58124/; nr. 58141/; nr. 58146/; nr. 58159/; nr. 58161/; nr. 58201/; nr. 58278/; nr. 5919/; nr. 5983/; nr. 59123/; nr. 59196/; nr. 59218/; nr. 59235/; nr. 59244/; nr. 6058/; nr. 60178/; nr. 60190/; nr. 60219/; nr. 60275/; nr. 60277/; nr. 60281/; nr. 6120-18/; nr. 6131/; nr. 6150/; nr. 6171/; nr. 6172/; nr. 61165/; nr. 61186/; nr. 61192/; nr. 61210/; nr. 61221/; nr. 61222/; nr. 61225/; nr. 61253/; nr. 61290/; nr. 6221/; nr. 6224/; nr. 62-57/58; nr. 63136/; nr. 63142/; nr. 63175/; nr. 63241/; nr. 6444/; nr. 6492/; nr. 64162/; nr. 64163/; nr. 64194/; nr. 6595/; nr. 6651/; nr. 6656/; nr. 66192/; nr. 66202/; nr. 66220/; nr. 67186/; nr. 69250/; nr. 69260/; nr. 95124/; nr. 96230/; nr. 96248/; nr. 96279/; nr. 9935/.

Rusya Devlet Arşivi :

Siyasî Kısmı, nr. 37; nr. 62; nr. 113523/; nr.117293/; nr. 295.

II- KAYNAK ESERLER, ARAŞTIRMA VE İNCELEMELER

AHMET CEVDET, Tarih-i Cevdet, XI, İstanbul 1309.

AKŞİN, Sina-, Jön Türkler ve İttihat ve Terakki, İstanbul 1987.

Arşiv Belgelerine Göre Kafkaslarda ve Anadolu'da Ermeni Mezâlimi, I-II, 1906-1918, Armenian Violence and massacre in the caucasus and Anatolia based on archives, Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü yayınları, Ankara 1995.

Askerî Tarih Belgeleri Dergisi(ATBD), Nisan 1987, s.86, Belge 2050.

BARDAKJIAN, Kevork-, «İstanbul Ermeni Patrikliğinin Doğuşu», Ermeni Sorunu ve Bursa Ermenileri, Bursa 2000.

BAYUR, Yusuf Hikmet-, Türk İnkılâbı Tarihi, I/1, II/2, III/3, Ankara 1963, 1983.

BERKES, Niyazi-, The Development of Secularism in Turkey, Montreal 1964.

BEYDİLLİ, Kemal-, «18281829- Osmanlı-Rus Savaşında Doğu Anadolu'dan Rusya'ya Göçürülen Ermeniler»,TTK Belgeler, nr.17 (1988).

BRAUDE, B.-LEWIS, B.-, Christians and Jews in the Ottoman Empire, New York, London 1982.

BRITAIN, Great-, The Treatment of Armenians in the Ottoman Empire: Documents Pre¬sented to Viscount Grey of Fallodon, Secretary of State for Foreign Affairs, London 1916.

ÇARK, Y. G.-, Türk Devleti Hizmetinde Ermeniler (14531953-), İstanbul 1953.

DANİŞMEND, İ. H.-, Kronoloji, IV, İstanbul 1972.

EMECEN, Feridun-, XVI. Asırda Manisa Kazâsı, Ankara 1989.

Ermeni Komitelerinin Âmâl ve Harekât-ı İhtilâliyesi, İlân-ı Meşru¬tiyet'ten Evvel ve Sonra, İstanbul 1332.

GÖYÜNÇ, Nejat-, Osmanlı İdaresinde Ermeniler, İstanbul 1983.

———, XVI. Yüzyılda Mardin Sancağı, İstanbul 1969.

———, «Türk Ermeni İlişkileri ve Ermeni Soykırımı İddiaları», Ermeni Sorunu ve Bursa Ermenileri, Bursa 2000.

GÜRÜN, Kâmuran-, Ermeni Dosyası, Ankara 1983.

HALAÇOĞLU, Yusuf-, «Tapu-Tahrir Defterlerine göre XVI. Yüz¬yılın İlk Yarısında Sis Sancağı», Tarih Dergisi, sayı 32(İstanbul 1979), s. 819892-.

IŞIKSAL, Turgut-, «Ermeni Faaliyetlerinin Bir Bölümü 1893 Merzifon Olayı Belgeleri», Belgelerle Türk Tarihi Dergisi, sayı. 82, 83, 84 (1974).

———, «Ermeni Faaliyetleriyle İlgili Araştırmalarda Osmanlı Belgelerinin Önemi ve 1893 Merzifon Olayı», Belgelerle Türk Tarihi Dergisi, sayı. 79, 80, 81, (1974).

İLTER, Erdal-, Ermeni Mes'elesi»nin Perspektifi ve Zeytûn İsyân¬ları (17801880-), Ankara 1988.

İNALCIK, Halil-, Fatih Devri Üzerine Tetkikler ve Vesikalar, An¬kara 1987.

———, «Mehmed II», İslâm Ansiklopedisi, VII, 513.

İttihat ve Terakki Kongresi, İstanbul 1332.

KARAL, Enver Ziya-, Osmanlı Tarihi, VIII, Ankara 1962.

KURAN, Ahmet Bedevi-, Osmanlı İmparatorluğunda İnkılâp Hareketleri ve Milli Mücadele, İstanbul 1956.

KURAN, Ercüment-, «Ermeni Meselesinin Milletlerarası Boyutu (18771897-)», Tarih Boyunca Türklerin Ermeni Toplumu İle İlişkileri Sempozyumu, Ankara 1985.

KURAT, Yuluğ Tekin-, Osmanlı İmparatorluğu'nun Paylaşılma¬sı, Ankara 1986.

KÜÇÜK, Cevdet-, Osmanlı Diplomasisi'nde Ermeni Meselesenin Ortaya Çıkışı 18781897-, İstanbul 1986.

LEPSIUS, Johannes-, Le rapport Secret du Dr. Johannes Lepsius sur les Massacres d'Arménie, Paris 1918.

LEWİS, Bernard-, Modern Türkiye'nin Doğuşu, Çevr. Metin Kıratlı, Ankara 1970.

LOWRY, Heath W.-, Büyükelçi Morgenthau'nun Öyküsü'nün Perde Arkası, İstanbul 1991.

McCARTHY, Justin-, «I. Dünya Savaşı'nda İngiliz Propagandası ve Bryce Raporu», Osmanlı, Yeni Türkiye, II, Ankara 1999.

MEHMED ASAF, 1909 Adana Ermeni Olayları ve Anılarım, yay. İsmet Parmaksızoğlu, Ankara 1986.

Muahedat Mecmuası, V, İstanbul 1298.

OKÇU, Yahya-, Türk-Rus Mücadele Tarihi, Ankara 1953.

Osmanlı Belgelerinde Ermeniler (19151920-), Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü yayınları, Ankara 1994.

Österreichischer Haus-Hof-und Staatsarchiv, Politisches Archiv, XII, 463

Polonyalı Simeon, Polonyalı Simeon'un Seyahatnamesi, 16081619-, yay. Hrand D. Andreasyan, İstanbul 1964, s. 89.

RAMSAUR, Ernest Edmondson-, The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908, Princeton 1957.

RUNCIMAN, Steven-, Geschichte der Kreuzzüge, Alm. trc. Peter de Mendelssohn, I, München 1957.

SERTOĞLU, Midhat-, «Türkiye'de Ermeni Meselesi», Belgelerle Türk Tarihi Dergisi, sayı.4 (1968).

HEDIN, SVEN-, Bağdad, Babylon, Ninive, Leipzig 1918.

ŞİMŞİR, Bilâl-, Les Departén de Melte et les Allégations Arme¬niennes, Ankara 1998.

Takvim-i Vekayi, 18 Receb 1333 ve 19 Mayıs 1331, 7. sene, nr.2189.

Tarih Boyunca Ermeni Meselesi, Ankara 1979.

TEKİNDAĞ, Şehabeddin-, «Fetinden Sonra İstanbul», Fethin 511'inci Yıldönümü Konferansları, İstanbul 1964, s.43.

TOYNBEE, Arnold-, Armenian Atrocities : Murder of Nation, London 1915 ve The Murderous Tyranny of the Turk, London 1917.

TUNAYA, Tarık Zafer-, Türkiye'de Siyasî Partiler, 18921952-, İs¬tanbul 1952.

Türk Tarihinde Ermeniler, yay. A.Süslü, F.Kırzıoğlu, R. Yinanç, Y. Halaçoğlu, Ankara 1995.

URAS, Esat-, Tarihte Ermeniler ve Ermeni Meselesi, İstanbul 1976.

WANGENHEİM, Deutschisches und Armenien, 1914-1918-, yay. Johannes Lepsius, Potsdam 1919.

YILDIZ, Hakkı Dursun-, «10. Yüzyılda Türk-Ermeni Münâsebet-leri», Tarih Boyunca Türklerin Ermeni Toplumu İle İlişkileri Sem-pozyumu, Ankara 1985.

ثبت عام

المؤلف في سطور

ولد المؤلف البرفسور يوسف حلاج أوغلو في مدينة أضنة عام 1949، وتخرج في قسم التاريخ التابع لكلية الآداب في جامعة اسطنبول حيث انضم عام 1974 إلى هيئة الأساتذة العاملين في حقل الدراسات التاريخية الحديثة، وحصل على شهادة الدكتوراه في عام 1978، وأصبح أستاذًا مساعدًا هناك في عام 1982، وأستاذًا متفرغًا عام 1989.

انتخب عضوًا عاملاً في الجمعية التاريخية التركية، وفي العام نفسه عين رئيسًا المحفوظات العثمانية في الإدارة العامة لمحفوظات الدولة. في كانون الأول 1990 عين نائبًا لمديرها العام، لكنه استقال من منصبه عام 1992 لتسلم كرسي أستذة في جامعة مرمرة في اسطنبول. وفي أيلول 1993 عين مديرًا للجمعية التاريخية التركية.

أصدر العديد من المؤلفات منها «أحمد جودت باشا»، «سياسات التوطن القبلي في الإمبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر»، «الاتصال والأخبار بين العثمانيين»، «تنظيم الدولة والبنية الاجتماعية في الامبراطورية العثمانية»، «تاريخ الإمبراطورية العثمانية منذ البدايات حتى عام 1774»، «مدون مهمه رقم 90»، «الأرمن في التاريخ التركي»، «التسوية الإرمينية»، «رواية عام 1915» ماذا حدث للأرمن العثمانيين»، «قبائل، جماعات، عشائر في الإمبراطورية العثمانية 1453-1650»، إضافة إلى مجموعة من المقالات العلمية والأوراق البحثية.

تنويه الناشر إلى المترجم الراحل

بينما كنا نعد الكتاب للطباعة وصلنا الخبر المحزن عن انتقال مترجم هذا الكتاب السيد أورخان محمد علي إلى رحمة الله، وإنا لله وإنا إليه راجعون. للمرحوم المغفرة ولأهله الصبر والسلوان.

واعترافًا منا بعطاءات المؤلف الكثيرة نورد هنا لائحة بأعماله في مجالي التأليف والترجمة.

شركة قدمس للنشر والتوزيع ش م م.
بيروت في 2010/02/12

آثار المترجم (تأليفا وترجمة)

أ - الكتب العلمية

1 - دارون ونظرية التطور	عن التركية	مطبوع
2 - الإنسان ومعجزة الحياة	عن التركية	مطبوع
3 - في نظرية التطور: هل تعرضت لغسيل الدماغ؟	عن الإنجليزية	مطبوع
4 - الانفجار الكبير أو مولد الكون	عن التركية	مطبوع
5 - أسرار الذرة	عن التركية	مطبوع
6 - النظريات العلمية ونظرية التطور	عن الإنجليزية	مطبوع
7 - نظرية التطور ليست ثابتة	تأليف	مطبوع
8 - تهافت نظرية التطور أمام العلم الحديث	تأليف	مطبوع
9 - مناقضة علم الفيزياء لنظرية التطور	تأليف	مطبوع
10 - سجل المتحجرات يتحدى نظرية التطور	عن الإنجليزية	غير مطبوع
11 - الايدز: مأساة المستقبل	عن التركية	غير مطبوع
12 - (الدماغ والنظام العصبي في الإنسان)	عن التركية	غير مطبوع
13 - الإيمان من نافذة العلم	عن التركية	غير مطبوع
14 - مذكرات نحلة	عن التركية	غير مطبوع
15 - حقيقة الخلق ونظرية التطور	عن التركية	مطبوع
16 - مناقضة علم الكيمياء لنظرية التطور	تأليف	مطبوع
17 - مولد الكون ونهايته	تأليف	غير مطبوع
18 - معجزة خلق الإنسان	عن التركية	مطبوع
19 - معجزة النحل	عن التركية	غير مطبوع

ب - السيرة وفقهها (سلسلة النور الخالد)

1 - النبي المرتقب	عن التركية	مطبوع
2 - من صفات الأنبياء	عن التركية	مطبوع
3 - عظمة الفطنة في نبوة محمد(ص)	عن التركية	مطبوع
4 - فن التربية وحل المعضلات	عن التركية	مطبوع
5 - الرسول(ص) قائدا	عن التركية	مطبوع
6 - العصمة النبوية	عن التركية	مطبوع
7 - السنة النبوية	عن التركية	مطبوع

ب _ الكتب التاريخية:

1 - السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده	تأليف	مطبوع
2 - سعيد النورسي: رجل القدر في حياة أمة	تأليف	مطبوع

3 - روائع من التاريخ العثماني	تأليف	مطبوع
4 - قصة حزب الرفاه	تأليف	مطبوع
5 - سعيد النورسي: نظرة عامة على حياته وآثاره	تاليف	مطبوع
6 - البابا الذي رجم حتى الموت	تأليف	مطبوع
7 - ما وراء الأستار	تأليف	مطبوع
8 - الدولة العثمانية المجهولة		
9 - تهجير الارمن	عن التركية	مطبوع
(بالاشتراك مع الأستاذ عوني عمر)	عن التركية	غير مطبوع

ج - الكتب الفكرية:

1 - موقف الدين من العلم	عن التركية	مطبوع
2 - حوار حول القضاء والقدر	عن التركية	مطبوع
3 - حوار حول الحقيقة	عن التركية	غير مطبوع
4 - حوار بين مؤمن وكافر	عن التركية	مطبوع
5 - أسئلة العصر الحيرة	عن التركية	مطبوع
6 - الموازين:أضواء على الطريق	عن التركية	مطبوع
7 - تحليل جديد لافكار فرويد	عن التركية	مطبوع
8 - أضواء قرآنية	عن التركية	مطبوع
9 - رسائل إلى مبشر	تأليف	غير مطبوع
10 - سعيد النورسي لدى مفكري الغرب	عن الانجليزية	مطبوع
11 - ملامح الجيل المرتقب	عن التركية	غير مطبوع
12 - القرآن المذهل	عن الانجيليزية	مطبوع

د _ الكتب الأدبية:

1 - مسرحية: السلطان عبد الحميد	عن التركية	غير مطبوع
2 - (الفرصة الاخيرة): قصص قصيرة	عن التركية	مطبوع
3 - (كيسان من الذهب) قصة للأطفال	عن التركية	غير مطبوع
4 - ترانيم روح وأشجان قلب	عن التركية	مطبوع

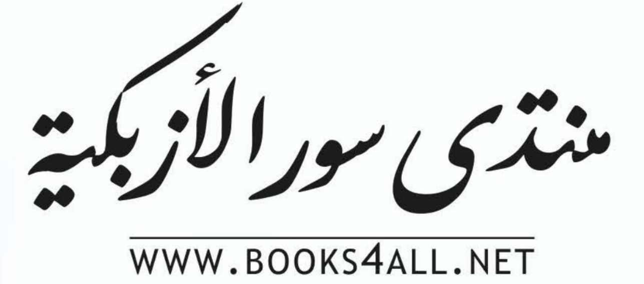
ATATÜRK KÜLTÜR, DİL VE TARİH YÜKSEK KURUMU
TÜRK TARİH KURUMU YAYINLARI
XVI. Dizi - Sayı 90

ERMENİ TEHCİRİ VE GERÇEKLER (1914 - 1918)

Yusuf HALAÇOĞLU

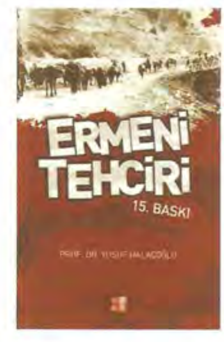
TÜRK TARİH KURUMU BASIMEVİ-ANKARA
2001

ERMENİ TEHCİRİ
VE
GERÇEKLER
(1914 - 1918)


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

لقد صدرت المئات من الكتب عن عملية تهجير الأرمن من أراضي الدولة العثمانية، العديد منها كان باللغة العربية، وكلها تؤرخ للحدث من وجهة نظر المهجَّرين. قبل هذا المؤلف، لم يصدر أي مؤلَّف بالعربية يؤرخ لعملية التهجير من وجهة نظر المُهجِّر. وإذ نأخذ في الاعتبار العواطف والشحن المرتبط بهذه القضية، نجد أن قضية مهمة مثل هذه يجب أن تخضع للبحث الموثق، وبعيدًا من اي افكار واحكام مسبقة، وهذا هو هدف نشرنا هذا الكتاب.

الوثائق ذات العلاقة تقول: لا شك أن التهجير كانت عملية صعبة وذات مشاق حيث إنه ليس من السهل القيام بتغيير أمكنة مئات الآلاف من الأفراد في مدة قصيرة. ولكن قيام الحكومة العثمانية بتعيين مسار القوافل ومحطات التجمع قبل بدء العملية، ثم اختيار محطات القطار امكنة للتجمع وتنفيذ التهجير بطريق السكة الحديدية، وتكفلها بمصاريف إعاشتهم، وإرسال قوافل المساقين بحماية قوات الامن . . جعل منها أكثر عمليات تبديل الأمكنة نظامًا في ذلك العصر . . نعم، لقد تعرضت تلك القوافل إلى هجمات العصابات وإلى عمليات انتقام أدت إلى سقوط اعداد كبيرة من الضحايا الأرمن . . كما حدثت حالات وفاة بسبب انتشار الأمراض والأوبئة بينهم . . وهذا أمر "طبيعي" وحاضر في كل عملية هجرة واسعة، كما حدث بين المهجّرين المسلمين الذين غادروا روملي أو طردوا منها إلى الأناضول في أعقاب الحرب العالمية الأولى . . لكن هذا لم يكن مقصودًا ولم يكن واردًا لدى الحكومة العثمانية التي بدأت باتخاذ مختلف التدابير لإزالة السلبيات، فأصدرت الأوامر بعدم إرسال القوافل من دون حراسة كافية، وانزلت اشد العقوبات بحق الأشخاص الذين ثبت إساءة استعمال مسؤولياتهم وواجباتهم، كما أصدرت قرارًا بعد انتهاء الحرب بالسماح لمن يريد من الأرمن العودة إلى قراه وتنظيم القوانين حول حقوقهم، وسُمح لمن بدل دينه كي يتجنب التهجير، بالعودة إلى دينه السابق. كما تم تسليم الأطفال الأرمن من الأيتام الذين وزعوا على بعض العوائل المسلمة لرعايتهم إلى لجنة شكلت من الأرمن واستمرت الحكومة بإعاشة هؤلاء العائدين لمدة محددة كما شكلت لجان سماع شكاوى الأرمن ضد من أساء التصرف معهم أو أصابهم بالضرر، وأعيدت للعائدين أموالهم وتكفلت الدولة بمصاريفهم وأعفتهم من بعض الضرائب وأرجعت لهم ممتلكاتهم التي كانت تحت الحماية . . .





شركة قدمُس للنشر والتوزيع (ش م م)
www.cadmusbooks.net